جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجاً"

إعداد
ماهر تحسين نايف صالح

إشراف
أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الاطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2012م

ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة
"فلسطين نموذجاً"

إعداد

ماهر تحسين نايف صالح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2012/9/23م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. مسعود اغبارية / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله، الذي علمني أن أقول الحق وأتمسك به، وعلمني أن الحياة موقف عز وكرامة وشموخ.

إلى أمي الفاضلة، رمز الحنان والمحبة والإخلاص.

إلى الشموع التي مازالت تضيء لنا الطريق والذين كانوا معي بعقولهم وقلوبهم وسهروا على راحتي: زوجتي العزيزة نور، وأولادي اسلام ومؤمن.

إلى إخواني فواز ومحمد ومهند ونايف وأختي الغالية غادة، الذين آزروني ووقفوا إلى جانبي طوال الوقت، وكانوا خير سند.

إلى أرواح شهداء فلسطين جميعًا الذين سقطوا دفاعًا عن كرامة وطهارة الأرض المباركة.

إلى الأسرى الأبطال الذين يخوضون معركة الحرية والشرف في سجون الاحتلال، وأخص منهم أخي وصديقي العزيز اسلام جرار.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين دعموني وشجعوني، وتمنوا الخير والتقدم لي.

الشكر والتقدير

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم مشرفا ومرشدًا وأستاذًا،على جهوده وصبره وسعة صدره حتى إنجاز هذا العمل. وإلى السادة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة الدكتور ايمن طلال والدكتور مسعود اغبارية. وإلى أساتذتي الأفاضل في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية, الدكتور نايف ابو خلف, والدكتور رائد نعيرات, والدكتور عثمان عثمان

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من وقف إلى جانبي وساندني في استكمال هذا العمل.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجاً"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول والأشكال	ل
	الملخص	م
	المقدمة	**1**
	مشكلة الدراسة	3
	أهمية الدراسة	4
	أهداف الدراسة	5
	أسئلة الدراسة	5
	فرضية الدراسة	6
	حدود الدراسة	7
	منهج الدراسة	7
	الدراسات والأدبيات السابقة	7
	الفصل الأول: المفاهيم النظرية	**10**
1.1	التنمية	11
1.1.1	مفهوم التنمية اللغوي	11
2.1.1	التنمية كمفهوم اصطلاحي	11
2.1	مفهوم التنمية المعتمدة على الذات	16
3.1	التنمية المستدامة	19
4.1	التنمية الزراعية المستدامة	22
5.1	مفهوم الإرادة السياسية الحرة	23
1.5.1	مفهوم الإرادة	23
2.5.1	مفهوم الحرية	24
	الفصل الثاني: دور القطاع الزراعي التنموي	**28**

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.2	تطور العمل الزراعي تاريخيا	29
1.1.2	التطور الزراعي طريق نحو ولادة الحضارات الباكرة	32
2.2	حالة الغذاء على الصعيد العالمي	33
1.2.2	مشكلة الغذاء أزمة توزيع أم محدودية موارد	34
2.2.2	الزيادة السكانية والضغط على الموارد	36
3.2.2	الغذاء بيد الأقوياء قد يكون وسيلة للضغط	37
4.2.2	واقع الحال	38
3.2	الواقع الزراعي والغذائي في العالم العربي	40
1.3.2	الموارد العربية الزراعية	41
2.3.2	واقع الأمن الغذائي العربي	41
3.3.2	مؤشرات قصور التنمية الزراعية العربية	43
4.3.2	أسباب تفاقم العجز الغذائي العربي	44
5.3.2	حجم الفجوة الغذائية العربية وأبعادها التنموية	46
4.2	دور الزراعة في التنمية الاقتصادية	47
1.4.2	توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمع	49
2.4.2	توفير الموارد المالية	50
3.4.2	دور الزراعة في توفير العمل للقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعية والتجارية والخدمية)	51
4.4.2	دور الزراعة في تنمية الشعور الوطني والارتباط بالأرض	52
5.4.2	دور الزراعة في الحفاظ على البيئة والطبيعة	53
6.4.2	دور الزراعة في بناء القوة	54
7.4.2	تحقيق الأمن الغذائي كجزء من الأمن القومي	56
5.2	التجويع كوسيلة للإخضاع	59
6.2	الزراعة واستراتيجيات التنمية	63
1.6.2	التجربة التاريخية للدول الصناعية	64
2.6.2	التجربة الحديثة لبعض الدول النامية	65
	الفصل الثالث: فلسطين: الجغرافيا والواقع الزراعي والغذائي	**68**
1.3	فلسطين	69

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.3	جغرافية فلسطين	69
3.3	الزراعة في فلسطين قبل العام 1948م	71
1.3.3	الانتداب البريطاني والأرض الفلسطينية	72
4.3	واقع القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة	74
1.4.3	ميزات القطاع الزراعي الفلسطيني	75
2.4.3	الخصائص الزراعية للضفة الغربية والقطاع	76
3.4.3	المعطيات الزراعية الأساسية في الضفة الغربية والقطاع	78
4.4.3	الأراضي المصادرة	79
5.4.3	إحصاءات الثروة الحيوانية	81
6.4.3	الحيازات الزراعية	81
7.4.3	مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي	82
8.4.3	معدل إنتاجية الأرض الزراعية	83
9.4.3	العمالة الزراعية	84
10.4.3	مساهمة الزراعة في الصمود	85
11.4.3	الموارد المائية	86
12.4.3	التراجع في دور القطاع الزراعي الفلسطيني الإنتاجي	87
5.3	مشكلات القطاع الزراعي الفلسطيني	89
6.3	واقع الأمن الغذائي في فلسطين	95
1.6.3	الأمن الغذائي كوسيلة للصمود	96
2.6.3	الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية	98
3.6.3	الاعتماد على المساعدات لتحقيق الأمن الغذائي	99
4.6.3	الاعتماد على الذات كطريق نحو الأمن الغذائي	100
5.6.3	معطيات الواقع الغذائي في الضفة الغربية	101
6.6.3	الإنفاق على المواد الغذائية	102
	الفصل الرابع: الصراع على الأرض محور القضية الفلسطينية	**105**
1.4	الرؤية العامة للمشروع الصهيوني في فلسطين	107
2.4	السمات الأساسية للمشروع الصهيوني	108
3.4	بدايات المشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية	109

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.4	حرب 48 وتفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها	112
5.4	حرب 67 وتحول المشروع الصهيوني من الإحلال إلى الفصل العنصري	112
6.4	السياسة الصهيونية تجاه الأرض والزراعة الفلسطينية منذ العام 1967	114
7.4	جوانب الاستهداف الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وللقطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة	115
1.7.4	استهداف الأرض والموارد الفلسطينية	116
1.1.7.4	الاستيطان ومصادرة الأرض	116
2.1.7.4	الجدار العازل	117
3.1.7.4	تجريف الأراضي واقتلاع الأشجار وتدمير المستلزمات الزراعية	120
4.1.7.4	السيطرة على الموارد المائية	123
5.1.7.4	تحويل الضفة الغربية إلى مكب نفايات	126
1.5.1.7.4	المياه العادمة	127
2.5.1.7.4	النفايات الصلبة	128
3.5.1.7.4	مقالع الحجارة	129
4.5.1.7.4	تلوث التربة	130
2.7.4	تشويه القطاع الزراعي الفلسطيني	130
	الفصل الخامس: العامل الذاتي الفلسطيني ودوره في تدهور القطاع الزراعي	**135**
1.5	التنمية المطلوبة في الواقع الفلسطيني	137
1.1.5	التنمية كوسيلة للصمود	138
2.1.5	التنمية الفلسطينية كمشروع لمقاومة الاحتلال	139
2.5	ملامح الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل العام 1994م	140
3.5	الملامح العامة للاقتصاد الفلسطيني بعد إنشاء السلطة الفلسطينية	142
4.5	القضية المائية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية	145
5.5	الاقتصاد الفلسطيني والليبرالية الاقتصادية	148

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.5.5	الاقتصاد الاقتلاعي	150
2.5.5	المستثمرون الفلسطينيون: اغتراب عن حاجات المجتمع	151
3.5.5	الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات	154
6.5	السلطة الفلسطينية وتطوير القطاع الزراعي	155
1.6.5	نصيب وزارة الزراعة الفلسطينية من الموازنة العامة	158
2.6.5	الخطط التنموية الفلسطينية: تهميش متواصل للزراعة	160
3.6.5	الخطة الإستراتيجية الزراعية للسلطة الوطنية الفلسطينية	162
1.3.6.5	الخطة الإستراتيجية: إغفال للمشكلات الحقيقية	162
4.6.5	إشكاليات الزراعة الفلسطينية الذاتية ودور السلطة الفلسطينية في ترسيخها	165
1.4.6.5	الزراعة الكمالية	166
2.4.6.5	الاستغلال غير الرشيد للأرض الزراعية	169
3.4.6.5	مشكلة تفتت ملكية الأرض	171
4.4.6.5	مشكلة تسجيل الأراضي في الضفة الغربية	172
5.4.6.5	انعدام السيطرة الفلسطينية على مدخلات الإنتاج الزراعية	174
6.4.6.5	تسويق المنتجات الزراعية عبر المعابر الحدودية	176
7.4.6.5	غياب التخطيط الوطني للزراعة	177
8.4.6.5	الممارسات والسلوكيات الزراعية اللا مستدامة	180
9.4.6.5	استفحال النزعة الاستهلاكية	183
10.4.6.5	ضعف الإرشاد الزراعي	184
	الفصل السادس: المساعدات الدولية وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين	**186**
1.6	مقدمة	187
2.6	الدول المانحة وفلسطين	188
3.6	المشاكل والعقبات أمام المساعدات الدولية	189
4.6	أهداف تقديم المساعدات الدولية	191
5.6	قيمة المساعدات الدولية المقدمة ومصادرها	192
6.6	توزيع المساعدات الدولية على القطاعات الاقتصادية	197

الرقم	الموضوع	الصفحة
7.6	المساعدات ترسخ البنية الاستهلاكية وليس الإنتاجية	198
8.6	المسؤولية الفلسطينية في حرمان القطاع الزراعي من المساعدات الدولية	200
	الفصل السابع: بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة من اجل تحقيق الإرادة الوطنية الحرة	**202**
1.7	تعزيز مفاهيم الاعتماد على الذات	203
2.7	ضرورة بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة	204
1.2.7	لماذا تشكل التنمية الزراعية الأساس للتنمية	206
3.7	القواعد الأساسية لبناء سياسة تنموية زراعية مستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة	207
1.3.7	الاستخدام الرشيد للمياه المتوفرة والبحث عن مصادر جديدة	208
2.3.7	الاستغلال الرشيد للأرض الزراعية وحل مشاكل تفتت الملكية وتسجيل الأرض	208
3.3.7	توفير مدخلات الإنتاج الزراعي محليا	209
4.3.7	تحقيق الأمن الغذائي من المحاصيل الأساسية	210
5.3.7	ربط القطاع الزراعي بالصناعي	211
4.7	المحاصيل الأساسية لبناء إستراتيجية زراعية مستدامة	212
	النتائج والتوصيات	**215**
	قائمة المصادر والمراجع	**221**
	Abstract	**b**

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	الجدول والشكل	الصفحة
الجداول		
جدول (1)	الاستيطان في الضفة الغربية حقائق وأرقام حتى نهاية 2007	80
جدول (2)	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني خلال الفترة من 2000/9/28 حتى 2007/3/31	121
جدول (3)	الخسائر المباشرة التي تعرض لها القطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة من 2000/9/29 وحتى2008/12/26م	123
جدول (4)	النسب المئوية للإنتاج المحلي الفلسطيني للقطاعات الاقتصادية الرئيسة	141
جدول (5)	توزيع التسهيلات الائتمانية المصرفية على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة لغاية 2003م	152
جدول (6)	موازنة وزارة الزراعة الفلسطينية	159
جدول (7)	أهم المانحين وقيمة المساعدات المدفوعة فعلاً منذ العام 1994 وحتى العام 2008	195
جدول (8)	حصة الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من المساعادات الخارجية في الفترة ما بين 1999-2008	196
الأشكال		
شكل (1)	النمو السكاني العالمي	37
شكل (2)	جغرافية فلسطين	70

ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجا"

إعداد

ماهر تحسين نايف صالح

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

الملخص

تشكل العلاقة ما بين الإرادة السياسية الحرة والتنمية الزراعية قضية جدلية، لامتلاك الإرادة السياسية الحرة لا بد من بناء تنمية زراعية توفر الأمن الغذائي، وتشكل أساسا لنمو اقتصادي واجتماعي شامل، وفي المقابل لا يمكن الانطلاق نحو التنمية الزراعية بدون توفر الإرادة السياسية الحرة، وتبقى الأمة مرتهنة في أمنها الغذائي على الخارج، مع ما يشكله ذلك من إمكانية لفقدان القرار المستقل.

تركز الرسالة بداية على البحث في هذه الجدلية على المستوى النظري، وذلك لبناء قاعدة نستطيع الاستناد إليها في فهم الواقع الجدلي للعلاقة القائمة بين الإرادة السياسية الحرة والتنمية الزراعية، وتركز الرسالة على الواقع الفلسطيني كنموذج لفقدان الإرادة السياسية الحرة وعلاقة ذلك بغياب التنمية الزراعية.

تبحث الرسالة أهمية الزراعة من جهة تحقيق الأمن الغذائي كجزء من الأمن القومي، وترسيخ مفاهيم الانتماء للأرض، ودورها في بناء القوة، كما تبين دورها الاقتصادي كأوسع قطاعات التشغيل، والأساس لبناء التنمية الصناعية عبر توفيرها لرأس المال وللمنتجات، وتشرح أهمية الزراعة فلسطينيا، كونها تمثل الطريقة الأمثل للحفاظ على الأرض في مواجهة المشروع الصهيوني الذي حدد أهدافه الإستراتيجية في جعل فلسطين أرضا خالية من سكانها، وتبحث في الواقع الزراعي الفلسطيني من حيث مشكلات هذا القطاع الاقتصادي، والعقبات التي تواجهه، سواء الموجهة بصورة ممنهجة من الاحتلال الإسرائيلي، أم العقبات والإشكاليات الذاتية، وتطرح بعض القواعد الأساسية لبناء إستراتيجية للتنمية الزراعية في فلسطين، بحيث يكون الشعب الفلسطيني قادرا على تحقيق أمنه الغذائي ولو بالحد الأدنى، وهو ما سيمكنه من تحمل الضغوط

التي تمارس عليه من قبل الاحتلال لثنيه عن المطالبة بحقوقه الوطنية، وبالتالي سيكون ممتلكا لإرادته السياسية الحرة، والانطلاق نحو المزيد من النمو وتحقيق الاستقلال.

تفترض الرسالة أنه لا يمكن في فلسطين للقرار الفلسطيني أن يكون مستقلا، أو أن تكون هناك إرادة وطنية فلسطينية حرة بدون تطوير وتنمية القطاع الزراعي بما يكفل تحقيق الأمن الغذائي، وتشغيل القوى العاملة في أعمال إنتاجية قد لا يكون الربح هو هدفها الوحيد، بل الاكتفاء وسد الحاجة، وعدم الارتهان لإرادة الآخرين، وتثبيت الإنسان الفلسطيني في أرضه، عبر توفير الغذاء والعمل والتعلق الوجداني بالأرض.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي من أجل وصف واستعراض المفاهيم الأساسية، كمفهوم الاعتماد على الذات، والتنمية الزراعية المعتمدة على الذات، والتنمية الزراعية المستدامة، والإرادة السياسية الحرة، وكذلك وصف فصول الدراسة المختلفة. ثم المنهج التحليلي في محاولة من الباحث لتقديم تحليل حول سبل امتلاك الإرادة السياسية الحرة، عبر التنمية الزراعية المستدامة والمعتمدة على الذات، وتحليل إمكانيات ذلك فلسطينيا، والأمور المطلوبة لهذه التنمية.

خلصت الدراسة إلى أن بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة من أجل تحقيق الإرادة الوطنية الحرة أضحى أمرا حيويا، وممرا إجباريا نحو تعزيز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، وتعزيز تمسكه بحقوقه الوطنية، وعدم تعرضه لابتزاز الاحتلال والدول المانحة، وهذا الأمر يتم عبر تعزيز مفاهيم وثقافة الاعتماد على الذات، وتعبئة الموارد المحلية المتاحة والممكنة، بأعلى درجة من الكفاية، واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس لبناء التنمية. واعتبار التنمية الزراعية أولوية وطنية تخصص لها الموارد الكافية.

المقدمة

هناك علاقة جدلية تربط بين التنمية الزراعية وبين الإرادة السياسية الحرة، بحيث أنـــه يمكن القول إنه من غير الممكن أن يملك الشعب إرادته السياسية الحرة بدون إيجاد تنمية زراعية واكتفاء ذاتي يقود إلى أمن غذائي، وكذلك فمن الصعب أن تتطور تنمية زراعية في بلد إرادتـــه السياسية مرتهنة.

"وإذا شاءت جهة أن تُبقي على إرادتها صلبة متكاملة فإنها تأبى أن تترك لقمة خبزها تحت طائلة الآخرين، ولهذا تحرص الدول والشعوب التي تتمتع بالحكمة والحصافة وتتميز بالتخطيط الاستراتيجي على تطوير الزراعة بمختلف أشكالها وألوانها لكي تكفي نفسها, فالزراعة هي الحقل الأول الذي تصب الدول اهتمامها عليه وفيه, لكي لا تبقى أمعاؤها مكشوفة أمام سطوة الغير"[1].

نناقش في هذه الدراسة أهمية الزراعة في الاعتماد على الذات لدى الأمم، وذلك من خلال توفير الأمن الغذائي، ودورها في تنمية الارتباط بالوطن من خلال التفاعل اليومي بين الإنسان والأرض. فقضية الأرض في جوهرها مرتبطة بقضية الإنسان وحمايته وكرامته وتحقيق طموحاته. وحرية الإنسان وحقه في الحياة يتضمنان الملكية للأرض ولكل ما يعينه في حياته ويساعده على الاستقرار والطمأنينة الاجتماعية، والأرض لا تتكلم إلا لغة من يقيم فيها ويزرعها ويرعى فيها، ومن هنا ينشأ الارتباط والتعلق بين الإنسان والأرض لتصبح العلاقة شبه عضوية، لا انفكاك لها.

في فلسطين، تعتبر الأرض المورد المعيشي والاقتصادي الأهم للشعب الفلسطيني، كما تشكل مكونا أساسيا من مكونات تراثه وثقافته وتاريخه، وهي العنصر الأبرز في صراعه مع الاحتلال الإسرائيلي الذي أقام دولته هنا على أساس أنها أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، ولذلك سعى هذا العدو بكل الوسائل لإبعاده عنها وتهجيره منها، كما عمل على توسيع اعتماد

[1] عبـــد الســـتار قاســـم، الـــذل لمـــن لا يصـــنعون الخبـــز،2007/8/28,علـــى الـــرابط التـــالي: http://blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article-179

الناس على المساعدات الخارجية، والعمل في كيانه، من أجل شل إرادتهم السياسية، لأن القدرة على الإنتاج تشكل المصدر الأساسي لحرية الإرادة، وبالمقابل عمل على تثبيت المستوطن الغريب عن هذه البلاد، وربطه معنويا وماديا بالأرض من خلال المشاريع الزراعية في (الكيبوتسات) والمستوطنات التي تناثرت على كل أنحاء الأرض الفلسطينية.

إن قدرة الفلسطينيين على إنتاج غذائهم الأساسي بأنفسهم، يعتبر الممارسة الأوضح للسيادة الحقيقية، أي أنه وللتخلص من الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، فلا بد أن نبدأ بالإنتاج الزراعي المرتبط بحاجات الشعب الفلسطيني.

إن المنظور التنموي الزراعي القائم على العمل لسد حاجة الاستهلاك المحلي، وتفعيل القدرات الإنتاجية المعتمدة على الذات لإنتاج الغذاء الأساسي، وتطبيق مبدأ الاستفادة الكاملة من الموارد المحلية وعلى رأسها الأرض لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، سيكون له الدور الأهم في تثبيت الإنسان والأرض، وتقليل نسب البطالة، وإيجاد الإمكانية الحقيقية للاستقلال وبناء الوطن الحر.

لقد تمكن الفلسطينيون حتى مرحلة الانتداب البريطاني من تلبية معظم احتياجاتهم الغذائية، والسؤال المطروح هنا هو أنه لماذا لا يتم توجيه طاقات الشباب المشلولة إلى العمل في الأرض، بهدف التحول إلى منتجين يحققون الاستقلال الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي؟ ويكون مقدمة لاستقلال القرار السياسي.

المطلوب تنمية زراعية هدفها الأول والأخير ليس الربح التجاري، بل تنمية تُجذر بقاء الفلسطيني في أرضه كريما متمتعا ولو بالحد الأدنى من الأمن الغذائي، ليكون قادرا على البقاء والصمود في وجه الاحتلال.

إن التنمية الوطنية الحقيقية التي تهدف إلى تكريس الاعتماد على الذات، والتقليل بقدر الإمكان من التبعية للخارج، وتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل للفلاحين والعمال، وذلك عبر الإنتاج المحلي بهدف الاستهلاك في المناطق الفلسطينية ذاتها، هي تنمية لا تضع الربح

ضمن أولوياتها، بل تضع الاستقلال الغذائي عنوانا حتى لا يمد يده لأحد. وهذا الأمر يحتاج إلى اعتماد إستراتيجية وطنية تحقق هذه الأهداف، وذلك من أجل الوصول إلى إرادة وطنية حرة مرتكزة على قاعدة راسخة من التمسك بالأرض، والتعلق الوجداني بها، والقدرة على الصمود عبر توفير البديل عن الدعم الخارجي المشروط دوما بما يشكل انتهاكا للإرادة الوطنية الحرة.

مشكلة الدراسة

في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، قامت السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني المقيم فيها على أساس فك الارتباط بين الأرض والإنسان عبر القضاء على الزراعة، وتبوير الأرض بأساليب عديدة ومتجددة، وذلك على اعتبار أن الأرض البور يسهل على صاحبها تركها. كما أن ممارسات الاحتلال المباشرة بحق الأرض من مصادرة وتهويد وإقامة للمستوطنات والجدار الفاصل قد أسهمت في ضرب قطاع الزراعة الفلسطينية.

وبالرغم من كون الأرض الزراعية أندر وأغلى عناصر رأس المال الوطني الفلسطيني، إلا أن التناقض المأساوي الواضح في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، والتي لا تملك سوى اقتصاد استهلاكي، يكمن في تنامي قطاع الخدمات الذي بلغت حصته عام 1994 في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 60%، بينما انخفضت حصة الزراعة من حوالي 35% قبل احتلال عام 1967 إلى أقل من 16%، ومساحات الأراضي المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة تتقلص باستمرار بفعل التمدد العمراني وهجران الأرض. كما أن استيعاب القطاع الزراعي للعمالة هبط من حوالي 32% في بداية الثمانينات إلى أقل من 13% في أواسط التسعينات[1], وإلى أقل من ذلك في الفترات اللاحقة، وكل هذا ليس فقط بسبب المصادرة والتهويد، بل أيضا بسبب المواقف والسياسات والسلوكيات الذاتية الخاطئة تجاه الأرض وإنتاج الغذاء، وبسبب السلوك الاستهلاكي الذي انتشر في الضفة الغربية وغزة. كما أن الممول الخارجي وبالذات الغربي ساهم أيضا في تحطيم أسس الاعتماد الفلسطيني على الذات اقتصاديا، وسعى إلى ضمان وتعميق التبعية الاستهلاكية لإسرائيل.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: النتائج الرئيسية**،دورة تموز–تشرين أول 1996م، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة(رقم 3), رام الله – فلسطين،1997م.

إن الدور الذي تقوم به إسرائيل والمؤسسات الدولية الغربية في تعميق التشوه الاقتصادي والتنموي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واضح ومفهوم، إلا أن الأمر غير المفهوم هو غياب الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية الحقيقية من أجل النهوض بهذا القطاع الاقتصادي الذي يشكل عاملا أساسيا وحاسما لبلوغ الاستقلال الغذائي، وبالتالي السيادة السياسية التي لا يمكنها أن تتحقق فعليا بدون تحقيق القدرة على إنتاج ما يكفينا من غذاء.

نحاول هنا دراسة العلاقة ما بين الإرادة السياسية الحرة والتنمية الزراعية، ومعرفة كيف تؤثر التنمية الزراعية التي تكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي، في صنع الإرادة السياسية الحرة والاستقلال والتحرر من التبعية والارتهان للقوى الخارجية، وكذلك التعرف على دور الأرض والزراعة في بناء القوة. ثم دراسة الحالة الفلسطينية كنموذج عملي يمكن من خلاله معرفة كيف تتفاعل التنمية الزراعية لإيجاد الإرادة السياسية الحرة، وكيف يحول غياب هذه التنمية دون فك أسر القرار الفلسطيني واستقلاله عن القوى الخارجية.

تحاول الدراسة الربط بين الارتهان السياسي الفلسطيني لقرارات وإرادة الدول المانحة بما يضعف من إمكانيات تحقيق الاستقلال الوطني والتخلص من الاحتلال، وما بين غياب الإستراتيجية التنموية الزراعية القادرة على إسناد الشعب الفلسطيني والقرار الفلسطيني وتمكينه من امتلاك قراره السياسي دون خوف على أمنه الغذائي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في أنها: تلقي الضوء على الخيارات التنموية الزراعية المتوفرة والمطروحة أمام الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967م، والقائمة على أساس التنمية المعتمدة على الذات. وهذه الخيارات قد تشكل البديل المضاد لحالة الارتهان السياسي التي يحياها صانع القرار الفلسطيني، والتي جعلت إمكانية تحقيق الاستقلال الوطني وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وغير معتمدة على الآخرين أمرا بعيد المنال.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتوضيح طبيعة العلاقة الرابطة بين التنمية الزراعية والإرادة السياسية الحرة، خصوصا إن الحالة الفلسطينية تشكل نموذجا صارخا في غياب الإرادة الحرة لصانع القرار الفلسطيني، وذلك بسبب غياب الرؤية التنموية القائمة على الاعتماد على الذات، وهو ما أدى إلى أن يكون القرار الفلسطيني المستقل مهددا بهيمنة القوى الخارجية القادرة على فرض إرادتها لان الشعب الفلسطيني لا ينتج غذاءه بنفسه، وهو مضطر للتساوق مع ما يطلبه الآخرون من متطلبات تجعله فاقدا لاستقلاله وحرية إرادته، وبالتالي تصبح القضية الوطنية الفلسطينية بكل تفصيلاتها عرضة للتهديد والانهيار.

والباحث يسعى لطرح البديل الممكن القائم على تنمية ما بحوزة الشعب الفلسطيني من موارد وأهمها الأرض من أجل:

أولا: تثبيت هذه الأرض خصوصا أنها تشكل عنوان القضية الفلسطينية.

ثانيا: من أجل جعل هذه الأرض مصدرا للإنتاج وللاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ولو بالحدود الدنيا، ومصدرا لامتصاص واستغلال الطاقات البشرية الكبيرة التي يزخر بها الشعب الفلسطيني والتي تم تعطيلها في أعمال غير منتجة.

ثالثا: حتى لا تضيع القضية نتيجة املاءات من يملكون القدرة على تجويع الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال اعتماد نموذج تنموي فلسطيني معتمد على الذات يسحب القدرة من هذه القوى الخارجية على تهديد قوت شعبنا وجعله رهينة بأيديهم.

أسئلة الدراسة

السؤال المركزي الذي تدور الدراسة حوله هو:

كيف تؤثر التنمية الزراعية في صناعة الإرادة السياسية الحرة؟

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي أسئلة فرعية من أهمها:

- ما هو الواقع الزراعي العالمي و العربي الحالي؟
- ما هي المشكلة الغذائية التي يعانيها العالم؟
- ما هو دور الإنتاج الزراعي في التنمية الاقتصادية؟
- ما هو واقع القطاع الزراعي والغذائي الفلسطيني؟
- ما الأهمية الاقتصادية والوطنية للقطاع الزراعي الفلسطيني؟
- ما هي الإجراءات الإسرائيلية لتدمير قطاع الزراعة الفلسطيني؟ وما هي أهدافها؟
- ما حصة القطاع الزراعي من الخطط التنموية المحلية والدولية؟
- ما هي العوائق الداخلية والخارجية أمام تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني؟
- كيف يمكن بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة؟
- كيف تعمل الإستراتيجية التنموية الزراعية المعتمدة على الذات على تحقيق الإرادة السياسية الفلسطينية الحرة؟

فرضية الدراسة

الفرضية الأساسية للدراسة هي أنه: من غير الممكن تحقيق الإرادة السياسية الحرة بدون إيجاد تنمية زراعية تحقق الأمن الغذائي وتشكل أساسا تستند إليه هذه الإرادة الحرة.

والفرضية الثانية: أنه لا يمكن في فلسطين للقرار الفلسطيني أن يكون مستقلا، أو أن تكون هناك إرادة وطنية فلسطينية حرة بدون تطوير وتنمية القطاع الزراعي بما يكفل تحقيق الأمن الغذائي، وتشغيل القوى العاملة في أعمال إنتاجية قد لا يكون الربح هو هدفها الوحيد، بل

الاكتفاء وسد الحاجة، وعدم الارتهان لإرادة الآخرين، وتثبيت الإنسان الفلسطيني في أرضه عبر توفير الغذاء والعمل والتعلق الوجداني بالأرض.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67.

الحدود الزمانية: منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967م، وحتى الوقت الحاضر 2011م.

منهج الدراسة

سينتهج الباحث في هذه الدراسة منهجين بحثيين أساسيين وذلك بما يتلاءم مع المشكلة وأهداف الدراسة وهما:

المنهج الوصفي: وهو الذي يمكن الباحث من وصف واستعراض المفاهيم الأساسية مثل مفهوم الاعتماد على الذات، والتنمية الزراعية المعتمدة على الذات، والتنمية الزراعية المستدامة، والإرادة السياسية الحرة، وكذلك وصف فصول الدراسة المختلفة.

المنهج التحليلي: ومن خلاله سيسعى الباحث لتقديم تحليل حول سبل امتلاك الإرادة السياسية الحرة عبر التنمية الزراعية المستدامة والمعتمدة على الذات، وتحليل إمكانيات ذلك فلسطينيا والأمور المطلوبة لهذه التنمية.

الدراسات والأدبيات السابقة

إجمالا يعاني القطاع الزراعي في فلسطين من قلة الأدبيات التي تناولته من جوانب الاعتماد على الذات، أو النظر إلى التنمية الزراعية كأساس للتنمية الاقتصادية، ومن أهم الدراسات التي تناولت موضوع القطاع الزراعي الفلسطيني:

أولا: دراسة بعنوان " **نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات**"[1] لجورج كرزم، وهو يرى أن بالإمكان البدء برسم سياسة تنموية فلسطينية، قائمة على أساس الاعتماد على الذات، وترتكز إلى تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني كقطاع قادر على استيعاب القدرات الفلسطينية، وعلى توفير الدخل. وفي نفس الوقت، إيجاد الفرصة لتنمية القطاعات الأخرى الخدمية والصناعية بالاعتماد على النمو في القطاع الزراعي، وبذلك يمكن رسم سياسة تنموية تكاملية تنهض بالاقتصاد الفلسطيني الإنتاجي، وتشكل مصدرا للصمود في وجه الاحتلال.

ثانيا: دراسة بعنوان"**قطاع الزراعة الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى**"[2]وهو صادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ضمن سلسلة تقاريرها. هذا التقرير الإحصائي الهام يرصد أساسا جملة الإجراءات التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى بحق القطاع الزراعي الفلسطيني، ويرصد واقع قطاع الزراعة الفلسطيني منذ العام 1966م، والإشكاليات التي يعانيها والتي ساهمت بتدهوره. وتخلص الدراسة الى أن الاحتلال الاسرائيلي يشكل العائق الاساسي لتطور ونمو القطاع الزراعي الفلسطيني.

ثالثا: دراسة بعنوان " **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003**"[3] لعماد سعيد لبد، وفيها يستعرض أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، و أثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وأظهرت هذه الدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، سواء كان ذلك بسبب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، وخاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة ذاتها .وأظهرت الدراسة أيضاً أن الاعتماد على المساعدات الدولية

---

[1] جورج كرزم، نحو **تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات**،دجامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية ومركز العمل التنموي (معا),فلسطين – رام الله، 1999 م.

[2] **قطاع الزراعة الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى**، بدون كاتب، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير خاصة 39، فلسطين – رام الله، أيلول 2005م.

[3] عماد سعيد لبد، ***تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003***, **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثاني عشر – العدد الثاني، ص 467-501, يونيو 2004 م،

أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديداً في قدرته على تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي، وأن القطاع الزراعي، لم يستحوذ إلا على نسبة 1.82% من قيمة هذه المساعدات.

رابعا: دراسة بعنوان " **الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة**"[1] لغازي الصوراني، وفيها يستعرض بالأرقام معطيات القطاع الزراعي الفلسطيني وموارده، وأيضا أهم المشاكل والعقبات التي تواجهه، وخصوصا مشكلة الموارد المائية.

خامسا: دراسة بعنوان " **القطاع الزراعي والحيواني الفلسطيني مهمش ويحصل على أقل من 1% من موازنة السلطة** " [2] أعدها المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" وفي هذه الدراسة تم مناقشة واقع ومعطيات الزراعة في فلسطين عبر طرح المشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة الفلسطينية مع الإشارة إلى أهمية القطاع الزراعي في فلسطين وإبراز أهم مظاهر التهميش والتشويه التي تعتريه. واعتبرت الدراسة أن الزراعة شكلت وما تزال أهم دعائم الاقتصاد الوطني، وكانت على الدوام مصدر الرزق لنسبة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني، كما أوضحت الدراسة بالأرقام حجم الاهتمام الرسمي المحدود جدا والغير متناسب مع أهمية هذا القطاع الحيوي المركزي، وأن هذا الإهمال والتهميش إن استمر فان النتيجة والعاقبة واضحة، فاتورة غذاء تضاهي فاتورة النفط أو تزيد، أراض مهملة ومتروكة، وسينجم عن ذلك مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية قد لا يمكن التعامل معها، أو أن التعامل معها وإصلاحها سيكلف أضعاف ما يتطلبه تطوير وتنمية هذا القطاع حاليا.

---

[1] غازي الصوراني، الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة،2011/1/15 على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/files/242292.pdf

[2] القطاع الزراعي والحيواني الفلسطيني مهمش ويحصل على أقل من 1% من موازنة السلطة،بدون كاتب، المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار",2005 م، على الرابط:
http://www.pecdar.org/atemplate.php?id=4&page=1

الفصل الاول

المفاهيم النظرية

الفصل الاول

المفاهيم النظرية

1.1 التنمية

1.1.1 مفهوم التنمية اللغوي

لغة: النمو مصدره نما ينمو: نموا. ونمو الشيء: زاد وكثر، كقولنا: نما النبات، و يبين معجم اللغة العربية المعاصر أن كلمة نُمُوّ من مصدر نما، وأن معناها في علم الأحياء: ازدياد حجم الجسم بما ينضمّ إليه نسبة طبيعيّة. وفي علم النفس فإنها تعبر عن: تغيُّر مطّرد في الكائن الحيّ يتّجه به نحو تمام النُّضج. وفي الاقتصاد: فهي الزِّيادة النَّوعيَّة في دخل الفرد أو في النَّاتج القوميّ أو المحليّ الإجماليّ.[1]

2.1.1 التنمية كمفهوم اصطلاحي

بدأ ظهور مفهوم التنمية في علم الاقتصاد ليدل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع ككل على الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.[2]

تطور مفهوم التنمية لاحقاً ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية

---

[1] **معجم اللغة العربية المعاصر**، قاموس المعاني، على الرابط التالي:
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&word=%D9%86%D9%85%D9%88&type_word=1&cat_group=1&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&category%5B%5D=%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF&category%5B%5D=%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1&category%5B%5D=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B7

[2] عبد الرحيم تمام أبو كريشه، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية2003،ص:37-45.

التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.[1]

ويشير محمد الرميحي إلى أن التنمية هي: خلق فرص حياة أفضل للأجيال القادمة، ودراسة علمية للإمكانيات المجتمعية، وتوظيفها التوظيف الأفضل للصالح العام. ويضيف قائلا إنه يتبنى تعريفا أكثر شمولا وهو: " إن للبشر، لمجرد كونهم بشر، حقا أصيلا في العيش الكريم، ماديا ومعنويا، جسدا ونفسا وروحا، وبهذا فإن عملية التنمية تنشد توسيع خيارات البشر بما يمكنهم من تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، وهي الحرية، العدالة و الكرامة الإنسانية، والرفاه الإنساني. ولا يقتصر مفهوم (الرفاه) على التنعم المادي، بل يشمل الجوانب الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية واكتساب المعرفة، وتحقيق الذات، ولا يتأتى ذلك إلا بالمشاركة الفعالة في الاجتماع البشري.[2]

مفهوم التنمية واحد من المفاهيم الحديثة المستخدمة بكثرة، وهو متعدد الأبعاد، ويتشابك مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل: التخطيط والإنتاج والتقدم، وقد برز هذا المفهوم أولا في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، وبالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، وذلك عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بصورة رشيدة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، أي تحقيق العدالة[3].

---

[1] اليونسكو، **دليل عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية 1988-1997**، ص 8

[2] محمد الرميحي، التنمية الشاملة والتنمية السياسية، على الرابط:
http://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=6&ved=0CGMQFjAF&url=http%3A%2F%2Fwww.abhatoo.net.ma%2Findex.php%2Ffre%2FW17cSjCQ&usg=AFQjCNGPoznfWlvFxZsQvDfnZEaexAXl7Q

[3] نصر عارف، مفهوم التنمية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، على الرابط التالي:
http://iefpedia.com/arab/?p=22461

وقد اتسم هذا المفهوم أولا بأنه التصق بحقل الاقتصاد، وذلك ليعبر عن النمو الاقتصادي، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. حيث تم تعريف التنمية السياسية: بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية التي تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.[1]

وقد تطور مفهوم التنمية لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. بالإضافة إلى ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.[2]

عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية عام 1955على أنها: " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه". ثم عرفتها عام 1956 بأنها: "العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي "[3]. وهذا التعريف يقوم على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في العمل على تحسين ظروفهم وأحوالهم وظروف معيشتهم. وضرورة توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية مثل الخدمات والمساعدات الفنية

---

[1] أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، خلاصة نتائج المشروع الدراسي الأول**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982, سلسلة عالم المعرفة57, ص 13– 15.

[2] **نصر عارف**، مرجع سابق.

[3] عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999م، ص10

الحكومية بطريقة تشجع المجتمع المحلي على المبادرة، وبهذا تكون تنمية المجتمع مجهوداً مشتركاً بين جميع العاملين في المجتمع.

وقد ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي أُعتمد ونشر عام 1986 تعريف للتنمية على أنها: عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.[1]

ويبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2] أن مفهوم التنمية يتسع لأبعاد ثلاثة هي:

1- تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.

2- استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الإنتاج، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

3- تحقيق ارتقاء في مستوى الرفاه البشري.

ويعرفها ماركس على أنها عملية ثورية، وتتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية.[3]

وتعرف التنمية أيضًا على أنها: " عملية تغيير مقصود وواع للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغًا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع"[4].

---

[1] المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، مفاهيم التنمية والتنمية البشرية والاجتماعية، على الرابط التالي: http://www.alsader-sis.net/a8tsad/mfa.pdf

[2] برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010**, موقع البرنامج على الرابط التالي: http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2010/hdr-a.pdf

[3] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: **دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر، ص14.

[4] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، عمان، ط1, 1999, ص331 .

ويعرفها الدكتور محمد الجوهري على أنها عملية توظيف جهود الكل من اجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات المحرومة من فرص النمو، كما تعني انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا.[1]

ويعرف حامد القرنشاوي عملية التنمية بأنها: إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر، وبمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى: زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[2]

ويعرفها علي الكواري على أنها: " عملية مجتمعية واعية ودائمة، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة، من اجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع، وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"[3].

ويوضح إبراهيم غرايبة أن "المقياس الحقيقي للتنمية هو القدرة على الحصول على الغذاء والتعليم والأمن والمشاركة العامة والصحة، وإذا لم يوصل النمو الاقتصادي والإجراءات والسياسات الاقتصادية والسياسية إلى تحقيق هذه الاحتياجات فلا قيمة حقيقية لها، مهما كان النمو في الناتج المحلي وإقامة المشروعات وإتاحة التقنيات".[4]

---

[1] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003, ص22-25.

[2] حامد القرنشاوي، **تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي**، ندوة التعليم والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1978م، ص 12.

[3] علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م، ص 260.

[4] إبراهيم غرايبة، التنمية على أساس الثقافة والعدالة الاجتماعية، الجزيرة نت على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/58B2F118-7957-45E9-84EB-5D9ED358D2B4.htm

وبالرغم من أن تعريفات التنمية قد تختلف باختلاف المدارس الفكرية، وأن أدبيات التنمية تحتوي تعريفات مختلفة ومتعددة، إلا أن مجمل التعريفات توضح أن التنمية شاملة لمناحي الحياة المختلفة، ولها أبعاد متعددة كالبعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والإداري والحضاري، كما أنه يتم عن طريقها إحداث تغيير متكامل مقصود للمجتمعات المحلية وذلك من أجل نقل هذه المجتمعات إلى وضع آخر أفضل، مع العمل على التحكم المستمر في التغيرات التلقائية التي تحدث في كل مجتمع، وبلورة وتطوير أساليب ضبطها مع الالتزام في تلك العملية كلها بالإطار العام لخطة الدولة.

فالتنمية تشير إلى العمليات التي يقوم بها السكان عبر الجهود الأهلية والحكومية لترتيب أوضاعهم، وتحديد مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم عبر تخطيط وتمويل المشروعات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة بالاعتماد على الموارد المتوفرة. ومن هنا يتم تدعيم الجهود الأهلية للمجتمع المحلي بالجهود الحكومية وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع، وهي بذلك عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل والبناء. وهي اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.

2.1 مفهوم التنمية المعتمدة على الذات

مفهوم التنمية المعتمدة على الذات هو أحد المفاهيم التي برزت بعد الفشل الكبير لبرامج التنمية التي شهدتها العديد من المجتمعات في العالم الثالث، حيث لم تتمكن من فك مواطنيها من براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي السياسي، إضافة إلى انتشار الاستبداد والفقر وغياب العدالة. ويشير المفهوم إلى الارتكاز على القدرات الوطنية، وترسيخ أسس الاعتماد على الذات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وحسن إدارتها، وصياغة أسس الارتقاء بالإنسان، ومنع تبديد الموارد عبر المحاسبة والمساءلة، وتفعيل المشاركة الشعبية.

إن أي انطلاقة تنموية تبدأ مسارها الفعلي نحو التنمية المستقلة والتي تعتمد على قاعدة اقتصادية إنتاجية، وتتحرك في إطار مجتمعي يضمن قيم العدالة، وإطار سياسي تتحقق فيه المشاركة، وإطار إداري تتحقق فيه الكفاءة والأمانة، وإطار ثقافي يحفظ الهوية دون انغلاق.[1] فالتنمية عملية حضارية ترتكز على قدرات ذاتية، تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة، وقدرة اجتماعية مشاركة، وقدرة إدارية مؤهلة، وغياب أي من هذه القدرات يشل التنمية[2].

ولعل ما لحق بمفهوم التنمية المعتمدة على الذات عن غيره من مفاهيم واستراتجيات التنمية جعله غير متقبل لدى البعض، حيث اعتبره تقوقعا على الذات وانعزالا عن العالم، وذلك دون تناوله كمفهوم جديد تعتمد فيه التنمية على النفس، ويلعب فيه الشركاء من دول وشركات وأفراد دور الظهير لا البديل لأهداف التنمية ووسائلها بعيدا عن مظاهر التبعية. ولقد قامت فكرة الرواد الأوائل في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات باعتبارها شرطا ضروريا لكسر التبعية والخروج من مصيدة التخلف. وتعمق هذا المفهوم على يد العديد من الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية والوطن العربي، وتنطلق الفكرة الرئيسية لهذه النظرية من ضرورة تحديد مفهوم الاعتماد على الذات أو الاستقلال، وإلى تحديد ما يمكن اعتباره اعتمادا على الغير أو تبعية[3].

وتتأكد أهمية هذا الخيار التنموي بالنسبة للدول النامية التي جربت الاعتماد على الخارج في صياغة برامجها التنموية وتمويلها. فلم يؤد الدعم الخارجي إلا إلى المزيد من الحاجة للدعم، وربما تعطلت الكثير من المشاريع الوطنية كونها غير مهمة لدى الممولين الأجانب، كما أن اعتماد وصفات جاهزة لا تنطلق من تشخيص الواقع المحلي لم تفشل فقط في حل المشاكل المطروحة لهذه الدول وإنما زادتها تعقيدا.

---

[1] أسامة عبد الرحمن، **تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1, حزيران 1997. ص 22.

[2] أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**، مرجع سابق، ص25.

[3] الغوث ولد الطالب جدو وسعدبوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة علي الذات: من مواجهة التبعية إلي التأقلم مع العولمة، موقع الاقتصادي الموريتاني، على الرابط التالي: http://www.ecorim.net/index.php/2011-0-

ويبين يوسف الصايغ أن التنمية المعتمدة على الذات هي المضادة للتبعية[1], ويؤكد أن" التنمية المعتمدة على النفس هي المنهج الأمثل لتحقيق التنمية الفعلية"[2], وهو يشرح كيف أن التبعية لا تحقق أي قدر من التنمية بسبب القيود المتعددة التي تحفظ للدول المتقدمة السيطرة وتزيدها، ولعله بسبب القيود والإجراءات التي تتبناها الدول المتقدمة، فإن محصلتها تؤدي إلى تخلف وليس إلى تنمية.[3]

ومفهوم التبعية من أهم المفاهيم التي بحثها المفكرون لما لها من أهمية، وقد بين العديد منهم إلى أن مفهوم التبعية يعني اللحاق بالغير كون الشيء تابعا لغيره ويسير خلفه أي أن التابع يعني الخادم.[4]

توضح نيفين عبد المنعم مسعد في كتاب **الدليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية** أن التنمية المستقلة تعتمد على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف في موارده، وصوغ السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك، وعادة ما تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين هما:

* الإمكانات البشرية والطبيعية والمادية والتقنية المتوفرة لديه.

* نوعية السياسات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها.

وأن عناصر إستراتيجية التنمية المستقلة تتمثل في: قطع العلاقات التي تعمق تبعية البلدان النامية، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبى احتياجات السكان الأساسية، و التكامل بين القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين: الزراعة

---

[1] يوسف صايغ، **التنمية العصية، من التبعية إلى الاعتماد على النفس**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م، ص174.

[2] المرجع السابق، ص 181

[3] المرجع السابق، ص91.

[4] أمير عبد العزيز، **دراسات في الغزو الفكري والتبعية الفكرية**، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1994, ص:55-56.

والصناعة، وزيادة فعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية على جميع المستويات كضرورة جوهرية، وكواحدة من الاحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه للقضاء على الفقر والتخلف بأسرع وقت ممكن.[1]

ويبين صلاح الوزان أن التنمية المستقلة المعتمدة على النفس لا تُستورد بل تصنع بالجهد والإبداع الذاتي، وهي تنمية قادرة على أن تغذي نفسها دون استجداء المعونات الخارجية والخضوع لشروطها، ويركز هذا النوع من التنمية على إشباع الحاجات الأساسية الضرورية لتحقيق إنسانية الإنسان، وعلى تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي، والتخفيف من حالة التبعية الغذائية، ومن العجز الغذائي.[2] وتعمل على ترسيخ نمط استهلاك مناسب للواقع المجتمعي، ويبتعد قدر الإمكان عن الأنماط الاستهلاكية القائمة على إشباع الغرائز، واقتناء الكماليات، لأنه سيشكل عندئذ الأداة الاقتصادية الأخطر لفرض التبعية والتخلف.[3] وذلك حتى لا تكون تحت رحمة القوى المنتجة المهيمنة.

3.1 التنمية المستدامة

من المفاهيم المرتبطة بالتنمية مصطلح التنمية المستدامة، وهو يرتكز على المواءمة بين المعيار الاقتصادي المتعلق بفعالية وكفاءة الإنتاج والمعيار الاجتماعي المتعلق بعدالة التوزيع، ويؤكد على أهمية الإنسان وقيمته وكرامته وتطوير قدراته، كما يؤكد على أهمية النظام السياسي وتوفيره للحرية والمشاركة.[4] وتتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة، فبعضهم يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها آخرون التنمية الموصولة.

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، الدليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية، على الرابط: http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_9.htm

[2] صلاح الوزان، **تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998, ص491-494.

[3] عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص 55.

[4] محمد الحسن بريمة، **رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية، فصلية إسلامية المعرفة**، السنة السابعة، العدد 26, خريف 2001، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 64-65.

يقصد بالتنمية المستدامة بصورة عامة تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، لذلك فإنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم.[1]

وقد عرفها بعضهم على أنها: العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره[2].

من التعريفات الواسعة الانتشار ما جاء في تقرير بروندتلاند (Brundtland) (نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[3].

تقوم فكرة الاستدامة في هذا التعريف وغيره على البحث عن بناء اجتماعي، ونشاط اقتصادي، ونمط إنتاجي واستهلاكي، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة، وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته، وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك لا بد من إعادة صياغة النشاطات الحالية، أو ابتكار أخرى جديدة، ثم العمل على دمجها في البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة على أن تكون مقبولة ثقافيا، وممكنة اقتصاديا، وملائمة بيئيا، وقابلة للتطبيق سياسيا، وعادلة اجتماعيا.

---

[1] مصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية، موقع الحوار المتمدن، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.ap

[2] المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، مفاهيم التنمية والتنمية البشرية والاجتماعية، موقع المعهد على الرابط التالي: http://www.alsader-sis.net/a8tsad/mfa.pdf

[3] اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد،1987, الجزء8 ص 43.

ويمكن لنا أن نذكر عددا من الممارسات الداعمة لاستدامة التنمية، وذلك كما وضحتها قمة الأرض التي عقدت في البرازيل عام 1992[1], وكما توضحها أدبيات التنمية المختلفة، وتعريفات التنمية المستدامة، وأهم هذه الممارسات:

* استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة.

* عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد، أو بطريقة تؤذي الناس، أو تؤذي النظم الداعمة للحياة على الأرض.

* التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة المتجددة الغير ملوثة للبيئة، كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

* الحرص على استخدام الفضلات والمخلفات كموارد عبر تدويرها، ودعم نظم الحياة على الأرض.

* منع استخدام المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية الضارة بالبيئة.

* استخلاص منتجات النسق البيئي كما في الزراعة، والصيد، بدون الإضرار برأس المال الطبيعي.

* إعادة تأهيل البيئات المتدهورة قدر المستطاع، وذلك من خلال خلق ظروف ملائمة لعمليات إعادة الإصلاح الطبيعي.

* تفضيل الفلاحة التعددية (زراعة الأرض بمحاصيل متعددة) على الفلاحة الأحادية (الاكتفاء بزراعة محصول واحد) للإبقاء على خصوبة التربة، فضلا عن تفضيل زراعة النباتات طويلة العمر على السنوية قدر الإمكان[2].

---

[1] الأمم المتحدة، قسم المعلومات، قمة الأرض، 1997, موقع الأمم المتحدة على الانترنت على الرابط: http://www.un.org/geninfo/bp/envirp2.html

[2] بيتر كالفرت وسوزان كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م. ص 138.

4.1 التنمية الزراعية المستدامة

تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) التنمية الزراعية المستدامة على أنها "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. إن مثل هكذا إستراتيجية يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع".[1]

تشير مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي إلى أن التنمية الزراعية والريفية تتسم بالاستدامة عندما: تكون سليمة من الناحية البيئية، وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية، وعادلة من الناحية الاجتماعية، ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية، وأن تعتمد على منهج علمي شامل. وتعالج التنمية الزراعية والريفية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة تشمل الزراعة والمياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي.

وقد تطور مفهوم هذه التنمية ليشمل الاستدامة الاجتماعية و المؤسسية والاقتصادية فضلا عن الاستدامة البيئية. ويعني ذلك أنه: على التنمية الزراعية والريفية المستدامة أن تلبي الاحتياجات الغذائية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة، وأن توفر فرص عمل مستدامة ولائقة، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا، والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات.[2]

وتبين الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة أهم التوجهات الرئيسية للتنمية الزراعية المستدامة ومنها[3]:

---

[1] محمود الأشرم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء(عالميا وعربيا)**,مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، 2010, ص 72.

[2] شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، مبادرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة،2002م، على الرابط التالي:http://www.rdfs.net/news/interviews/0210in/0210in_SARD_ar.htm

[3] انظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، على موقع المنظمة على الرابط التالي: http://www.aoad.org/strategy/summary.htm

* الاهتمام بالمياه باعتبارها المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة، وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام مياه الري وتطوير تقانات واستخدام وإدارة موارد المياه، والتوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة.

* تنمية وحماية الأراضي الزراعية، والتوسع الأفقي في البيئات الزراعية الملائمة والمحافظة على البيئة الزراعية وتنسيق التشريعات المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية، ثم التطوير والتحديث التقني للزراعة عبر: دعم قدرات المزارعين، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة، وتنسيق الجهود لتشجيع الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية، ودعم وتطوير نظم البحث الزراعي.

* بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية: عبر الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية المستدامة على مختلف المستويات، والنهوض بمستوى التعليم الزراعي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية المستدامة.

* الاستثمار الزراعي: عبر توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية، وإعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة، وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا، وتأمين مخاطر الاستثمار الزراعي.

5.1 مفهوم الإرادة السياسية الحرة

1.5.1 مفهوم الإرادة

لغة: أرادَ, يُريد، أَرِدْ ، إرادةً، فهو مُريد، والمفعول مُراد، و أراد الشَّيءَ راده؛ تمنَّاه، طلَبه وأحبَّه ورغِب فيه، كقولنا: أراد كثرةَ المال، أراد به خيرًا، أراد طلبَ العلم، إرادة قومية، وقوله تعالى: "إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ"(هود: 88). وأراد أن يفعل (لغير العاقل): تهيَّأ

وقارَب "أرادت السماءُ أن تمطر"، وقوله تعالى:"فَوَجَدَا فِيهَا جِـدَارًا يُرِيـدُ أَنْ يَـنْقَضَّ فَأَقَامَـهُ" (الكهف: 77).

و**إرادة** :مصدر أرادَ, وهي تعني: تصميمٌ واعٍ على أداء فعل معين، من له **إرادة** تكون له القوَّة، ولا رأي لمن لا **إرادة** له. وقُوَّة الإرادة: المثابرة على القيام بعمـل مـا بـرغم العوائـق والمصاعب التي تعترض القائم بهذا العمل.[1]

أما في الاصطلاح، فيبين جودت سعيد أن الإرادة هي: أن تريد الشيء وترغـب فيـه، وهي وظيفة العقل الذي يميز الإنسان عن سائر الحيوانات، كما أنها باعث باطني عند الإنسـان، يتولد من رؤية الشيء الحسن كما يتولد الميل إلى الرائحة الزكية، والنفور من النـتن، فـالإرادة هي اختيار العقل.[2] ويعرف آخرون الإرادة على أنها: قدرة المرء على اتخاذ القرار، وبخاصـة في القضايا المصيرية، أو على الاختيار بين مختلف البدائل.[3]

2.5.1 مفهوم الحرية

أما بالنسبة لمفهوم الحرية فلن نخوض هنا في جميع التعريفات الفلسفية التي ذكرها كبار المفكرين لهذا المفهوم، وسنكتفي ببعض منها تكفينا لفهم وتحديد المصطلح.

فقديما شرح ابن منظور معاني كلمة الحرية لغويا قائلا: "والحر بالضم: نقـيض العبـد، والحرة: نقيض الأَمَة، والجمع حرائر. وفي الحديث من فعل كذا وكذا فله عدل محرر أي أجـر معتق، المحرر الذي جعل من العبيد حرا فأعتق، يقال حر العبد يحر حرارة بـالفتح أي صـار حرا.[4]

---

[1] معجـم اللغـة العربيـة المعاصـر، قـاموس المعـاني، علـى الـرابط الالكترونـي:
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&category=%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9

[2] جـودت سـعيد، العمـل قـوة وإرادة، الفصـل الثالـث، علـى الموقـع الشخصـي، علـى الـرابط:
http://jawdatsaid.net/index.php?titl

[3] معجـم المصـطلحات الفلسـفية، نسـخة الكترونيـة علـى الـرابط التـالي:
http://www.4shared.com/office/TAShmsJv/___online.html

[4] محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب ج4**, بيروت، دار صادر، الطبعة 1, بدون تاريخ طبع، ص181.

وقال الجصاص: تحرير رقبة يعني عتق رقبة، وتحريرها إيقاع الحرية عليهـا، وذكـر الرقبة وأراد به جملة الشخص تشبيها له بالأسير الذي تفك رقبته ويطلق، فصارت الرقبة عبارة عن الشخص، وكذلك قال أصحابنا إذا قال رقبتك حرة انه يعتق كقوله أنت حر[1].

وفي التراث الإسلامي نجد بعضا من تعريفات الحرية ومنها: تعريف لجابر بـن حيـان الكوفي بأنها إرادة تقدمتها روية مع تمييز، أما أبو حامد الغزالي فقد عرف الحر بأنه: من يصدر منه الفعل مع الإرادة للفعل على سبيل الاختيار. وحديثا فقد عرف الدكتور زكريا إبراهيم الحرية بأنها: تلك الملكة الخاصة التي تميز الكائن الحر الناطق من حيث هو موجود عاقل يصدر أفعاله عن إرادته هو، لا عن إرادة أخرى غريبة عنه، فالحرية بحسب معناها (الاشتقاقي) هي انعـدام القسر الخارجي[2].

وعرف الدكتور عبد الستار قاسم الحرية في الإسلام على أنها: عبارة عن وحدة الـذاتي والموضوعي، والتي تحقق الانسجام: انسجام السلوك الإنساني مع خلق الإنسـان الموضـوعي، وانسجام الإنسان الذاتي مع العالم الموضوعي خارج الذات الإنسانية. وعندما يحقـق الإنسـان وحدة داخلية ووحدة مع العالم الخارجي، فإنه يتحرر من التناقض ويصبح كامل الحرية[3].

وقد شغلت مسألة الحرية الفكر الغربي، وتعددت آراء الفلاسفة فيها، كل حسب رؤيتـه العامة، فالإنسان الحر في رأي هوبز مثلا: هو الذي يستطيع أن يفعل ما يريد بإرادته وقدراتـه، ويُشكل مصطلح الحرية في أعمال جرين وهيجل جانباً رئيسياً من الفلسفة السياسية، فالحرية كما يقول جرين هي تحديد الإرادة بواسطة العقل، أما هيجل فيربط الحرية بالدولة القومية، فالدولـة هي الكيان الأخلاقي وهي التي تعمل على تحقق الحرية طالما أن الفرد يجد ذاته من خلال خدمة الدولة، ومن خلال إدراكه للفكرة الذكية الهادفة إلى الوصول إلى الدولة القومية، أمـا منتسـكيو

---

[1] احمد بن علي الرازي الجصاص، **أحكام القران**، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ج2, بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1405هـ, ص121.

[2] نعمان عبد الرزاق السامرائي، **النظام السياسي في الإسلام**، الرياض، مكتبـة الملـك فهـد الوطنيـة، ط 1، 1999م، ص175-176.

[3] عبـد السـتار قاسـم، الحريـة فـي الإسـلام، مدونـة الكاتـب، علـى الـرابط: blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article-56/file/ISLAM1.pd

فيقرر في كتابه "روح القوانين" أن الحرية هي الحق في فعل كل ما تسمح به القوانين. وأما "موسوعة الهلال الاشتراكية"، التي أسهم في وضعها كُلٌ من: كامل زهيري، محمد حلمي مراد، محمود أمين العالم، راشد البراوي وآخرين، فتقول في تعريفها للحرية: إن الحرية من الناحية البيولوجية هي فقدان الإرغام، ومن الناحية النفسية هي القدرة على الاختيار بين عدة حلول.[1]

أما حرية الإرادة فتوضح موسوعة المعرفة أنها: اصطلاح يفترض أن الناس لديهم حرية الاختيار عند صنع القرارات.[2] وأن الإرادة الحرة عبارة عن: اعتقاد فلسفي تدعمه في الكثير من الأحيان مدارس فلسفية و دينية متنوعة، يقول بأن سلوك الإنسان وتصرفاته تنبع من إرادته الحرة بالكامل، وحرية الإرادة لها معاني مختلفة في كل من الأديان والأخلاق والعلم، فعلى سبيل المثال: في الدين تعني أن الإله يترك للفرد سلطة على قراراته واختياراته دون تدخل منه، وفي الأخلاق تعني: أن الفرد مسئول ومقيد أخلاقيا عن تصرفاته.[3]

ويشرح نبيل نائف ارتباط الحرية بالإرادة بقوله: "إن مفهوم الحرية تشكل لدي الإنسان نتيجة الحياة الاجتماعية المتطورة، وهو نتيجة تفكيره المتطور الذي يعتمد السببية، ونتيجة امتلاكه لغة متطورة، فمفهوم الحرية يعتمد على الإرادة التي هي استجابة وفعل يقوم به الإنسان، فالإرادة هي الفاعل والمحرك للكثير من استجاباتنا وأفعالنا، وإن فرض إرادة فرد أو جماعة على إرادة الآخرين والتحكم في تصرفاتهم، تكون بناءً على مقدار سلطته، فالإرادة الشخصية أو إرادة الجماعة يمكن أن تتوسع وتمتد لتفرض على إرادة الآخرين[4].

والتحكم بإرادة الآخرين قد يتم عبر طرق مختلفة منها الإجبار المباشر وغير المباشر، أيضا عبر ممارسة التأثير والإقناع والإيحاء، وأيضا عبر الكذب والخداع. فكلها طرق للتأثير في إرادة الآخرين، وتغيير قناعاتهم وخياراتهم.

---

[1] إسماعيل الحاج موسى، مفاهيم الحرية على خلفية الميراث المعرفي الماثل اليوم، مركز التنوير المعرفي، على الرابط: http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=62

[2] موسوعة المعرفة على الرابط:http://www.marefa.org/index.ph

[3] موسوعة المعرفة، إرادة حرة، على الرابط:/http://www.marefa.org/index.php

[4] نبيل حاجي نائف، ما هو مفهوم الحرية، وهل الإنسان حر، على الموقع الشخصي للكاتب: http://arabic.nabeelnayef.com/index.php?option=com_content&task=view&id=94&Itemid=27#

ومن الواضح أن تحقيق الإرادة الحرة سواء للفرد أم للجماعة يتم عبر التحرر المستمر من كل ما يمس بها، أو ينتهكها، وتوفير كل ما تتطلبه هذه الإرادة من الاعتماد على الذات لتلبية الاحتياجات المختلفة، وبدون ذلك تصبح هذه الإرادة رهنا بما يريده الآخرون.

أما الإرادة السياسية فتعرف على أنها: مجهودات محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسية لتحقيق أغراض اقتصادية معينة مثل إلغاء سوء توزيع الدخل (تقليل التفاوت) وتقليل الفقر والبطالة من خلال الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.[1]

ونقص الإرادة السياسية هو أهم القيود والمعوقات لعملية التنمية، والسبب الرئيسي لفشل كثير من خطط التنمية، فبدون إرادة سياسية حرة تعبر عن مصالح أمتها، لا يمكن لنا أن نتوقع ازدهارا أو تنمية أو تقدما.

ونخلص هنا إلى أن الإرادة السياسية الحرة تكون ثمرة لحرية الفكر والرأي والمشاركة الفعالة لكل أطياف المجتمع في صياغة حاضرها ومستقبلها، وهي نتيجة للعمل المنظم الواعي الجماعي، وللاعتماد على الذات في توفير الحاجات الإنسانية، كما أنها القوه الفاعلة الصادرة التي تحدث التغيير، والقادرة على الفعل أو الامتناع عن الفعل الذي تختاره. والإرادة السياسية تكون حرة عندما تكون متحررة من الضغوط والقيود والعقبات التي تحول دون تحقيقها لأهداف شعبها في التنمية الشاملة، كما أنها تكون حرة عندما تكون متحررة من التبعية الاقتصادية والثقافية للآخرين، وغير مرتهنة لرضاهم.

[1] موقع المؤسسات المالية الإسلامية، قاموس المصطلحات، الإرادة السياسية، على الرابط:
http://www.ibisonline.net/Research_Tools/Glossary/GlossaryDisplayPage.aspx?Te

الفصل الثاني

دور القطاع الزراعي التنموي

الفصل الثاني

دور القطاع الزراعي التنموي

1.2 تطور العمل الزراعي تاريخيا

كلمة زراعة تأتى من "زَرَعَ" الحبَ زرْعاً أي بَذره، وحرَثَ الأرض للزراعة أي هيأهَا لبذر الحب،[1]ويبين ابن خلدون أن الزراعة وكما يسميها بالفلاحة من أقدم الصنائع التي يمارسها الإنسان، وهي من أهم الصنائع وذلك لارتباطها بقوت الإنسان الذي لاغني له عنه.[2]

والزراعة هي مجموع ما يقوم به الإنسان من تسوية للأرض وزراعتها بالمحاصيل، وتربية الحيوانات لإنتاج اللبن واللحم، وتربية الدواجن لإنتاج البيض واللحم، وتربية النحل للحصول على العسل، فهي عصب الحياة الذي قامت عليه المجتمعات والحضارات القديمة في مصر والعراق والشام والصين والهند وغيرها من المجتمعات الإنسانية.[3]ويعرفها علي أحمد هارون على أنها:" جميع العمليات التي تهدف إلى تهيئة الظروف المناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات التي يحتاجها الإنسان".[4] ولا تزال الزراعة من أهم أركان الاقتصاد محورية في حياة البشر، فهي العامل الأساسي لبقائهم واستمرارهم، كما تغذي الزراعة الصناعات الأخرى بالمواد الأولية اللازمة لقيامها.

وقد اكتشفت الزراعة في وقت ما بين عشر إلى خمسة عشر ألف سنة من الآن، وفي الألفي سنة أو الثلاث آلاف سنة الأخيرة ارتقت الزراعة لتكون حضارات فلاحين متنوعة تتوافق مع بيئتهم المحلية، حضارات تستمد القدرة على التطور والنمو من داخلها، ومن علاقتها

---

[1] المعجم الوسيط، موقع قاموس المعاني على الرابط:
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&word=%D8%B2%D8%B1%D8%B9&type_word=0&cat_group=1&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

[2] ابن خلدون، **مقدمة بن خلدون**، دار القلم ، بيروت، ط 5, 1984م، ص 191.

[3] احمد عبد الله احمد، تاريخ وأهمية الزراعة، موقع وحدة المعرفة على الرابط: http://knol.google.com/k/

[4] علي احمد هارون، **جغرافية الزراعة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1, 2000م، ص:19.

بالجوار، وقد حدث هذا في مناطق عديدة في العالم، خاصة في أوروبا وآسيا والمكسيك وأمريكا الوسطى والانديز وبعض المناطق في أفريقيا.[1]

عاش الإنسان فترات طويلة قبل أن يهتدي إلى الزراعة، ولينتقل بذلك من جمع القوت إلى إنتاجه، ويمكن القول أن إنسان الشرق الأدنى القديم كان السباق في استخدام الزراعة وسيلة لإنتاج القوت، وكان ذلك في حدود الألف التاسع قبل الميلاد.[2]

ويبدو أن إنسان العصور الحجرية الأولى قد عاش حياة بسيطة، شبيهة من بعض الأوجه بحياة الحيوانات، غير أنه امتاز عن غيره من الحيوانات بعقله، وقدرته على الكلام، وانتصاب قامته، وقابليته على صناعة بعض الأدوات مما سهل له الحياة نسبيا، وتمكن بمرور الوقت من تسخير الطبيعة والاستفادة منها، وكان إنسان هذا العصر يعتمد في حياته على جمع النباتات وصيد الحيوانات، وكانت أدواته البسيطة مصنوعة من الحجر، وفي الأطوار المتأخرة من هذا العصر الطويل اهتدى إلى النار، واستخدمها في طهي طعامه وتدفئة مسكنه.[3]

ويمكن لنا أن نصنف المراحل التاريخية لتعرف الإنسان إلى الزراعة كالتالي:

1- مرحلة جمع النباتات البرية والتعرف عليها (مرحلة الزراعة الطبيعية):

حيث اعتمد الإنسان على التكاثر الطبيعي العشوائي للنباتات المتوفرة ببيئته، دون جهود لإكثارها أو التحكم فيها، فكان يتجول في المنطقة التي يسكنها للحصول على غذائه، وقدر أن العائلة الواحدة تحتاج إلى حوالي 100 كم^2 للحصول على غذائها وكسائها في العام. ولذلك لم يتمكن الإنسان من الاستقرار في مكان واحد، وكانت أهم إنجازات هذه المرحلة تعرف الإنسان

---

[1] جوس لوتزنبيرغر، نقص المعلومات حول تطبيقات البيو تكنولوجي، موقع الرشيد على الرابط التالي: http://www.alrasheed-group.com/Articls_7.htm

[2] للمزيد من التفصيل انظر: منطقة نشوء الحضارات، بدون كاتب، موقع جامعة الكوفة، كلية الآداب،على الرابط التالي: http://www.arts.kufauniv.com/Arsehf/lecuter%20teaching/khalid.html

[3] كاتي كوب وهارولد جولدوايت، **إبداعات النار**، ترجمة: فتح الله الشيخ، سلسلة عالم المعرفة، 266, الكويت، شباط2001م، ص: 14.

على البيئات الطبيعية والمنتجات الطبيعية التي تحتاجها، وتحول تدريجيا من مرحلة الملتقط إلى مرحلة الزارع لذلك النوع النباتي الذي اختاره للحصول على المنتج.[1]

2- مرحلة الزراعة الأولية:

حيث نجح الإنسان في اكتشاف أسس الزراعة النباتية، وبدأ بمرحلة الاستئناس والتدجين للحيوانات، وتميزت هذه الفترة بالتعرف على العوامل الضرورية للزراعة وهي:

* التعرف على أنواع النباتات المفيدة واختيار أكثرها نفعاً.

* التعرف على طرق تكاثر أنواع النباتات المفيدة.

* التعرف على البقع من الأرض الصالحة للزراعة.

* التعرف على الظروف البيئية والمناخية المناسبة للزراعة (موعد الزراعة).

* إزالة النباتات المنافسة غير المرغوبة مثل الحشائش.

* خدمة التربة وإعدادها للزراعة باستعمال أدوات بسيطة حجرية ثم خشبية ثم حديدية، واستعمال الطاقة البشرية ثم الحيوانية.

* مقاومة الآفات وذلك بتجنب الزراعة في مواعيد تكاثر هذه الحشرات، ومنع الحيوانات والطيور من مهاجمة المنتجات (رعاية المحاصيل).

* جمع أجزاء النبات المرغوب وتخزينها.[2]

---

[1] ج.م. روبرتس، موجز تاريخ العالم، ترجمة: فارس قطان، على موقع شبكة التنمية الريفية على الرابط التالي: http://www.reefnet.gov.sy/reef/index.php?option=com_content&view=section&id=15&Itemid=197

[2] عبد العزيز عبد الله القرعاوي، الإنسان والزراعة، جامعة الملك سعود، على الرابط التالي: http://faculty.ksu.edu.sa/Alqarawi/Documents/الانسان%20والزراعة.pdf.

1.1.2 التطور الزراعي طريق نحو ولادة الحضارات الباكرة[1]

منذ نشوءها، توسعت الزراعة في الامتداد الجغرافي، وتم دمج تقنيات جديدة ومحاصيل جديدة، ووضعت التطبيقات الزراعية مثل الري وتناوب المحاصيل والأسمدة ومبيدات الحشرات منذ فترة طويلة، لكنها قطعت شوطا كبيرا في القرن الماضي. وقد لعب تاريخ الزراعة دورا رئيسيا في تاريخ البشرية، لأن التقدم الزراعي يعتبر العامل الحاسم في التغير الاجتماعي والاقتصادي بجميع أنحاء العالم، ذلك أنه عندما يصبح المزارعون قادرين على إنتاج الغذاء بصورة تفوق احتياجات أسرهم، يصبح للبعض الآخر في المجتمع الحرية لتكريس أنفسهم لمشاريع أخرى غير كسب الغذاء. ومن هنا فقد جادل المؤرخون وعلماء الجنس البشري بأن تطور الزراعة أدى إلى تقدم الحضارة.[2]

شكل الهلال الخصيب في المشرق العربي ومصر، والهند والصين، مهداً لنشوء الزراعة، حيث شهدت زراعة النباتات التي كانت تجمع من البرية من قبل، وظهرت أيضا المحاصيل المؤسسة للحضارة وهي: القمح، الشعير، البازلاء, العدس, الحمص, والكتان. وعند سنة 7000 قبل الميلاد شهدت شبه القارة الهندية زراعة القمح والشعير. ومنذ 6000 سنة قبل الميلاد، كانت الزراعة راسخة على ضفاف نهر النيل, كما تطورت الزراعة بشكل مستقل في الشرق الأقصى مع الأرز، بدلا من القمح كمحصول رئيسي. ومنذ 5000 سنة قبل الميلاد، وضع السومريون الأساس لتقنيات الزراعة بما في ذلك الزراعة المكثفة للأراضي على نطاق واسع، وزراعة محصول واحد، والري المنتظم، واستخدام اليد العاملة المتخصصة، وتم تدجين الماشية والأغنام، وانضم الراعي للمزارع باعتباره جزءا أساسيا للمجتمعات المستقرة.[3]

خلال القرون الوسطى، قام المزارعون المسلمون في الوطن العربي بتطوير التقنية الزراعية بما فيها شبكات الري، واستخدام أجهزة كالنواعير، وآلات رفع المياه

---

[1] ج.م. روبرتس، **موجز تاريخ العالم**، مرجع سابق، انظر أيضا: علي احمد هارون، **جغرافية الزراعة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1, 2000م، الفصل الثاني، نشأة الزراعة واستئناس الحيوان، ص29-39.

[2] موسوعة ويكيبيديا، تاريخ الزراعة، على الرابط:/http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] ج.م. روبرتس، **موجز تاريخ العالم**، مرجع سابق.

والسدود والخزانات, كما كتبوا موقع محدد لأدلة الزراعة، وكانت مفيدة في الاعتماد الواسع على المحاصيل بما فيها قصب السكر والأرز والحمضيات، والمشمش والقطن، والخرشوف والباذنجان والزعفران, واحضر المسلمون الليمون والبرتقال والقطن واللوز والتين والمحاصيل شبه الاستوائية مثل الموز إلى إسبانيا, وأدى اختراع نظام تناوب المحاصيل أثناء العصور الوسطى، واستيراد المحراث من الصين إلى تحسن كبير في الكفاءة الزراعية.[1]

2.2 حالة الغذاء على الصعيد العالمي

لا يبدو الواقع الغذائي العالمي مبشرا، فالصورة التي تنقلها الهيئات الأممية المختصة تشير إلى أن البشر عموما يتجهون نحو نقص في الأمن الغذائي، وهذا النقص يتفاوت تأثيره من منطقة إلى أخرى، معتمدا على المساحات الزراعية المتوفرة، وعلى توفر المياه والقدرات البشرية المؤهلة، وعلى توفر التكنولوجيا، كما أن التغيرات المناخية والبيئية تلقي بظلالها على الحالة العامة للواقع الزراعي العالمي، ولتضيف تحديات جديدة إلى الواقع الصعب أصلا.[2] ولا شك أن فقراء العالم هم أكثر من يتحملون نتائج التغيرات المناخية والبيئية وانعدام التنمية، ولتدهور وضع الموارد المائية والأراضي الزراعية، ولتخلف التكنولوجيا والتنمية عموما لديهم، ويضاف إلى ذلك انتشار الفساد والترهل الإداري لدى الدول المتخلفة، وهيمنة القوى الكبرى على أسواق العالم عبر قوانين منظمة التجارة الدولية وعبر البنك الدولي وصندوق النقد، وكل هذا يعطي صورة قاتمة تشير إلى أن الفقراء والضعفاء هم من يتحملون نتائج هذا الواقع بصورة رئيسية.

وتبين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن حوالي 1 من كل 7 أشخاص في هذا العالم يصنفون ضمن الجائعين(يعانون من سوء التغذية), معظمهم في آسيا وأفريقيا.

---

[1] موسوعة ويكيبيديا، **تاريخ الزراعة**، مرجع سابق.

[2] إبراهيم احمد سعيد، **أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية**، منشورات جامعة حلب،1997م، ص 208-209.

وتظهر الإحصاءات أن 44% من جملة سكان العالم يعملون بالزراعة[1]، وتبرز المفارقة هنا في أن الدول المنتجة للغذاء بصورة أساسية على مستوى العالم، هي نفس الدول التي تحتوي النسبة الأقل من العاملين في قطاع الزراعة، فتبلغ نسبتهم في بريطانيا مثلا 1.8%، وفي الولايات المتحدة2.1%، وفي فرنسا 4.5%، بينما تصل نسبتهم في الباكستان 48%، وفي الهند ونيجيريا 65%، وفي مصر 55%، وفي المغرب 60%، وفي السودان 80%.[2]

وعلى الرغم من محدودية مورد الأرض الزراعية، وضآلة المساحات الجديدة التي أضافها الإنسان عبر الاستصلاح الزراعي، إلا أن الدول المتقدمة تمكنت من خلال تقنيات الزراعة الكثيفة، من تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الكلي للغذاء، ولكن في المقابل فان نصيب الفرد من الغذاء على مستوى العالم قد نقص بنسبة 32%.[3]والواضح أن المتضرر الرئيسي من هذا النقص هو الدول النامية الفقيرة، والتي لم تستطع إيجاد التوازن ما بين الزيادة السكانية، وزيادة الإنتاج الغذائي أو زيادة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة.

1.2.2 مشكلة الغذاء: أزمة توزيع أم محدودية موارد؟

وتبين الأرقام سوء التوزيع، والذي يؤدي إلى أن يعاني حوالي سدس العالم من الجوع، أو نقص التغذية، ففي تقرير لوكالة أنباء انتربرس سيرفيس، يتبين لنا أن المليار شخص جائع يعانون ليس بسبب قلة الإنتاج أو نقص المواد الغذائية، ولكن لافتقارهم للقدرة الشرائية الأساسية للحصول عليها، وذلك بفعل السياسات الزراعية في الدول الصناعية، والتي ستؤدي إلى تخصيص 50% من محاصيل الحبوب في العالم لتغذية الماشية بحلول عام 2050. كما تظهر دراسة اقتصادية صدرت مؤخرا عن مؤسسة الفكر العربي، أن40%من الغذاء المتوافر في الولايات المتحدة الأمريكية ينتهي في سلال المهملات وصناديق القمامة، وهو ما يعني هدر لربع

---

[1] صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1, 2000م، ص 11

[2] محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، العدد 230, شباط 1998م، ص 18.

[3] الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام 1997م**، ص 199.

كميات المياه الصالحة للشرب التي استخدمت في إنتاج هذه الأغذية، وهدر أيضا ل 300 مليون برميل من النفط لإنتاجها في السنة. وفي دراسة علمية أخرى نشرتها مجلة ذي سيانتيت تبين أن 25% من الغذاء الذي يتم شراؤه في بريطانيا يلقى به في صناديق القمامة.[1]

ويطرح بعض الباحثين فكرة مفادها أن الكلام الذي قد يساق عن ندرة الموارد الطبيعية وعلاقتها بأزمة الغذاء في العالم، قد يقود إلى اعتبار المجاعات أمرا طبيعيا، ولكن واقع الأرقام يشير إلى أنه في الوقت الذي كان مخزون الحبوب في العالم قد وصل لـ 200 مليون طن في عام 1992م، فان النصف الأول من عام 1991 شهد معاناة 27 مليون شخص في منطقة الساحل والقرن الأفريقي من الجوع. وبينما يقتل الجوع سنويًا من 18 إلى 20 مليون شخص كل عام، يتزايد مخزون الغذاء العالمي ويرتفع باضطراد.[2]

ويجادل هؤلاء الباحثون في أن غياب العدالة في التوزيع، قد يكون في الواقع السبب الحقيقي في المجاعة التي تفتك بهؤلاء البشر. حيث أنه في إطار السعي المحموم وراء الربح، وفي ظل قانون العرض والطلب، وفرض الخصخصة، يتحول الغذاء إلى سلعة يتم المحافظة على قيمتها القياسية، وتضمن الدول المنتجة عدم انخفاض سعرها عن حد معين حتى يستمر تحقيق الأرباح المنشودة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول الرأسمالية الكبرى، وهي المنتج الأساسي للغذاء في العالم، تبذل الجهود الكبيرة من اجل منع انخفاض أسعار المواد الغذائية، وذلك عبر شراء كميات كبيرة من سلع موجودة بوفرة بهدف تخزينها.

من جانب آخر، يظهر تقرير بعنوان "حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة" صادر عن منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة في 2011, أنه من المرجح أن تؤدي الضغوط الديموغرافية، وتغير المناخ، وزيادة التنافس على الأراضي والمياه إلى تفاقم التعرض لانعدام الأمن الغذائي، لا سيما في أفريقيا وآسيا، وأن التحدي المتعلق بتوفير أغذية

---

[1] أميل أمين، هل تتحول المجاعة إلى ظاهرة عالمية؟موقع نضوب الموارد على الرابط: http://www.nodhoob.com/index.php/food/767-famine-global-phenomenon

[2] دينا عمر، الرأسمالية.. الجوع في زمن الوفرة، موقع نضوب الموارد على الرابط: http://www.nodhoob.com/index.php/food/755-capitalism-hunger-in-times-of-plenty

كافية لكل شخص في جميع أنحاء العالم، بات يمثل تحديا خطيرا في ظل تزايد مستمر للسكان في العالم.[1]

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للغذاء، فإن العالم يوجد به جوعى اليوم أكثر من أي وقت مضى، وقد قدرت المنظمة عدد الجوعى في العالم في عام 2009 بنحو 1200 مليون نسمة.[2]

وتبين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(الفاو) من خلال احد تقاريرها، أنه يجري استخدام 2000 إلى 5000 لتر من المياه لإنتاج الغذاء اليومي للفرد الواحد، وأنه بالنظر إلى توقع وصول عدد سكان العالم إلى 8.2 مليار بحلول 2030، فسيتعين توفير الطعام ل 1500مليون شخص إضافي يعيش 90 % منهم في البلدان النامية[3].

2.2.2 الزيادة السكانية والضغط على الموارد

ما يثير الانتباه على مستوى العالم، هو الاتجاه المتسارع للزيادة السكانية خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، فلقد قدر عدد سكان العالم عام 8000 ق.م بنحو خمسة ملايين نسمة انتشروا في جميع أرجاء الأرض، وفي عام 1650 م قدر عددهم بنحو 545 مليون نسمة،[4] أي أنه خلال الفترة بين عام 8000 ق .م وعام 1650م، كان عدد السكان يتضاعف مرة كل 1500 عام، وبعد عام 1650م وقيام الثورة الصناعية وما واكبها من نهضة زراعية، تسارعت الزيادة في عدد السكان فتضاعف عددهم في مائتي عام فقط، وبلغ نحو 1000 مليون نسمة عام 1850م، ثم تضاعف مرة ثانية في خلال ثمانين عاما فقط، وبلغ نحو 2000 مليون نسمة عام 1930م، ثم تضاعف مرة ثالثة ولكن في خلال خمسة وأربعين عاما فقط، إذ بلغ نحو 4000 مليون نسمة عام

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، روما 2011م، على الرابط التالي: http://www.fao.org/docrep/015/i1688a/i1688a00.pdf

[2] برنامج الأغذية العالمي، مكافحة الجوع في العالم، على الرابط http://ar.wfp.org/hunger-related-questions

[3] الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة (فاو), تقرير بعنوان: الموارد الطبيعية، على الرابط التالي: http://www.fao.org/docrep/014/am859a/am859a12.pdf

[4] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سابق، ص14.

1975, وفي عام 1993 بلغ نحو 5.57 مليار نسمة، أي نحو عشرة أمثال ما كان عليه عام 1650م[1].

وبدون شك، فان هذه الزيادة السكانية– وفي ظل فشل مشاريع التنمية– ستضغط على الموارد من مياه وأراضي زراعية بصورة خطيرة، وطبعا مع الأخذ بعين الاعتبار أن حجم الموارد لم يتطور بصورة مناسبة للزيادة السكانية، ولعل هذا الأمر هو الذي دعا عددا من الخبراء للتحذير من النقص في الغذاء، وإمكانية استغلال ذلك من قبل القوى الكبرى المهيمنة على التكنولوجيا، والقادرة على إنتاج فائض غذائي، ويبين سيد مرعي (وزير الزراعة المصري الأسبق) في أحد مؤلفاته: "إننا نلاحظ الآن أن الفائض لدى الدول المصدرة للحبوب قد بدأ يصبح فعلا فائضا استراتيجيا يستخدم للضغط الاقتصادي والسياسي بصور مختلفة".[2]

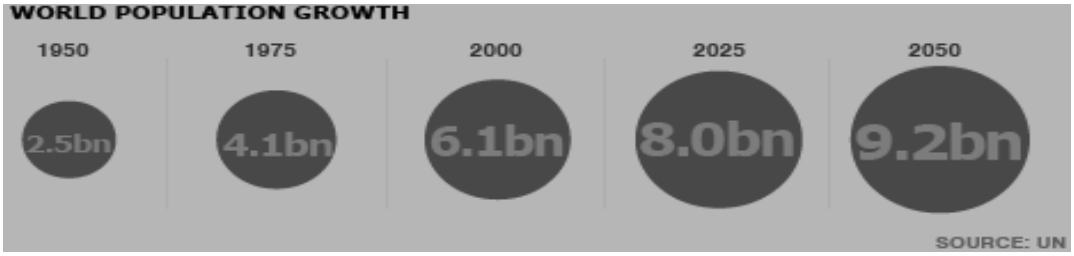

شكل (1): النمو السكاني العالمي

المصدر: The cost of food: Facts and figures http://news.bbc.co.uk/2/hi/7284196.stm

3.2.2 الغذاء بيد الأقوياء قد يكون وسيلة للضغط

يتركز إنتاج الحبوب التي تعد من أهم السلع الغذائية في عدد محدود من الدول، إذ يلاحظ أن نحو 68% من الإنتاج العالمي يتركز في عدد من الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وكندا وأستراليا والهند وتركيا والأرجنتين. ويتذبذب هذا الإنتاج في عدد من الدول من سنة إلى أخرى، ويرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى أن نحو 85% من الأراضي المزروعة تعتمد على الأمطار، و15% منها تعتمد على الري، مما يجعل الإنتاج

[1] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سابق، ص 14.

[2] سيد مرعي، **الطعام الرخيص هل انتهى عصره، في مشاكل الغذاء والتنمية والتكامل**، دار المعارف، سلسلة اقرأ، الكتاب رقم 385 القاهرة، 1974م، ص13.

ومردود وحدة المساحة يتأثران بالتقلبات الحادة في المناخ. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للحبوب في العالم فهي تصدر نصف مجموع الصادرات العالمية منها ونحو 40% من صادرات القمح وحده. فإذا أضيف إليها كندا وفرنسا وأستراليا فإن صادرات هذه الدول مجتمعة تصل إلى نحو 83% من صادرات العالم من القمح.[1]

ومن ذلك يظهر مدى تركيز تجارة الحبوب العالمية، وخاصة تجارة القمح في قلة من الدول، وخطورة ذلك على مسار اقتصاد الغذاء العالمي، لقدرة هذه الدول على احتكار هذه المواد والتحكم بأسعارها، وممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على الدول المستوردة للغذاء ولاسيما الدول النامية.

4.2.2 واقع الحال

يبدو لأي مراقب لحال الإنتاج العالمي من الغذاء الأمور التالية:

أولاً: أن النمو الكبير الذي تحقق في إنتاج الغذاء خلال العقود السابقة، جاء أساسا من خلال ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة من الأرض، وليس عبر زيادة المساحة المزرعة، أي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة للحصول على إنتاج أفضل.

ثانياً: أن النمو في الإنتاج واكبه نمو مماثل تقريبا في عدد السكان، ومن ثم جاء التحسن في مستوى ما يخص الفرد الواحد محدودا للغاية، كما أن هذا النمو حصل أساسا في دول تحقق فائضا غذائيا في الأصل، وهي دول صناعية متقدمة تعتمد تقنيات الزراعة الكثيفة باستخدام التكنولوجيا، وبالتالي فالمواطن في دول العالم الثالث الفقيرة لم يستفيد من هذا التحسن إلا بصورة ضئيلة.

ثالثاً: في ضوء محدودية الموارد الطبيعية من أرض وماء وصعوبة زيادتها، واستمرار الزيادة السكانية، وإن جاءت مستقبلا بمعدلات أقل، فسوف يتركز اعتماد العالم مستقبلا على التكنولوجيا، للوفاء باحتياجات السكان الجدد، ولتحسين مستوى ما يخص الفرد بوجه عام.

---

[1] محمود ياسين، الاقتصاد الغذائي، المركز الوطني للتوثيق، على الرابط التالي: http://www.abhatoo.net.ma/index.php/Maalama-Textuelle/

ويمكن القول: أنه إذا كان كوكب الأرض قد اقترب من حدود قدرته الاستيعابية، أي قدرة موارده الطبيعية على الوفاء باحتياجات السكان، فإن قدرة الإنسان على تطوير قدراته التكنولوجية في استخدام ما هو متاح من موارد طبيعية زراعية تصبح بالغة الأهمية، وهي التي ستقرر الحدود الاستيعابية الفعلية لكوكب الأرض.

ومن دراسة تطورات مشكلة الغذاء في العالم، يخلص عدد من الباحثين إلى الاستنتاجات التالية:

1- أنه على الرغم من تحقيق زيادات ملحوظة في إنتاج الغذاء في العالم، فإن المتاح من حبوب الغذاء للفرد يبقى منخفضا بدرجة مقلقة خاصة في الدول النامية.

2- أن التذبذب في الإنتاج الزراعي من عام لآخر في عدد من الدول، يمكن أن يؤدي إلى تذبذب في الكميات المتاحة وفي الأسعار، والكثير من الدول النامية لا تتوافر لها الموارد المالية الكافية لشراء احتياجاتها الضرورية خاصة في فترات النقص العالمي.

3- أن الوضع العالمي للغذاء من المحتمل أن يصبح في المستقبل أسوأ بدرجة ملحوظة.

4- أن هذه التطورات تدفع الدول المستوردة للغذاء، سواء الفقيرة أو الغنية إلى البحث عن وسائل لوضع مصادر الغذاء تحت السيطرة الوطنية لأسباب تتعلق بالأمن القومي.[1]

ويلخص محمد السيد عبد السلام (وهو أحد كبار الخبراء العرب في مجال الزراعة والغذاء) التوقعات المستقبلية حول واقع الغذاء كما يلي:

أولا: إن أفضل التوقعات وأكثرها تفاؤلا على المستوى العالمي تشير إلى أن إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد سيظل تقريبا عند مستواه الحالي، مع إمكانية أن يتراجع كثيرا في العديد من الدول النامية، وهذا يعني: أن أي ظروف مناخية أو سياسية تؤثر في الإنتاجية، أو في إمدادات الغذاء في دولة

[1] محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص23, نقلا عن: Wortman, S. and R. W. Cummings Jr. (1978). "To Feed This World, the Challenge and Strategy" the Johns Hopkins Univ., pp 1,23,33

كبيرة أو مجموعة دول، يمكن أن تؤثر بالتالي وبصورة مباشرة في حالة الغذاء على المستوى العالمي، أي أن حالة الغذاء لا يتوقع لها أن تصل إلى مرحلة استقرار يدفع إلى الاطمئنان والاسترخاء.

ثانيا: إن تزايد اعتماد الدول النامية على الاستيراد، سوف يعني أن يظل أمنها الغذائي فضلا عن اقتصادها، ومن ثم استقرارها السياسي معرضا لأخطار وتهديدات يمكن أن تحدث في أي وقت.

ثالثا: في الغالب سيتراجع اهتمام الدول المتقدمة بتقديم العون للدول النامية، ربما بسبب تغير الظروف السياسية وانتهاء الاستقطاب العالمي السابق، وربما لأنها ذات مصلحة في زيادة صادراتها من المواد الغذائية وما تحققه لها من مزايا اقتصادية وسياسية، وربما لأسباب أخرى.[1]

وهو الأمر الذي يعني بالضرورة أن على الدول النامية أن تعتمد على الذات لتحقيق التنمية عبر بناء إطار تنموي يعنى بالتنمية الزراعية كأساس للتنمية الشاملة.

3.2 الواقع الزراعي والغذائي في العالم العربي

يمكن وصف الواقع الغذائي العربي عموما بأنه يمر بأزمة مركبة، و هي جزء من أزمة التنمية العربية عموما، وقد تطورت هذه الأزمة تبعا لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية، بحيث بات معظم الخبراء يتفقون على أن أزمة الغذاء في الوطن العربي قد وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

والأرقام والإحصاءات تبين أن الأزمة الغذائية في الوطن العربي لم تكن مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا نموا سكانيا متسارعا أو عجزا في الإمكانات المالية، وإنما هي

[1] محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 29-30

بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية، وسوء استغلال لما هو متاح للوطن العربي من موارد، فهي جزء من مشكلة التنمية العربية في جوهرها.

1.3.2 الموارد العربية الزراعية

على الرغم من توفر الأرض الزراعية في العالم العربي إلا أن مشكلة إنتاج الغذاء تبدو ظاهرة ملموسة وتزداد خطورة بمضي الوقت، وتشير الإحصائيات إلى أن مساحات الأراضي الزراعية العربية تصل إلى 458 مليون دونم، وهي تشكل ما نسبته 3,3% من مساحة الوطن العربي.[1] وبالرغم من أن هذه المساحات الزراعية صغيرة مقارنة إلى المساحة الكلية، إلا أن الأرض المزروعة بصورة دائمة لا تمثل إلا 8,2% من مجمل الأراضي الزراعية العربية.[2]

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009م إلى أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة تشكل نحو 14 % من المساحة الإجمالية للدول العربية البالغة حوالي 1,415 مليون هكتار، بينما لا تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً الثلث، كما يبين التقرير **أن** مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي بلغت حوالي 71.2 مليون هكتار في عام 2008، منها 8.6 مليون هكتار أراضي زراعية مستديمة و62.6 مليون هكتار أراضي زراعية موسمية،[3] وهذا يدل على ضآلة الأراضي المستثمرة، خصوصا أن الوطن العربي لديه مساحة تصل إلى 139 مليون هكتار أرض رعوية يمكن استصلاح مساحات واسعة منها.[4]

2.3.2 واقع الأمن الغذائي العربي

وتأتي قضية تحقيق الأمن الغذائي العربي على رأس قائمة التحديات الرئيسية التي تواجه العالم العربي، فعلى الرغم من الموارد الطبيعية المتاحة والمتوافرة في الدول العربية متمثلة في

---

[1] صبحي القاسم، **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1982, ص 226.

[2] سامي السيد فتحي، ***الوطن العربي والمشكلة الغذائية***، **مجلة الوحدة العربية**،, العدد 84 أيلول 1991, ص11

[3] انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2009 الصادر عن صندوق النقد العربي، على موقع صندوق النقد العربي على الرابط التالي:http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010

[4] محمد السيد عبد السلام: **الأمن الغذائي للوطن العربي**، مرجع سابق، ص41

الأرض والمياه والموارد البشرية، إلا أن الزراعة العربية تواجه حالة من اتساع الفجوة الغذائية، بحيث أصبحت الدول العربية تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

ووفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد والذي جعل المحور الأساسي له بعنوان:"الأمن الغذائي في الدول العربية" فإنه على الرغم من تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب والمحاصيل الرئيسية إلا أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية قد استمرت في التزايد. واستمر العجز في بعض المحاصيل الرئيسية، حيث تستورد الدول العربية أكثر من 50% من احتياجاتها من الحبوب، ونحو 63% من الزيوت النباتية، و71% من السكر، وقد شكلت هذه السلع نحو 76% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2007.

وقد أوضح التقرير أيضاً أن الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية قد ازدادت قيمتها في الدول العربية عام 2007، ويأتي القمح في مقدمة الحبوب المستوردة حيث يمثل أكثر من 50% من قيمة فجوة الحبوب ونحو 28% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية، ثم الشعير والأرز بحوالي 8,2% و 6,6% من قيمة الفجوة على الترتيب، كما بلغت مساهمة السكر والزيوت النباتية نحو 11% و8% على التوالي، في حين ساهمت المنتجات الحيوانية بنحو 26% من قيمة الفجوة الغذائية.[1]

وقد أشار التقرير إلى أن السلع الغذائية في الدول العربية يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية حسب الاكتفاء الذاتي التي حققتها حتى الآن، وتضم المجموعة الأولى السلع التي حققت اكتفاءً وفائضاً للتصدير وهي الأسماك والخضروات بمعدلات بلغت 106% و 102% على الترتيب، وتضم المجموعة الثانية السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية وهي البطاطس والفواكه بمعدلات بلغت نحو 99% و 97% على التوالي، بينما تشمل المجموعة الثالثة السلع التي حققت فيها الدول العربية معدلات نسبة اكتفاء متوسطة وهي اللحوم بنسبة 81% والأرز بنسبة 75%، والألبان ومشتقاتها بنسبة 70%، والبقوليات بنسبة 64%، أما المجموعة الرابعة والتي تحقق معدلات اكتفاء منخفضة وتشكل القسم الأكبر من الفجوة الغذائية

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2009**, مرجع سابق.

العربية فتضم الحبوب وفي مقدمتها القمح بنسبة 48%، والزيوت النباتية بنسبة37 %، والسكر بنسبة 29%.[1]

3.3.2 مؤشرات قصور التنمية الزراعية العربية

يبين التقرير الاقتصادي العربي أن مؤشرات قصور التنمية الزراعية إنتاجياً متعددة ومتنوعة في العالم العربي، فتطور مساحات الأراضي المزروعة كان بطيئاً نسبياً خلال العقدين الأخيرين، وذلك نتيجة للتباطؤ النسبي في التوسع باستصلاح واستزراع أراضي جديدة من جهة، ولتآكل بعض أجود الأراضي المزروعة وضياعها بفعل عوامل متعددة أهمها التوسع العمراني العشوائي والتملح والانجراف.

أيضا فقد ازداد إجمالي المساحات المزروعة في الدول العربية من نحو 59 مليون هكتار في عام 1990 إلى حوالي 71 مليون هكتار في عام2008، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1.3 %، مقابل نمو سكاني سنوي بلغ حوالي% 2.4 ، وترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة من نحو 0.26هكتار في عام 1990 إلى 0.18 هكتار في عام2008.

أيضا فان إنتاجية الأرض الزراعية العربية تعتبر مؤشرا هاما تكشف عن أحد أسباب العجز الغذائي العربي، حيث تمثل إنتاجية الأرض المزروعة الدلالة الحقيقية لكفاءة استخدامها ومحصلة النشاط الزراعي، ويعتبر نمط الزراعة المنتشر في معظم الدول العربية العامل المباشر وراء تباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة والعوامل المناخية، والبنى التحتية المتاحة، ومدى كفاءة وقدرة المزارع على استخدام التقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي، وتعتبر إنتاجية العمل الزراعي في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2009**, مرجع سابق.

4.3.2 أسباب تفاقم العجز الغذائي العربي

تعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة، وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم، وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بمجملها، وتشمل هذه الأسباب كذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية، وعدم فعالية برامج التنمية في الريف، وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية في الدول العربية، وضعف البنى الأساسية، والفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن من إقامة تنمية زراعية فعلية.

ويضاف إلى ذلك تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار، مع الاستمرار في هدر الموارد المائية، وقلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية، وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعاتها، وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء، وتحمّل الشريحة الأوسع من السكان أعباءً كبيرةً جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية، مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، ويترك آثاراً سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية[1].

كما أن ضعف إنتاجية الأرض الزراعية العربية تعود إلى تأثير العوامل المناخية والطبيعية غير المواتية، والضعف النسبي للاستثمار في القطاع الزراعي، وما يترتب عليه من ضعف في البنى الأساسية ومحدودية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، ويوضح التقرير

[1] انظر:مصطفى العبد الله الكفري، معوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي، موقع الحوار المتمدن، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13987 , انظر أيضا: محمد محمد الأمين، أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0754C6F8-55B0-460E-AD18-B943E24DDC8A.htm
انظر كذلك: المصطفى ولد سيدي محمد، تشخيص أزمة الأمن الغذائي، الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/380D28B7-EC64-4ECD-8DF5-FF3808EE7380.htm

الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 أن مواجهة معوقات ضعف أداء الإنتاج الزراعي تتطلب تطوير وتبني إستراتيجية تنموية زراعية إنتاجية عربية تعتمد على التخطيط المرن الفعال، وعلى تنمية بشرية مطردة، عادلة اجتماعياً، متجددة تقنياً، وحريصة بيئياً، كما ينبغي أن تركز هذه الإستراتيجية على حماية الموارد المتاحة، واستغلال المهدور منها، وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها، والاستفادة من منجزات التقنية الحيوية في مجال استنباط الأصناف ذات الإنتاجية العالية التي تتواءم مع الظروف المناخية والبيئية للدول العربية، والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها[1].

ولتوضيح أسباب ضعف الإنتاج الزراعي العربي تبين دراسة حول الأمن الغذائي "للصندوق الدولي للتنمية الزراعية" أن هذا الأمر يرتبط " بنظريات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية" التي سادت في المنطقة منذ السبعينيات من القرن الماضي، وتتلخص هذه السياسات بإعطاء الزراعة "دور المساعد لعملية التنمية الاقتصادية" يتركز في تكوين رأس المال وتحويل فوائضه للاستثمار في القطاعات الأخرى، بصفة أساسية في التنمية الصناعية، ما أدى في النهاية إلى تدهور شروط التجارة في غير صالح الزراعة، وتشير الدراسة إلى أن تلك الإستراتيجيات قد بنيت أساسا وفق منظور غربي، في الوقت الذي تبنت فيه دول نامية ذات عدد سكان هائل – مثل الصين الشعبية والهند – وكانت تعاني عجزا غذائيا كبيرا وباتت تتوجه توجها آخر مختلفا تماما، يقوم على إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، وهو ما مكن تلك الدول من سد الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، بل والتصدير أحيانا، في حين بقيت معظم الدول العربية تدور في حلقة الاستيراد المفرغة.[2]

---

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** عام 2009, مرجع سابق

[2] محمد حسين أبو الحسن، **أزمة الغذاء العالمية ونهاية عصر الوفرة، الحلول والمخاطر**، صحيفة الدستور المصرية 2010\1\11.

5.3.2 حجم الفجوة الغذائية العربية وأبعادها التنموية

يوضح التقرير العربي الموحد أن الصادرات الزراعية نمت من حوالي 14 مليار دولار في عام2007 إلى أكثر من 16 مليار دولار في عام 2008 ، أي بزيادة نسبتها% 17 ، ويعـود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتيجة للأزمة الغذائية في عام2007.

أما الواردات الزراعية العربية فقد ارتفعت قيمتها من حوالي 52 مليار دولار فـي عـام 2007إلى حوالي60 مليار دولار في عام 2008، وبنسبة تقدر بحوالي 17 %، وتعـود الزيـادة الكبيرة في الواردات إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل غير مسبوق في الأسـواق العالميـة، وازدياد الطلب على السلع الغذائية في الدول العربية.

وبذلك يكون صافي الواردات الزراعية– تمثل الفجوة الغذائية قيمة صافي الواردات– أي إجمالي قيمة الواردات الزراعية مطروح منه إجمالي قيمة الصادرات الزراعية قد ارتفعـت مـن حوالي 37 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 44 مليار دولار في عام2008.

وقد شكلت مجموعة الحبوب حوالي 61 % من قيمة الفجوة الغذائية في عام2008, وقـد احتل القمح المركز الأول في قائمة السلع ذات الفجوة المرتفعة، حيث مثل حوالي 56 % من فجوة الحبوب، و34 % من إجمالي الفجوة. وقد شكلت الألبان ومنتجاتها حوالي 15 % من قيمة الفجوة الغذائية، واللحوم حوالي 10 %، والسكر حوالي 9 %، والزيوت النباتية حوالي 9 %.[1]

يبدو واضحا من خلال البيانات والأرقام أن العالم العربي يعاني بالفعل من مشكلة حقيقية تتمثل في كيفية توفير الغذاء اللازم دون الوقوع تحت الضغوط السياسية والاقتصادية من جانب الدول المنتجة للغذاء، خصوصا أن الفجوة الغذائية تتجه نحو النمو والزيـادة، ويبـدو الإنتـاج المحلي عاجزا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للطلب المحلي في ظل تزايد النمو السكاني، وفشل مشاريع التنمية.

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** عام 2009, مرجع سابق.

ويمكن لنا أن القول أن العالم العربي لديه من الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ما يكفي لإنتاج الغذاء الكافي لمتطلباته، ولتحقيق الأمن الغذائي العربي، بشرط اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها.

إن بناء القدرة الذاتية العربية التي تحقق إنتاج أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي الغذائي، يمكن أن يتم من خلال تنفيذ استراتيجيات للتنمية الزراعية، تركز على إعداد وتنفيذ خطط وبرامج لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية، واستصلاح الأراضي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية لكي تكون أكثر فاعلية، وإقامة شبكات مطورة لرصد المياه السطحية والجوفية، والتوسع في الري الحديث، والعمل المشترك لمكافحة الملوحة والتلوث، كما يلزم إجراء المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأرض، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، ووضع الخطط والبرامج لوقف انتشار التصحر واستصلاح الأراضي المتصحرة وصيانة الأراضي المعرضة للتصحر، كما أن الأمر يتطلب تحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة، وتوفير الحوافز للاستثمار الزراعي، وأيضا الصناعي المرتبط بالزراعة، واعتبار أن تحقيق الاكتفاء الغذائي مسألة أولوية في السياسات التنموية، ومسألة أمن قومي يجب العمل عليها بكل قوة.[1]

4.2 دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

تتعدد الأسباب التي تجعل من التنمية الزراعية أمرا حيويا لمجتمع ما، وكذلك تتباين درجة أهمية كل من هذه الأسباب تبعا لظروف المجتمع واحتياجاته، فالعوامل مثل:عدد السكان، ومعدل الزيادة السكانية، ومدى تلبية الزراعة الحالية لاحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى مدى التطور في مستوى المعيشة، والظروف الدولية التي تؤثر على تحديد مدى أهمية الاعتماد على الذات أو مدى

[1] انظر: المصطفى ولد سيدي محمد، تشخيص أزمة الأمن الغذائي، الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/380D28B7-EC64-4ECD-8DF5-FF3808EE7380.htm

إمكانية الاعتماد على الاخرين لتوفير الاحتياجات الغذائية، كلها عوامل تسهم بصورة أو بأخرى في تحديد درجة اهتمام المجتمع بالتنمية الزراعية.

وإذا اعتبرنا أن المطلب الأساسي من الزراعة هو إنتاج غذاء يكفي لتأمين احتياجات المجتمع، ناهيك عن الاحتياجات الأخرى مثل: الألياف لصنع الملابس، والخدمات الصناعية كالحفظ والتعليب ومستلزماتهما، فينبغي علينا أن ندرك الأبعاد الحقيقية لضرورة التنمية الزراعية، وفي هذا الشأن يبين سيد مرعي في كتابه " **الطعام الرخيص هل انتهى عصره**" ضرورة التنمية الزراعية " ليس من أجل إحداث التنمية الشاملة فحسب باعتبارها أهم قطاعات التنمية، بل من أجل توفير الغذاء للناس، ومواجهة الأزمات الغذائية والضغوط العالمية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار بصفة دائمة، وفضلا عن ذلك فان الزراعة مازالت أهم قطاعات العمل والتشغيل في كثير من الدول"[1].

والزراعة تعتبر المحور الأساس لقيام أي تنمية اقتصادية حقيقية في أي بلد، فالإنتاج الزراعي يشكل السبيل لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمع، كما انه يساهم في توفير السيولة النقدية عبر التصدير، ويشكل أيضا الأساس لتوفير العمل في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، كما إن هذا القطاع قادر على امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة. ويعتمد نجاح القطاع الزراعي على السياسة التي ينتهجها كل بلد في تخطيط الإنتاج الغذائي وتشجيعه، وكفاءة الإنتاج وفاعلية استعمال الموارد واستخدام العلم والتكنولوجيا والمؤسسات العلمية لدعم الإنتاج الزراعي والغذائي وزيادة الإنتاجي.

إن الزراعة لا تشبه أي قطاع اقتصادي آخر، وبالإضافة إلى دورها في الاقتصاد فإن لها روابط قوية جدًا مع المجتمع، فقد أضحت تشكل نظاما معقدا من الفعاليات التي يتم تنفيذها، والتي تبدأ قبل الزراعة، وتستمر إلى ما بعد القطاف، وكذلك فهي تتشعب إلى المستويات الصناعية والتجارية والخدمية.

---

[1] سيد مرعي، **الطعام الرخيص هل انتهى عصره، في مشاكل الغذاء والتنمية والتكامل**، دار المعارف، سلسلة اقرأ، الكتاب رقم 385 القاهرة، 1974م، ص 11.

وفي الماضي "كانت الزراعة تعتمد على الجهد الإنساني أساسا، وعلى أدوات بسيطة وقدر متواضع من المعارف، وكان مفهوم الزراعة قاصراً على فلاحة الأرض، والانطباع الذي تتركه في الذهن: فلاح وزوج من الثيران ومحراث، وثمارها لا تكاد تكفي إعالة الزارع وأسرته، والزراعة المتخلفة في الربع الأخير من القرن العشرين هي نفسها في الماضي، وكذلك إنتاجيتها. أما الزراعة الحديثة فقد دخلها عنصر جديد هو التكنولوجيا الحديثة، ومفهومها أصبح صناعة الزراعة، والانطباع الذي تتركه في الذهن هو جرارات، حاصدات، كيماويات، مصانع تعبئة وتعليب، وثمارها كافية للزارع وأسرته وعشرات الأسر الأخرى"[1].

1.4.2 توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمع

ربما كان دور الزراعة وتأثيرها الأساسي في اقتصاد الغذاء كونها توفر الاحتياجات الغذائية النباتية للمواطنين، كالحبوب والخضراوات والفاكهة، إضافة إلى المنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان ومشتقاتها. ويستفاد من المنتجات الزراعية المختلفة في الاستهلاك الغذائي المباشر أو في الصناعات الغذائية. وقد ازداد هذا التنوع في المنتجات الزراعية بازدياد الطلب على السلع المذكورة مع مرور الزمن. وارتبطت هذه الزيادة في الطلب بكثير من المتغيرات أهمها: النمو السكاني ومرونة الطلب الداخلية، وتطور الأنماط الغذائية في أكثر الدول، كالإسراف، وعدم الترشيد في استهلاك الغذاء، ولاسيما لدى الفئات ذات الدخول المرتفعة.

وقد تطورت المجتمعات البشرية من الصيد المتنقل إلى الزراعة لتضمن بذلك الحصول على احتياجاتها الغذائية على مدار العام، وبذلك تم إرساء أسس الحضارات الإنسانية التي اتسمت بكونها زراعية، وبان الدول التي أنتجت الغذاء قد تمكنت من البروز بقوة في المجال الحضاري. فالبشر لا يمكن لهم التطور والتقدم ما لم تكن هناك إمكانية لتوفير مستلزماتهم الحياتية الغذائية أولا، وبعدها يحصل الاستقرار والتقدم والازدهار. ومن هنا لاحظنا كيف إن

[1] محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 50, الكويت، شباط 1982, ص 7.

الحضارات القديمة نشأت حول الأنهار الكبرى، أي حيث يمكن ممارسة العمل الزراعي لوجود الأرض والمياه، وبالتالي تتوفر الإمكانية لتوفير الغذاء.

2.4.2 توفير الموارد المالية

يجمع معظم المفكرين الاقتصاديين على العلاقة الوطيدة بين كل من النظامين النقدي والمالي من جهة، والنظام الاقتصادي للغذاء من جهة ثانية، فتطور أي منهما لابد أن ينعكس بالضرورة على الثاني. وقد كان للنمو المتزايد في تجارة المواد الغذائية إبان السنوات الأخيرة آثار واضحة في التوسع السريع في تدفق رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم، وشهد اقتصاد الغذاء العالمي تغيرات كبيرة ومهمة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تركز الإنتاج والمخزون والفائض من السلع الغذائية الإستراتيجية في عدد قليل من الدول المتقدمة، وانقسمت دول العالم إلى مجموعتين رئيستين: مجموعة الدول المصدرة للغذاء وهي الدول المتقدمة صناعياً، ومجموعة الدول المستوردة للغذاء وهي الدول النامية.[1]

ومن يدقق في الأرقام التي تنشرها المنظمات العالمية حول حجم السيولة المالية الموجهة لاستيراد الغذاء من الدول المتقدمة، سيجد إن الحديث يدور عن مبالغ كبيرة جدا من ميزانيات الدول النامية تذهب لشراء الاحتياجات الغذائية الأساسية من حبوب وزيوت ولحوم وألبان، وبذلك فان تطوير الإنتاج الزراعي يعني توفير هذه الموارد، وأيضا الحصول على موارد إضافية من التصدير.

ولتوضيح مقدار الموارد المالية التي تستنزفها تغطية فاتورة الغذاء، فان العالم العربي يعتبر مثالا حيا ونموذجا صارخا على حجم الاستنزاف الأموال الناتج عن تخلف الزراعة. وقد قدر بعض الخبراء مقدار الفجوة الغذائية العربية ب 60 مليار دولار في العام 2011, وذلك بحسب الدكتور جاسم المناعي رئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي.[2]

---

[1] محمد علي مكي، من يملك الزراعة يملك المستقبل، موقع الحوار المتمدن على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234351

[2] شبكة نور الإسلام، 60مليار دولار حجم الفجوة الغذائية العربية سنويا، على الرابط التالي: http://islamlight.net/index.php?option=content&task=view&id=21950

3.4.2 دور الزراعة في توفير العمل للقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعية والتجارية والخدمية)

الواقع يبين إن الاعتماد في كل العالم يكون على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية، وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان، بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية. ويعيق تخلف القطاع الزراعي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في أي توجهات تنموية، خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية.

وتنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة، إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي كثير من الإستراتيجيات التنموية في الدول النامية –ومنها الدول العربية– التي تتراوح بين التنمية القائمة على التصنيع، من خلال بدائل الواردات، أو إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات، لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة. وكثير من اقتصاديي التنمية لم يعيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا – مع بعض الاستثناءات– رغم قول بعض الاقتصاديين: أن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.[1]

وقد اتجه طموح أغلب الدول النامية بعد الاستقلال من أجل تحقيق التنمية إلى التصنيع بالدرجة الأولى، باعتباره مرادفا للتنمية والتقدم، مما جعلها تقع في خطأ فادح هو: إهمال التنمية الزراعية، وهذا الأمر هو الذي قاد إلى تعثر جهود التنمية، والى بروز حالة من الاعتماد على الآخرين في توفير المستلزمات الغذائية الأساسية، والى ذهاب جزء كبير من الأموال نحو

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "**دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2000**"، ص 203.

استيراد الغذاء ومنتجاته المصنعة، الأمر الذي أرهق الميزانيات المحلية وجعلها عاجزة عن الوفاء بالالتزامات الأخرى.

إن الاهتمام بالتنمية الصناعية الذي اتسمت به العقود السابقة في معظم الدول النامية ومعها الدول العربية، جعل هذه الدول تجد نفسها أمام مأزق غذائي يقود إلى استيراد الغذاء من الخارج، وما ينجر عن ذلك الاستيراد من استنزاف المصادر المالية. كما أن تخلف القطاع الزراعي يحرم القطاعات الأخرى –خصوصا الصناعية– من المواد الأولية اللازمة لها، مما يؤدي إلى حدوث اختلالات تنموية.

وربما كان إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي، بالإضافة إلى عدم نجاعة السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج، أو تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري.

4.4.2 دور الزراعة في تنمية الشعور الوطني والارتباط بالأرض

يمكن لنا القول إن الزراعة كان لها الدور الأبرز في استقرار الإنسان واتخاذه للموطن، وترك حالة التنقل الدائم إلى حيث تتوفر الموارد الغذائية والمائية. وبعد الزراعة ظهرت الممالك والحضارات المستقرة،[1] ومن هنا فقد نشأ الارتباط الوثيق ما بين الأرض والإنسان بحيث باتت الأرض تمثل لهذا الإنسان الساكن عليها والمعتاش من خيراتها شيئا مقدسا، وأضحت رمزا للخير والمحبة وللمشاعر العاطفية، بل أضحت الأرض كالأم المخلصة، وهذا الارتباط الوثيق بين الإنسان والأرض هو ما ساهم بخلق الانتماء الوطني للجماعة المقيمة معا، وهو أيضا الأمر الذي جعل الإنسان مستعدا للدفاع عن أرضه وتقديم دمه وروحه فداء لها.

إن مفهوم المواطنة مرتبط بالأرض التي تتخذها مجموعات من الناس داراً لهم، ويتعاملون مع الأوطان الأخرى وقاطنيها سلماً وحربا، واختلافا واتفاقا، وتبادلاً للمصالح، على

[1] للمزيد عن موضوع نشأة التجمعات البشرية المنظمة، انظر: سير و.م فلندرزبتري، **الحياة الاجتماعية في مصر القديمة**، ترجمة: حسن محمد جوهر و عبد المنعم عبد الحافظ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م، الفصل الأول: نشأة المجتمع المصري، ص:23–80. انظر أيضا: ج.م. روبرتس، **موجز تاريخ العالم**، مرجع سابق.

أساس جماعي. وشعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة، كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين، وشعوره بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها، وشعوره باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وامتداد للمستقبل. هذا الشعور الجماعي العام والذي قد نعبر عنه بالمواطنة، بحاجة إلى ارتباط مع الأرض التي تقيم عليها الجماعة والذي نعبر عنه بالوطن، والزراعة تمثل الطريقة المثلى لتعميق ارتباط الجماعة بالأرض، عبر جعلها مصدرا للحياة والتزود بكل الاحتياجات التي تكفل البقاء، وعبر السكن فيها، ولن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، فتملك الأرض والعمل فيها يزيد من الطمأنينة والأمان، ويزيد من الارتباط بها ورعايتها. فالأرض تمثل علاقة تاريخية بين الإنسان وترابها، ينتج من خلالها خيرات ووعي اجتماعي يعمق الارتباط بها والانتماء إليها والذود عنها، أي أن للأرض قيمة سياسية وأخرى اجتماعية، تعزز كل منهما الأخرى. لذلك قيل "العمل أبو الإنتاج والأرض أمه"[1].

5.4.2 دور الزراعة في الحفاظ على البيئة والطبيعة

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء، وكائنات حية وجمادات، وهي المجال الذي يمارس فيه الإنسان حياته، ونشاطاته المختلفة. والبيئة تمثل أهميةً كبيرةً للإنسان، فهي المحيط الذي يعيش فيه، ويحصل منه على مقومات حياته من طعامٍ وشرابٍ وهواءٍ وكساء، وهي المحيط الذي يتفاعل معه ويمارس فيه علاقاته المختلفة مع غيره من الكائنات والمكونات. ومنذ أن خلق الله تعالى الإنسان وهو دائم البحث في البيئة عن مختلف المتطلبات والحاجات التي تلزمه لتحقيق عملية تكيفه مع البيئة، مستخدماً في ذلك كل ما توافر له من المعارف، والمهارات، والخبرات التي وهبت له.

[1] علي جرادات، الأرض في يومها الفلسطيني، موقع الحوار المتمدن على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252854

إن الأراضي الزراعية كما يصنفها العلماء، تشكل إحدى الوسائل الناجحة لإعادة توازن كربون الأرض، حيث إن النباتات الخضراء هي المستهلك الأول للكربون، وإليها وحدها يعود امتصاص الكربون من الغلاف الجوي بكميات هائلة.[1]

إن زيادة انتشار المساحات الخضراء المزروعة يمثل الوسيلة الأفضل لتنقية الهواء الجوي، حيث تعمل النباتات على زيادة الأوكسجين في الجو، وامتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر من أهم مسببات التلوث, كما أنها تعمل على تلطيف الجو وتحسين المناخ عن طريق عملية النتح، فوجود النبات والأشجار في مكان يؤدي إلى خفض درجات الحرارة خاصة في فصل الصيف, إضافة إلى حماية التربة، والحد من مشكلة تعرية التربة وانجرافها بفعل عوامل التعرية كالرياح والمياه، كما تعمل على امتصاص الأصوات، وتخفيف حدة الضوضاء في الأماكن المزدحمة.[2]

لقد أصبحت مسألة الحفاظ على البيئة عبر الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادتها مسألة بالغة الأهمية، وبالذات في هذا العصر الذي تنتشر فيه الانبعاثات الغازية السامة من السيارات والمصانع والمنازل، وكل هذا يسبب استنزافا للموارد الصحية، وأيضا تعطيلا للقدرات الإنتاجية في الدولة عبر انتشار الأمراض، فلقد أثبتت الدراسات أن الكثير من الأمراض التي يعاني منها الإنسان كأمراض الجهاز التنفسي، والأنفلونزا، وأمراض القلب، وسرطان الرئة وغيرها مصدرها الأساسي هو التلوث الهوائي".[3]

6.4.2 دور الزراعة في بناء القوة

يفترض بأي دولة أن توفر متطلبات الحياة الأساسية لشعبها، وبشكل يوفر الأمن والاستقرار والإمكانية للتطور والتقدم، ومن هنا كانت قضية الأمن الغذائي والمتعلقات

---

[1] مجد جرعتلي، أهمية الغابات في الحفاظ على صحة الإنسان والبيئة، موقع عالم نوح على الرابط: http://www.nouhworld.com/article/

[2] انظر: الإنسان ودوره في البيئة، موقع الحياة البرية، على الرابط:-http://www.wildlife-pal.org/Environment.htm

[3] جمال عويس السيد، **الملوثات الكيميائية للبيئة**، ط 2, القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2002 , ص:23.

الاقتصادية بالزراعة ومنتجاتها المتنوعة تحتل المكانة الأبرز في مخططات أي دولة، وذلك لاستغلال واستخدام الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي، ومن هنا أيضا فان الأرض الزراعية ينظر لها باعتبارها موردا أساسيا عند تقدير القوة الوطنية، وهذه الأرض تعتبر بمثابة ثروة قومية للحاضر والمستقبل، ولا يجوز التفريط فيها أو الانتقاص منها.

ويمكن لنا أن نصنف الدول حسب إنتاجها من الغذاء إلى:

- دول حققت اكتفاء ذاتيا، وليس لها نصيب كبير في التجارة الدولية للغذاء والمنتجات الزراعية.

- دول يفيض فيها الإنتاج الزراعي عن حاجة سكانها، وتصدر الفائض إلى مناطق العالم المختلفة، وهذه الدول تسيطر فعليا على سوق الغذاء العالمي، وتتحكم فيه وتوظفه بما يحقق مصالحها.

- دول يقل إنتاجها الزراعي عن حاجة سكانها، وتضطر للاستيراد لتلبية المتطلبات اليومية لسكانها من الغذاء، وهذا هو حال معظم الدول المتخلفة.

وعلى الرغم من انه من الصعب إن نصف دولة معينة بأنها تتمتع باكتفاء ذاتي كامل، وذلك لفقدان بعض عناصر المقومات الاقتصادية خاصة المناخية ونوع التربة، وبالتالي فلا يمكن عمليا إنتاج جميع المحاصيل الزراعية التي يحتاجها شعب هذه الدولة، إلا أننا هنا نتحدث عن قدرة هذه الدولة على تحقيق الاكتفاء بالمواد الأساسية، أو ما يسمى بالسلع الإستراتيجية من حبوب ولحوم وبيض وحليب، ففي هذه الحالة ستكون هذه الدولة قادرة على الوفاء بالتزامات شعبها، وستكون قادرة على مواجهة أصعب الظروف في أوقات الأزمات والحروب والحصار.

إن ارتهان أي دولة للخارج في تلبية المتطلبات الأساسية لشعبها، سيضعها حتما تحت رحمة هذا الخارج واملاءاته وشروطه، وبذلك فهذه الدولة تبقى تابعة مهما تمتعت بالغنى الاقتصادي لإرادة غير إرادتها، وهذا الأمر لا يبرز إلا في الظروف الصعبة، واختلاف المواقف السياسية، وليس في أوقات الرخاء والسلام.

إن الدول المستوردة للغذاء تحمل في داخلها عاملا من عوامل الضعف الاقتصادي والسياسي، لأن هذه الدول قابلة للحصار الاقتصادي، والذي يعتبر هدفا أساسيا في الحروب منذ القدم، بل إن هذا الحصار أصبح في ظل الحروب الحديثة وسيلة فعالة لإخضاع الخصم.

وقد جاء في الأثر: ويل لأمة تأكل مما لا تنتج وتلبس مما لا تنسج. فنتيجة الاعتماد على الاستيراد للمنتجات الغذائية الأساسية تتمثل في النقاط الآتية:

- إمكانية التأثير على حرية القرار السياسي للدولة.

- إمكانية ممارسة الضغط على الدولة من أجل انتهاج سياسات محددة.

- تفاقم التبعية الغذائية.

- إرهاق الميزانية وارتفاع حجم المديونية، وفتح المجال أمام الاضطرابات الاجتماعية الداخلية.

وبلا شك فإن تنمية الزراعة وتنمية القدرة على إنتاج الغذاء ستضع أي دولة في موقف قوي وستمنحها القدرة على ممارسة خياراتها بحرية، وعلى التصرف بما تمليه عليها مصالحها، وعلى مواجهة الظروف الصعبة باقتدار، وكذلك سيمنحها هذا الأمر القدرة على التأثير على الآخرين، والترويج لقيمها وأفكارها بينهم من منطلق قوي.

7.4.2 تحقيق الأمن الغذائي كجزء من الأمن القومي

يتوفر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم اللازمة لممارسة حياتهم الاعتيادية، وبالتالي فهو يعني الإشباع بالإنتاج المحلي، وأن يكون هذا الناتج متطورا كما وكيفا لسد الحاجات، وتبين منظمة الأغذية والزراعة إن الأمن الغذائي" يوجد عندما تكون لجميع السكان، في جميع الأوقات، فرصة الحصول على الغذاء الكافي والسليم والمغذي بما يفي باحتياجاتهم التغذوية للتمتع بحياة نشطة وصحية."[1]

[1] الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، ما هو الأمن الغذائي، على الرابط: http://www.fao.org/spfs/spfs-home/ar/

والأمن الغذائي لأي دولة يعني إنتاجها الغذاء داخلها بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو هنا مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي غير واقعي، لأنه يلغي إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني: قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، ويعرف أيضاً بأنه: قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية، بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات: وفرة السلع الغذائية، ووجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين[1].

وتصنف الدول التي تعاني من مشكلة الأمن الغذائي إلي 3 مجموعات:

1- دول فقيرة: تعتمد كليا أو في الجزء الأكبر في غذائها علي المساعدات المقدمة لها، وعلى شراء المنتجات الغذائية من الخارج.

2- دول فقيرة أخرى تعتمد علي المساعدات الغذائية من الخارج، وفي نفس الوقت تعرض أراضيها الزراعية لمن يستعد للاستثمار فيها.

3- دول غنية استفحل فيها مشكلة الأمن الغذائي نتيجة للكثرة السكانية أو غلاء أسعار المواد الغذائية. وهذه الفئة من الدول هي التي تتطلع لما وراء الحدود للحصول علي أراضي

[1] محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، الجزيرة نت على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C5C4F51-74D4-40B9-A119-AD6F4EB44AAB.htm

زراعية، إما لزراعتها لتغذية شعوبها أو للتجارة بإنتاجها الزراعي. وفي كلا الحالتين لا تستفيد الشعوب صاحبة الأراضي المستغلة من الأمر كثيرا.[1]

وتعاني العديد من دول العالم من عجز في غذائها يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تغطية الطلب المحلي على الغذاء، وهذا الأمر قد يعود إلى العديد من المعوقات والمشكلات، لعل من أبرزها محدودية الموارد الزراعية وتخلفها في تلك الدول، وتدني المستوى التقني المستخدم في الإنتاج، واتجاه الطلب الغذائي للزيادة بمعدلات مرتفعة، في ضوء معدلات النمو السكاني العالية في تلك الدول، والتحسن النسبي في مستواها المعيشي، كما أن حدة المشكلة الغذائية أخذت تتسع عالميا في ظل تحرير التجارة العالمية للغذاء توافقا مع اتفاقية التجارة الدولية، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها وإلى زيادة المنافسة من المنتجات الغذائية المستوردة لنظيرتها المحلية.[2]

وتعتبر قضية الأمن الغذائي لأي أمة قضية محورية أساسية لا يمكن تركها للظروف وتغيراتها، فالغذاء ضرورة حيوية يومية للإنسان، وبالنسبة لأي شعب متى توافرت له حاجته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة، وأصبحت الحياة ميسورة، واستقرت الأمور، اتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة. ومتى أصبح الأمر غير ذلك، وانشغل الناس بقوت يومهم، ساد القلق، واهتز الاستقرار، وبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة أكثر حدة، ومن جهة أخرى فإن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم بالضرورة تنمية الزراعة والارتقاء بالقطاع الزراعي.

ويؤثر النقص في الغذاء على الأمن القومي للاعتبارات التالية:

1- الغذاء يعتبر سلعة إستراتيجية هامة غير قابلة للاستبدال، وهي تتعلق بحياة الإنسان وبقاءه واستعمالها يومي.

---

[1] الأهرام الرقمي، الاستعمار الجديد الزراعي والأمن الغذائي، بدون كاتب، موقع الأهرام على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=723870&archid=7

[2] إبراهيم احمد سعيد، **أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية**، منشورات جامعة حلب،1997م، ص 209-216

2- يؤدي النقص إلى الاعتماد على الاستيراد من الدول المنتجة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تكريس نوع من التبعية للسوق الدولية وللقوى الكبرى المنتجة للغذاء، وهذا الأمر سيجعل من هذه القوى قادرة على التأثير على القرار السياسي وعلى استقلال وسيادة الدولة.

3- ينتقل النقص عندئذ من كونه مشكلة تجارية ليصبح مشكلة سيادة وأمن وقرار مستقل، وطبعا ستتأثر التنمية الوطنية الشاملة بارتهان القرار السياسي وتبعيته.

ويعبر عن هذه الحقيقة ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق هنري فورد" أن الولايات المتحدة تمتلك سلاحا سياسيا ذا فعالية خاصة، إنه الغذاء"[1]. كما أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر يبين أن" نقص الحبوب في العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة سلطة لم تكن تملكها من قبل، إنها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفوق تلك التي مارستها بعد الحرب العالمية الثانية".[2]

إن الواقع يقول أن "الغذاء في عالمنا بات سلاحا سياسيا مستخدما ببراعة وبلا ضمير، لتذويب مقاومة الشعوب الفقيرة، وإخضاعها لسياسة الدول التي تمسك مفاتيح الغلال في العالم، فمن يتحكم في خبزك سيكون قادرا على التحكم في فكرك وعقلك وإلغاء قدراتك".[3]

5.2 التجويع كوسيلة للإخضاع

اعتقد الكثير من الناس سابقا أن الغذاء متوفر ومتاح في السوق العالمي لكل من يريد الشراء ويستطيع دفع الثمن، وبالتالي فقد استهوته التنمية الصناعية وانكمش اهتمامه بالزراعة، وهكذا نشأت الفجوة بين ما يحتاجه وما ينتجه من غذاء ومنتجات زراعية، خاصة أن الغذاء لم يعد مجرد سلعة في السوق العالمي بل أصبح سلعة إستراتيجية شأنه في ذلك شأن السلاح والنفط، وبات

---

[1] محمد علي الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم 21, 1979م.ص:218

[2] محمد علي الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، مرجع سابق.ص:218

[3] فرانسيس مور لاييه- جوزيف كولينز، **صناعة الجوع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم 64, 1983م، ص 5.

هذا السلاح مستخدما وبكثرة في ظل الهيمنة الغربية على العالم، وليستخدم كوسيلة للإخضاع وضمان التبعية، وكبديل عن الاستخدام المكلف للقوة العسكرية في مواجهة الخصوم.

والتاريخ القديم يحفل بالأمثلة العديدة لاستخدام منع الغذاء كوسيلة حربية لإرهاق الخصم وتجويعه وإخضاعه، وكتاب "**فن الحرب**" لمؤلفه الصيني سون تزو والذي ألفه في القرن الخامس قبل الميلاد يشرح بصورة تفصيلية أهمية ضمان الإمدادات الغذائية الكافية للأمة كوسيلة للصمود، وضرورة منع الغذاء عن الخصم للانتصار عليه بعد أن يعاني بشدة من النقص، وما يترتب على ذلك من فوضى وقلاقل وانهيار للمعنويات.[1]

وما تزال سياسة الضغط السياسي عبر التجويع متبعة بل وزادت وتيرتها، لدرجة أن سياسة بعض الدول الكبرى تسير وفقا للمثل القائل: (جوّع كلبك يتبعك)، وعلى اعتبار أن خير وسيلة لضمان تبعية الشعوب لهم هي جعلهم يرزحون تحت ضغط الجوع والعوز، ليظلوا دائمًا مرتبطين بتلك اليد التي تمتد إليهم لتسد رمقهم بقطعة الخبز، وتظل قلوبهم ممتنة وشاكرة لتلك الأيدي.

فسياسة التجويع امتداد لسياسة الحروب وهى أحد أنواعها، وترتكز على التحكم في الحاجات الأساسية للإنسان، وبما أن حاجات المجتمع هي مجموع حاجات أفراده، فإن التحكم في إشباع أو عدم إشباع حاجات المجتمع وبخاصة الأساسية منها يجعل للقوى الأكبر القدرة على التحكم والسيطرة والتأثير.[2]

وما الذي سيمنع استخدام الغذاء كسلاح بيد الدول المنتجة والمصدرة له إذا ما رغبت في ذلك من أجل تحقيق أهدافها، وقد سبق أن استخدم الغذاء من قبل كوسيلة ضاغطة لإجبار الشعوب وإذلالها وإرغامها على الاستسلام أو الدخول في طاعة الغير، والتاريخ الحديث مليء بالأحداث التي تبين لنا كيف كانت القوى المتحاربة تحاصر بعضها بعضا، وتمنع عنها الطعام، وتحول بينها

---

[1] انظر: سون تزو، فن الحرب، ترجمة: رءوف شبايك، موقع لولو، على الرابط التالي: http://www.freewebs.com/shabayek/

[2] للمزيد حول هذا الموضوع انظر: فرانسيس مور لابيه– جوزيف كولينز، **صناعة الجوع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم 64, 1983م.

وبين الإمدادات حتى تستسلم، كما استخدم الطعام كوسيلة ضغط على الدول والشعوب الرافضة لسياسة معينة. ففي عام 1812 استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية فوائضها الغذائية كسلاح استراتيجي وذلك حينما وافق الكونجرس على إرسال مواد غذائية إلى فنزويلا بحجة مساعدتها بعد الهزة الأرضية التي تعرضت لها ولكن الحقيقة أنها كانت نكاية بإسبانيا التي كانت تحتل البلاد آنذاك.[1]

وفي الحرب العالمية الأولى أصبحت الحبوب الغذائية بمثابة أسلحة إستراتيجية هامة، وبخاصة عندما كانت أوروبا في أمس الحاجة إلى الحبوب، فقامت الولايات المتحدة بتزويد حلفائها منها، ومنعتها عن أعدائها الألمان، وفي هذا الصدد يقول أحد الاقتصاديين البارزين في المعهد الوطني الفرنسي للأبحاث الزراعية بأن "المواد الغذائية الضرورية للحياة لعبت دورا مهما جدا أثناء الحروب: تجويع الأماكن الصامدة المحاصرة، وضع اليد على المحاصيل والمخزونات، أو حرقها إذا لم يكن نقلها ممكنا حتى لا يستفيد منها الخصم، تأمين مد الجيوش بالمؤن"[2]

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم المساعدات الغذائية لخدمة أغراضها السياسية، فهي- أي المواد الغذائية - ليست لكل من يحتاجها، إنها فقط للدول ذات السلوك الحسن بالمقاييس الأمريكية، أي تلك الدول التي لا تعارض سياستها وتساعد في تنفيذ برامجها. فعلى سبيل المثال كانت هذه المساعدات في الخمسينات تتجه إلى باكستان أكثر من الهند نظرا لمواقف الأولى وسياستها المؤيدة للولايات المتحدة في ذلك الوقت، في حين كانت الهند تواجه آنذاك مجاعة كبرى أدت إلى حدوث اضطرابات في بعض الجهات، ورغم كل هذا فإنها لم تتلق من الولايات المتحدة إلا معونة زهيدة لم تتعد 4.5 مليون دولار. وعلى سبيل المثال أيضا، فقد أغرقت الولايات المتحدة كلا من فيتنام وكوريا الجنوبية بمساعدات سخية بينما قطعت المساعدات عن شيلي في عهد حكم "الليندي " إلى أن استعاد "بينوشي " الدكتاتور السيطرة على الحكم فعادت معه المساعدات إلى سابق عهدها[3].

---

[1] معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية الإستراتيجية، " **في الطريق إلى عصر المجاعة**"، بيروت، 1976 ص 57.

[2] المرجع السابق، ص 58.

[3] المرجع السابق، ص 95.

أيضا فمن أبرز الأمثلة الحديثة "عربيا" على هذه السياسة، هو ما تعرض له العراق من حصار اقتصادي بموجب قرار مجلس الأمن القرار رقم 661 في السادس من آب 1990 بعد غزوه للكويت، واستمر لمدة 13 عاما، وأدى الحصار إلى نتائج مخيفة في جميع مجالات الحياة العامة الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية، فقد بلغ حجم التضخم في نهاية عام 1994 معدل 24000% سنوياً، وتعمقت مظاهر التردي والترهل إلى الحد الذي أفقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتماسك الذي كان عليه قبل غزو الكويت، وتم تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة، مما ساهم في زيادة معدلات البطالة، وتمزق الحياة العائلية نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة، والعنف الاجتماعي، والرشوة، والانتحار، والسرقة، والتهريب، والبغاء، وجنوح الأحداث، وظواهر اجتماعية أخرى، وإلى جانب تدهور المعاهد التعليمية في كل المراحل، وشيوع ظاهرة التسرب وانخفاض مستوى التعليم، واجه العراق ظاهرة هجرة العقول بأعداد كبيرة، حيث يقدر رسميا أن حوالي 23 ألف باحث وعالم وأستاذ جامعي وطبيب متخصص ومهندس تركوا العراق.[1]

كما أن المثال الآخر على استخدام سياسة التجويع حاليا، هو المثال الفلسطيني في قطاع غزة، والحصار الذي ما زال مستمرا لغاية الآن على القطاع، فعلى صعيد الزراعة والأمن الغذائي قال مسئول الأمن الغذائي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة أن "15 في المائة فقط من المواد الغذائية اللازمة لسكان غزة هي التي يسمح بدخولها عبر المعابر الواقعة تحت إشراف إسرائيل، في حين أن ما يراوح بين 15 و20 في المائة من البضائع الغذائية الضرورية تدخل عبر الأنفاق الواقعة على الحدود بين مصر وغزة. مما يعني أن 30 في المائة فقط من الاحتياجات الغذائية هي التي تتم تلبيتها." و تفيد منظمة الأغذية والزراعة في دراستها حول الأمن الغذائي في القطاع أن حوالي 75 في المائة من سكان غزة (50 في المائة منهم هم من الأطفال) يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتفاقم الفقر وتدمير المناطق الزراعية.[2]

---

[1] أمين شحاته، آثار الحصار على العراق، الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CAF416BC-4C5E-4A6A-818E-19E7E973DEF5.htm

[2] علي الزين، حصار غزة بالأرقام الفعلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط التالي:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=134&a=110346

6.2 الزراعة واستراتيجيات التنمية

بالاستناد إلى أن عملية التنمية بالعادة تنطوي على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة، إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد اتجه طموح أغلب الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال إلى تحقيق التنمية عبر التصنيع بالدرجة الأولى، باعتباره مرادفا للتنمية والتقدم، وهو ما جعلها تقع في خطأ فادح يتمثل في إهمال التنمية الزراعية، والتركيز على إنشاء الوحدات الصناعية التي كانت تعتبرها معبرا يسير بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف التي ورثها من الحقبة الاستعمارية، إلى أفق جديد تقف فيه على قدم المساواة مع الدول الصناعية. ولذلك فقد تركزت النسبة الكبرى من الاستثمارات العامة في القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي، باعتباره قطاعا غير مولد للنمو، بالرغم من أن هذا القطاع تقليديا كان يضم النسبة الأكبر من العاملين، ولم تكن الدول العربية أكثر حظا من باقي دول العالم الثالث، فقد اتجهت الإستراتيجيات التنموية نحو التصنيع على أساس أنه يعني التنمية، مما أدى إلى تعبئة الموارد المالية وتكثيف الجهود للنهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي، وذلك على حساب القطاعات الأخرى وخصوصا الفلاحة.[1]

والواضح انه في كثير من الإستراتيجيات التنموية في الدول النامية، والتي تتراوح بين التنمية القائمة على التصنيع لإحلال بدائل للواردات، أو إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات، فان هذه الاستراتيجيات كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما أنها لا تعطى اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة، وبالتالي فلا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم، وكثير من اقتصاديي التنمية في هذه البلدان لم يعيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا مع بعض الاستثناءات بالطبع.[2]

---

[1] عبد القادر الطرابلسي، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي في "دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق**، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 13, مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998, ص 384.

[2] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "**دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2000**"، ص 203.

1.6.2 التجربة التاريخية للدول الصناعية

وباستعراض التجارب التاريخية للدول المتقدمة، ومحاولة التعرف على الأسس التي بنت عليها هذه البلدان نهضتها الحديثة والمرتكزة إلى الإنتاج الصناعي، سنلاحظ وبوضوح أن الإنتاج الصناعي في الحقيقة كان مسبوقا بزيادة هامة في الإنتاج الزراعي، بحيث بات بعض الاقتصاديين يؤكد "أن أي ثورة صناعية تحدث، لابد أن تسبقها ثورة خضراء أو زراعية، وذلك كما حدث في الصين واليابان"[1] كنماذج حديثة معاصرة.

وكمثال على هذا الأمر، إنكلترا في النصف الثاني من القرن السابع عشر– أي قبل الثورة الصناعية– كانت غلة القمح تزداد فعليا بمعدل أعلى بحوالي ثلاث مرات من مثيله في القرون السابقة، وتسارع هذا التقدم في بداية القرن الثامن عشر، وبحلول عام1750 كان فائض تجارة الحبوب قد زاد بحيث وصل إلى15% من احتياجات البلد، أي أنه قبل وقت كاف من منتصف القرن الثامن عشر، والذي يعتبر تقليديا نقطة البداية في عملية التصنيع، فان الزراعة الإنكليزية قد بدأت مرحلة من النمو السريع. وكذلك الأمر في فرنسا، حيث كان التقدم الزراعي سابقا لبداية التصنيع، فالإنتاج الزراعي الذي كان يزداد بمعدل سنوي متوسط مقداره 0.3%خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، أخذ يزداد بسرعة أكبر بحوالي خمس مرات في الربع الثالث من القرن. وبالطريقة نفسها كان الإنتاج الزراعي يزداد بسرعة في ألمانيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، على حين كان القطاع الصناعي ينمو ببطء خلال هذه الفترة ولم يكن قد بدأ حقيقة في التوسع إلا بعد منتصف القرن. وفي الولايات المتحدة كان الإنتاج الزراعي للفرد يزداد بسرعة بين الأعوام 1800 و1840, وليبدأ التحول الصناعي للبلد بصورة حقيقية بعد ذلك بعقدين. وفي اليابان كانت الزيادة الاستثنائية في الإنتاج الزراعي للعامل تزيد عن 50% في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، سابقة لفترة من التصنيع السريع الذي لم يبدأ في الحقيقة إلا خلال العقد الأول القرن العشرين.[2]

---

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "**دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2000**"، مرجع سابق، ص 203.

[2] جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة:احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 104، الكويت، ص214–216

وفي هذه البلدان جميعا كان للزيادة في الإنتاجية الزراعية دور هام في تنشيط الطلب على السلع الصناعية، وبذلك يمكن لنا أن نفسر على سبيل المثال التطور السريع لصناعات الحديد والصلب والنسيج، والتي كانت من أبرز السمات المميزة للثورة الصناعية، كما أن تحديث التكنولوجيا الذي ارتبط بمنشأ الثورة الزراعية كان في الحقيقة يرجع جزئيا إلى الاستخدام المتزايد للمعدات المصنوعة من الحديد و الصلب. والواقع أن الزيادة في طلب القطاع الزراعي على الحديد خلال السنوات الأولى تفسر من الناحية الفعلية الطلب الكبير على الحديد خلال هذه الفترة، وفي أعقاب ذلك بطبيعة الحال أسهمت ميكنة صناعة النسيج إسهاما جوهريا في زيادة الطلب على منتجات الحديد والصلب، كما أن انطلاق صناعة النسيج نفسها كان سببه الطلب الناشئ عن زيادة في الإنتاجية الزراعية والمداخيل من الزراعة، وهكذا فقد تضاعفت إنتاجية العمل الزراعي في إنكلترا خلال القرن الثامن عشر على حين زادت في فرنسا بمقدار 70% بين عامي 1760 و 1860, وأخيرا فقد سمحت الزيادة في الدخول الزراعية بتراكم المدخرات التي كفلت تمويل الاستثمار في هذا القطاع، كما يفترض أنها كفلت تمويل الاستثمار أيضا في المشروعات الصناعية.[1]

ونحن نرى إذن أنه في جميع البلدان المتقدمة الآن كانت التنمية المسبقة للقطاع الزراعي عاملا حاسما في بداية عملية التصنيع، كما أنه باستطاعتنا أن نتبين في خبراتها سواء أكانت ناجحة أم لا نفس الدور الجوهري للزراعة.

2.6.2 التجربة الحديثة لبعض الدول النامية

وقد يجادل البعض أن هذه الأمثلة التاريخية التي سقناها لم تعد اليوم ملائمة للاستدلال على ضرورة أسبقية التنمية الزراعية للتنمية الصناعية، وأن إهمال القطاع الزراعي في التنمية يعود إلى أن إنتاجيته ضعيفة، ولأن جوهر عملية التنمية يتضمن انتقالا للعامل من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، وأيضا لان التنمية الصناعية هي الوحيدة القادرة هذه الأيام على تشغيل قطاعات كبيرة من العمالة وعلى توفير الدخل الملائم لها، وأن إمكانيات التنمية الزراعية حاليا

[1] جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء** مرجع سابق، ص216

باتت محدودة جدا وقدرتها على توفير الدخل وتشغيل اليد العاملة قليلة. وقد تبدو هذه الاعتراضات لأول وهلة حقيقية ومنطقية، ولكن وبالعودة إلى التجارب التنموية الحديثة سواء الناجحة منها أو الفاشلة سيتبين لنا أن القول بأن التنمية الزراعية هي الأساس لأي نهضة صناعية مقولة صائبة تماما.

فالتجارب التنموية الناجحة كتايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا والبرازيل والصين والهند، اعتمدت جميعها في بدايات نهضتها ونموها على تنمية القطاع الزراعي، وفي كل هذه الحالات"سبقت التصنيع الموجه نحو التصدير، مرحلة لإحلال الواردات، وذلك عندما كان الطلب المحلي القوي، والإصلاح الزراعي وتنمية رأس المال المادي والبشري تمهد الطريق لنمو سريع بصورة استثنائية للقطاع الزراعي، وخلال المرحلة التالية كان هذا النمو العالي للزراعة هو الذي سمح بالامتداد الشامل لعملية التصنيع، وبالتطور الاقتصادي العام".[1] وأدت الزيادة في الدخول الزراعية إلى تنمية الصناعات الصغيرة في القطاع الريفي، وهي الصناعات التي تزود الأسر بالمنتجات الاستهلاكية وتزود الزراعة بالسلع الوسيطة، وهذه التنمية قدمت إسهاما جوهريا في التصنيع وفي توليد فرص العمالة.

وعلى النقيض من ذلك في التجارب التنموية الفاشلة والتي اعتمدت التصنيع كأساس لانطلاق نهضتها بدون تنمية الزراعة، يتضح لنا كيف كانت الإنتاجية الزراعية المنخفضة في كثير من البلدان النامية عائقا لجهود التصنيع فيها، إن لم تكن قد أوقفتها، ففي هذه البلدان كان نمو القطاع الصناعي يعوقه الطلب غير الكافي من جانب القطاع الريفي، وكان عدم الكفاية هذا بدوره يفسره المستوى التكنولوجي لمنخفض للزراعة التقليدية، والتي لا تتطلب من القطاع الصناعي إلا منتجات قليلة، كما تفسره إنتاجيتها المحدودة، والتي تحكم على العمال الزراعيين بدخل منخفض ينفق معظمه تقريبا على الغذاء، والأمثلة على هذا النمط عديدة ومنها الجزائر.[2]

---

[1] جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، مرجع سابق، ص217-225

[2] للمزيد حول هذا الموضوع انظر: ناصر يوسف، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1, 2010, وانظر أيضا:عبد الكريم بن أعراب، السياسات الاقتصادية الجزائرية، منتدى الأوراس القانوني على الرابط التالي:-http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1496-topic

والدروس التي نستخلصها من هذه الخبرات المختلفة، أنه في إستراتيجيات التنمية تقــوم الزراعة بدور أساسي، إذ أن الزيادات في الإنتاجية تنشيط الطلب على المنتجات الصــناعية. وأن تنمية القطاع الزراعي تحدد بدرجة كبيرة نجاح عملية التنمية في نهاية الأمر، كمــا أن الأمثلــة المضادة لبلدان معينة أعيقت التنمية فيها لأنها أعطت التصنيع أولوية مطلقة، تؤكد من جديد على أهمية القطاع الزراعي في المرحلة الابتدائية من التنمية على الأقل.

الفصل الثالث

فلسطين: الجغرافيا والواقع الزراعي والغذائي

الفصل الثالث

فلسطين: الجغرافيا والواقع الزراعي والغذائي

1.3 فلسطين

هي القسم الجنوبي الغربي من بلاد الشام، تقع على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وتشكل نقطة التقاء شرق العالم الإسلامي بغربه. واسمها القديم الذي عرفت به سابقا هو "أرض كنعان"، نسبة إلى الكنعانيين العرب الذين قدموا إليها من الجزيرة العربية واستقروا فيها في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد. واسم فلسطين الحالي مشتقٌ من اسم قبائل يعتقد أنها جاءت من غرب آسيا الصغرى ومناطق بحر إيجة حوالي القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وورد اسمها في النقوش المصرية "ب ل س ت " ويبدو أن النون أضيفت بعد ذلك للجمع، وقد سكنوا المناطق الساحلية، واندمجوا بالكنعانيين تماما. ولم يتحدد شكل فلسطين وحدودها الجغرافية المتعارف عليها في عصرنا هذا إلا أيام الاحتلال البريطاني لفلسطين (1917).[1]

2.3 جغرافية فلسطين

يمكن أن تقسم فلسطين إلى ثلاثة قطاعات طولية هي: السهل الساحلي الممتد على شواطئ البحر المتوسط من الناقورة شمالا حتى رفح جنوبا، والمرتفعات الجبلية الوسطى التي تشغل معظم مساحة فلسطين، والأخدود الأردني.

والسهل الساحلي متفاوت العرض، فهو يضيق بمحاذاة جبل الكرمل عند حيفا إلى 200 متر، ويتسع جنوباً ليزيد عرضه عن ثلاثين كيلومتراً في منطقة غزة، وهو منطقة كثيفة سكانيا، وذات نشاط اقتصادي كبير، وقد انتشرت على سواحله سلسلة من المدن والموانئ والتي كان لها نشاط تجاري وصناعي بارز طوال العصور التاريخية، ومن أهم هذه المدن: حيفا ويافا وعسقلان والمجدل وغزة، وزراعيا فقد اعتبر السهل الساحلي من أهم المناطق الزراعية الفلسطينية.

---

[1] محسن محمد صالح، **أرض فلسطين وشعبها**، على موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الرابط: http://www.palestine-info.info/arabic/books/areed/areed.htm

أما مرتفعات وسط فلسطين فهي تشمل جبال الجليل ونابلس والخليل وهضبة النقب، ومعدل ارتفاع جبالها يقترب من ألف متر، ومن أهم قممها: الجرمق قرب صفد في الجليل الأعلى ويصل ارتفاعه إلى 1208 أمتار، وهو أعلى جبال فلسطين، وجبل النبي يونس في حلحول 1020 متراً، وقمتي جرزيم وعيبال 940 متراً في نابلس.[1]

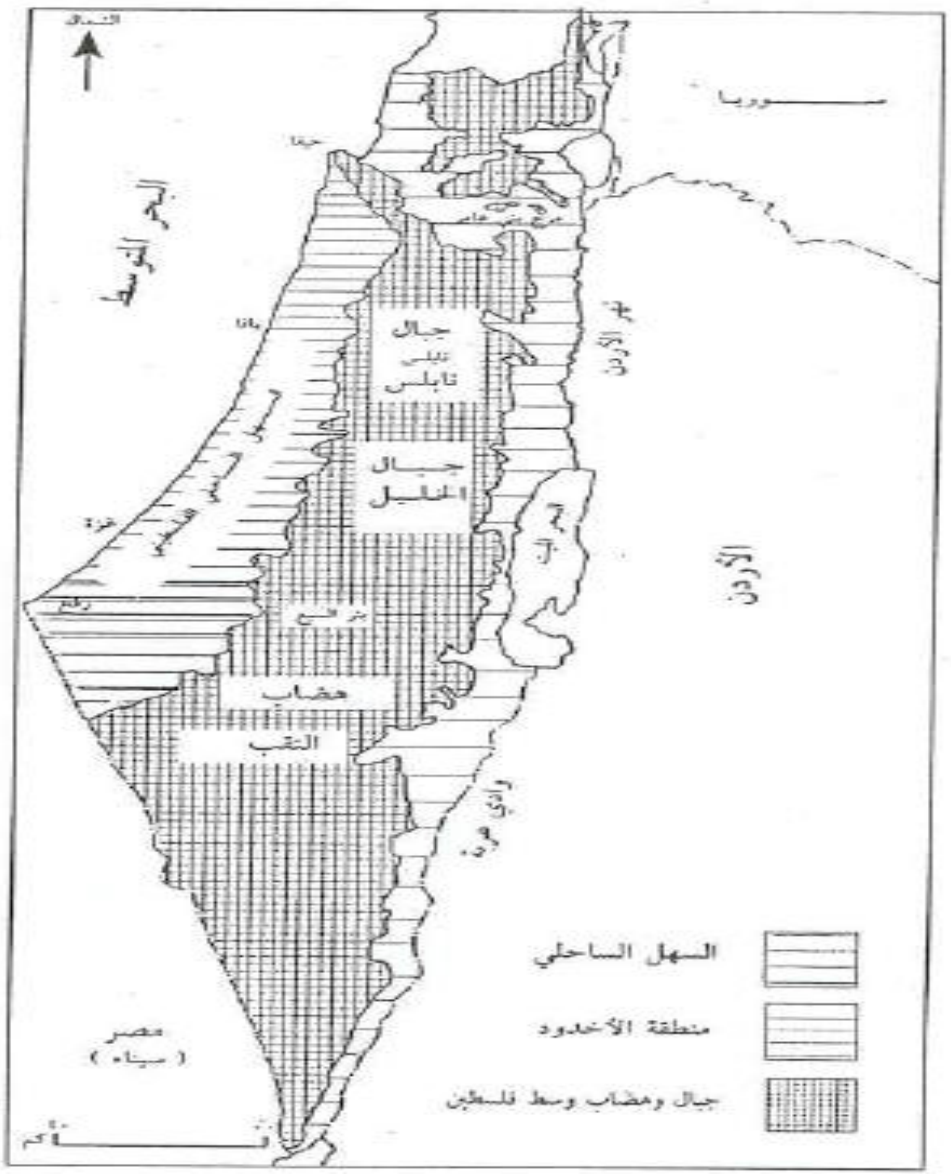

شكل (2): جغرافية فلسطين

[1] موقع رئاسة الوزراء الفلسطينية في غزة، جغرافية فلسطين، على الرابط:
http://www.pmo.gov.ps/index.php?option=com_content&view=category&id=51&It

وقد نشأت في هذه المرتفعات حواضر فلسطين المهمة كالقدس ونابلس والخليل وبئر السبع وبيت لحم ورام الله والناصرة وصفد. ولتوفر التربة الصالحة للزراعة، فقد زرع الفلسطينيون الحبوب والخضراوات وأشجار الزيتون والعنب واللوزيات على سفوحه، فضلاً عن الرعي وتربية الماشية.

أما هضبة النقب التي تصل مساحتها إلى عشرة آلاف كم مربع، فهي أرض صحراوية محدودة الإمكانات باستثناء المشارف الشمالية منها، أما أجزاؤها الأخرى فلا تحصل سوى على 50 مم أو أقل من المطر، وهي أقل مناطق فلسطين كثافة سكانية[1], واتسم سكانها سابقا بكونهم من البدو المعتمدين على رعي الأغنام.

أما الأخدود الأردني فهم يمتد مسافة 460 كم من قواعد جبل الشيخ شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، ويجري نهر الأردن في جزئه الشمالي ليصب في بحيرة طبريا ذات المياه العذبة، ويخرج منها ليصب في البحر الميت على منسوب يقل عن 395 متراً تحت سطح البحر. أما البحر الميت فهو بحيرة مغلقة تنتشر على مساحة 940 كم2، ومياهه مالحة لا تحتوي أي حياة بحرية. ومنطقة غور الأردن والبحر الميت تمتاز بانخفاض مستواها عن سطح البحر وبارتفاع درجة الحرارة طوال العام، وأرض الغور خصبة ومناسبة لزراعة النخيل والموز والخضراوات. وفي هذه المنطقة تقع أقدم مدينة في التاريخ وهي مدينة أريحا، التي نشأت حوالي سنة 8000 قبل الميلاد. وإلى الجنوب من البحر الميت يستمر هذا الأخدود أكثر من 150 كم، وهو ما يطلق عليه وادي عربة، غير أنه كلما اتجه جنوباً زاد ارتفاعاً، ثم يبدأ بالانخفاض من جديد إلى أن يصل إلى مستوى سطح البحر على شاطئ خليج العقبة.[2]

3.3 الزراعة في فلسطين قبل العام 1948م

تميز الاقتصاد الفلسطيني عموما بأنه اقتصاد زراعي، فقد اعتمد ثلثا السكان تقريبا في عيشهم بشكل مباشر على الزراعة، وقد تنوعت الأقاليم المناخية في فلسطين بين إقليم الأبيض

[1] **أرض فلسطين**، على موقع مؤسسة شهيد فلسطين على الرابط: http://riaaya.org/index_files/ma3loumat%203amma/geografya/ared%20pale

[2] **جغرافية فلسطين** على موقع رئاسة الوزراء الفلسطينية في غزة، مرجع سابق.

المتوسط الرطب وشبه الرطب، والإقليم الصحراوي الجاف وشبه الجاف، وأدى ذلك في النهاية إلى تحقيق تنوع في الزراعة الطبيعية والمحاصيل الزراعية.

وبلغ مجموع الأراضي الزراعية الفلسطينية قبل عام 1948م أكثر من 6 ملايين دونم، ومن أهم المناطق الزراعية السهل الساحلي الفلسطيني والسهول الداخلية كمرج بن عامر والاغوار، وقد تميزت هذه المناطق بوفرة مواردها المائية، بالإضافة إلى تربتها الجيدة وإنتاجها الزراعي الوفير، الأمر الذي جعلها مركزًا للتجمعات السكانية والعمرانية.[1] كما تنتشر الأراضي الزراعية في سفوح المرتفعات الجبلية وشمال النقب، حيث تعتمد الزراعة أساساً على الأمطار.

1.3.3 الانتداب البريطاني والأرض الفلسطينية

بدأ الانتداب البريطاني بتنفيذ وعد بلفور وتمكين الحركة الصهيونية من الأرض الفلسطينية وتشجيع الهجرة اليهودية بمجرد دخول القوات البريطانية على فلسطين عام1917, حيث انطلقت ممارسات التضييق على الفلسطينيين عموما وعلى المزارعين بشكل خاص، والذين شكل إبعادهم عن الأرض عنوانا للصراع الذي ما زال يدور حتى الآن، وقد قامت حكومة الانتداب بسلسلة من الإجراءات هدفت التمكين للصهاينة وتهجير أهل البلد من الفلسطينيين، ومن أهم هذه الخطوات:

- منح امتيازات خاصة للمزارع اليهودي: حيث أعطت حكومة الانتداب امتيازات لشركات صهيونية لاستغلال الموارد الطبيعية في فلسطين، وهو ما انعكس سلبا على النشاط الزراعي العربي بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام.[2]

- اتبعت سلطات الانتداب سياسة اقتصادية ومالية تخدم مصالحها ومصالح الاستيطان الصهيوني، فمثلاً:قامت بإلغاء كافة القوانين والأنظمة الزراعية التي قد تدعم المزارع العربي، وأهمها المادة (103) من قانون الأراضي العثماني التي تخول كل إنسان زراعة أية أرض

[1] وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، الزراعة في فلسطين خلال الانتداب البريطاني حتى عام 1948, على الرابط: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2508

[2] أكرم عطوة، الصعوبات التي عانى منها المزارع الفلسطيني في ظل حكومة الانتداب البريطاني، على الرابط: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/171108.html

موات، وتلزم مأمور الأراضي بتسجيلها له مجاناً إذا ما قام بزرعها، بينما أعطت حكومة الانتداب المستوطنين اليهود الحق في استثمار أي أراضي تعود ملكيتها للدولة.[1]

- أنهكت حكومة الانتداب المزارعين الفلسطينيين عبر مطالبتها لهم بدفع القروض التي تلقوها سابقا من البنك الزراعي العثماني، ولم توفر لهم الإمكانية للحصول على قروض جديدة من البنوك القائمة، وهذا الأمر أوقع المزارع الفلسطيني فريسة للمرابين، وأصبحت الديون التي تراكمت عليه عامل ضغط يجبره على بيع ما يملك، بل إن سلطات الانتداب أقدمت في كثير من الأحيان على منع تصدير بعض المنتجات الزراعية العربية، أو قامت بتخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع لمنع ارتفاع أسعارها محليا، وكل هذه الإجراءات هدفت إلى إفقار الفلاح، إضافة إلى رفع العبء الضريبي على المزارع الفلسطيني، حيث قدرت الضريبة الزراعية بأكثر من ربع دخل الفلاح.

- شجعت حكومة الانتداب تملك اليهود للأراضي الزراعية، فحتى عام 1930 كانت قد منحت أكثر من 30 ألف دونم من الأراضي الأميرية إلى الوكالة اليهودية، إضافة إلى مساحات كبيرة اعتبرت كأراضي موات لاستصلاحها واستثمارها، وشجعت قيام المصارف الصهيونية المتخصصة في شراء الأراضي وتسهيل تدفق الأموال من الوكالة اليهودية إلى هذه المصارف، في المقابل قامت بإلغاء المصرف الزراعي العثماني الذي كان يقدم التمويل إلى المزارع الفلسطيني. [2]

- وجهت سلطات الانتداب السياسة الزراعية وفق منطق تحقيق الفائدة للخزينة البريطانية عبر زراعة منتجات محددة ذات طابع تصديري، وأضعفت فرص نمو زراعة المنتجات الأساسية، وقد كان ذلك واضحاً بالنسبة إلى تشجيع زراعة الحمضيات والتبغ والخضر، وتقليل زراعة القمح والحبوب.[3]

---

[1] أكرم عطوة، **الصعوبات التي عانى منها المزارع الفلسطيني في ظل حكومة الانتداب البريطاني** مرجع سابق.

[2] **الزراعة في فلسطين خلال الانتداب البريطاني حتى عام 1948**, مرجع سابق.

[3] أكرم عطوة، **الصعوبات التي عانى منها المزارع الفلسطيني في ظل حكومة الانتداب البريطاني**، مرجع سابق.

- في العام 1921 حصلت الحركة الصهيونية من الدولة الحامية بريطانيا، على إذن بإقامة مشروع كهربائي مائي لاستثمار مياه الأردن واليرموك وبحيرة طبرية. وفي العام 1936 أسست الوكالة اليهودية بالتعاون مع اتحاد العمال الصهيونيين شركة ميكوروت من أجل تحقيق مشاريع مائية في فلسطين. وقد استدعت المنظمة الصهيونية المهندس الزراعي" وولتر كلابي" الذي نشر العام 1944 اقتراحاته في كتاب بعنوان "**فلسطين أرض المياه**".[1]

وينبغي أن نذكر هنا أن فلسطين كانت بلداً منتجاً ومصدراً للقمح والشعير قبل الحرب العالمية الأولى، وأن الحبوب كانت تصدر منها إلى الأقطار الأوروبية ومصر وتركيا، لكنها تحولت خلال عهد الانتداب إلى بلد مستورد للقمح والطحين.[2] كما أن متابعة التطورات الزراعية في فلسطين في فترة الانتداب، تشير إلى أن القطاع الزراعي الفلسطيني اتسم بالتراجع وعدم الاستقرار نتيجة لتأثره بسياسات الانتداب البريطاني.

4.3 واقع القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة

قطاع الزراعة قد يكون أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لعب وما زال دوراً رئيسياً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني، وشكل القطاع الانتاجي الذي ساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني، واستيعاب جزء كبير من العاملين.

بالرغم من تراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من قرابة 40 % في أعوام السبعينات من القرن الماضي إلى ما يقارب 10 % في 2007، إلا أنها ما زالت أحد قطاعات التشغيل الأساسية، ويؤمن القطاع الزراعي فرص عمل لقرابة 40 % من مجموع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي حيث تشكل النساء 90 % من هذه النسبة.[3] وحسب أرقام

---

[1] وليد عربيد، المياه عامل استراتيجي في الصراع العربي-الإسرائيلي، موقع الجيش اللبناني، على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14614

[2] **الزراعة في فلسطين خلال الانتداب البريطاني حتى عام 1948**, مرجع سابق.

[3] صحيفة القدس الفلسطينية، مؤشرات أساسية على دور الزراعة والريف الفلسطيني في مكافحة الفقر والجوع، على الرابط التالي: http://www.alquds.com/news/article/view/id/113394

وزارة التخطيط الفلسطينية فإن قطاع الزراعة يساهم بما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي و20%من الصادرات، كما يوظف 15% من مجموع القوى العاملة.[1]

1.4.3 ميزات القطاع الزراعي الفلسطيني

تتميز الزراعة في فلسطين بجملة من الميزات النسبية تساهم في تعزيز دور ومكانة هذا القطاع، وقدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية والمعيشية، وتأمين حد أدنى من الحصانة لتجنب المجاعة، ومن هذه الميزات:

* تنوع الظروف المناخية السائدة (جبلية، غورية، ساحلية، صحراوية): وهو ما يوفر القدرة على الإنتاج الزراعي على مدار العام. ويساهم بتنوع المنتجات الزراعية، حيث يوجد في فلسطين أكثر من 100 نوع من المحاصيل الزراعية.

* الطابع العضوي والطبيعي للمنتج الزراعي الفلسطيني: بمعنى قدرتها على النمو بدون حاجة إلى مخصبات كيماوية، وخصوصا الأشجار المعمرة كالزيتون واللوزيات، واعتمادها على مياه الأمطار، وتحملها للجفاف. وما تتميز به هذه الزراعة من قدرة عالية على تشغيل الأيدي العاملة، الأمر الذي يعزز من قدرة القطاع الزراعي الفلسطيني على خلق فرص العمل، وتأمين الدخل الضروري للبقاء والصمود[2].

إن الزراعة في فلسطين تشكل أساسا هاما للعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالسياحة والصناعة الغذائية والتجارة، ولذلك فهي حاضرة في مجمل الاقتصاد الفلسطيني، هذا فضلا عن أنها تشكل محفزا ورافعة أساسية للتنمية الريفية الشاملة. ويشكل قطاع الزراعة الفلسطيني أحد أهم ركائز الاقتصاد في الأراضي المحتلة، وقد اثبت أنه من أهم القطاعات المؤثرة في نمو وانتعاش الاقتصاد الفلسطيني.[3]

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط الفلسطينية، **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 – 2010**, ص 102

[2] معهد الأبحاث التطبيقية– القدس/أريج، **واقع القطاع الزراعي الفلسطيني**،بيت لحم، فلسطين،2007, ص 4– 5

[3] البنك الدولي2006, **West Bank and Gaza Economic Update and Potential Outlook**

على الرابط التالي:
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WBGEconomicUpdateandPotentialOutlook.pdf

وقد ساهمت الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات السلعية، حيث استقرت حصتها عند 22% تقريباً بعد العام 1996، وتتركز معظم التجارة في المنتجات الزراعية مع طرف واحد فقط هو الجانب الإسرائيلي، وكمؤشر على ذلك فقد شكلت الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل خلال العام 1997 حوالي 91 % من مجموع الصادرات، كما بلغت نسبة الواردات الزراعية منها في نفس العام حوالي 93%.[1]

وبذلك تصبح إسرائيل المستورد الأساسي للمنتجات الزراعية الفلسطينية إضافة إلى بعض الدول العربية والأوروبية، كما أنها المورد الأساسي أيضا للمنتجات الزراعية التي تنقص الفلسطينيين، وقد أدى التحكم الإسرائيلي في المعابر الحدودية إلى تذبذب مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية، والتي تبقى مرتهنة عموما بالرضا الإسرائيلي.[2]

2.4.3 الخصائص الزراعية للضفة الغربية والقطاع

تقسم الأراضي الفلسطينية من حيث الخواص الزراعية إلى 5 مناطق هي:

- المنطقة الساحلية (قطاع غزة) وهي مناطق خصبة يتراوح معدل سقوط الأمطار السنوي فيها ما بين 350– 400 ملم، والنمط المحصولي السائد فيها هو الحمضيات والخضار والفواكه.

- المنطقة شبه الساحلية: وتشمل أراضي كلاً من جنين وطولكرم وقلقيلية في شمال الضفة الغربية. وتتميز هذه المنطقة بكميات أمطار عالية نسبيا مقارنة مع المناطق الجغرافية الأخرى، ويتراوح معدل الأمطار السنوي في هذه المنطقة ما بين 400 إلى 700 ملم. وتمتد هذه المنطقة لمسافة 60كم طولاً وبعرض يتراوح من 3–12كم (تتسع شمالاً وتنحصر كلما اتجهنا جنوباً). وتبلغ مساحتها حوالي 400 ألف دونم، وتمتاز بالزراعة المروية مثل الحمضيات والخضار في الصيف وتزرع المحاصيل الحقلية في معظم الأراضي الزراعية لهذه المنطقة شتاءً.

---

[1] نصر عبد الكريم، خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، على الرابط: http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=iqtsad17

[2] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/ اريج، **واقع القطاع الزراعي الفلسطيني**، 2007, ص 27.

- منطقة المرتفعات الوسطى: وهي المنطقة الأكبر مساحة في الضفة الغربية، وتصل إلى حوالي 3.5 مليون دونم، وتمتد من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً بطول حوالي 120 كم وعرض يتراوح من 10–30كم. طبيعة أراضي هذه المنطقة جبلية ومعدل الهطول السنوي للأمطار فيها يتراوح ما بين 300– 600 ملم. وتبلغ مساحة أراضيها الزراعية حوالي مليون دونم، يزرع نصفها تقريبا بالمحاصيل الحقلية، والباقي بالأشجار المثمرة وخصوصاً الزيتون، والذي يستحوذ على ما يقارب 80%، أما في منطقة بيت لحم والخليل فيزرع حوالي 100 ألف دونم بالعنب والبرقوق.

- منطقة المنحدرات الشرقية: تمتد هذه المنطقة شبه الجافة من شرقي لواء جنين شمالاً إلى حدود البحر الميت جنوباً ومن ثم المناطق الغربية للبحر الميت على طول 5–10كم. ويتراوح عرض هذه المنطقة من 10–20كم. وتبلغ مساحة أراضيها حوالي 1,5 مليون دونم، ويصل معدل الهطول المطري فيها إلى اقل من 250ملم، وتعتبر منطقة مراعي طبيعية، وقد تعرضت معظمها إلى المصادرة والإغلاق الإسرائيلي خصوصا أنها تشرف على منطقة وادي الأردن.

- منطقة وادي الأردن: تمتد هذه المنطقة غرب نهر الأردن من منطقة بردلة شمالاً (حدود عام 67) إلى شمال البحر الميت جنوبا، وبطول يصل إلى70كم، وعرض يتراوح ما بين 1–12كم، ومساحتها حوالي 400 ألف دونم. تقع المنطقة تحت مستوى البحر بمعدل 200–300متر، مما يجعلها تمتاز بمناخ حار صيفاً ودافئ شتاء، ومعدل الهطول المطري السنوي فيها يقل عن 150 ملم. وهي أراضي زراعية خصبة، ولقلة الأمطار فإنها تعتمد على الري من المياه الجوفية لبعض الآبار، وعلى مياه الينابيع والأمطار المنسابة من المنحدرات الشرقية. بلغت مساحة الأراضي المستغلة زراعياً فيها حتى عام 1967 حوالي 200 ألف دونم، وانخفضت حالياً إلى حوالي 90 ألف، وأسباب هذا التناقص عديدة وأهمها: مصادرة الاحتلال لمساحات كبيرة منها، والنقص في المياه، ويستغل المزارعون الفلسطينيون حوالي40

ألف دونم، فيما تتم زراعة 50 ألف دونم أخرى من قبل المستوطنين الإسرائيليين. ويزرع في هذه المنطقة مزروعات في غير موسمها، مثل الخضار والموز.[1]

3.4.3 المعطيات الزراعية الأساسية في الضفة الغربية والقطاع

تبلغ مساحة الضفة الغربية والقطاع حوالي 6,020 كم2,[2]وتبين وزارة الزراعة الفلسطينية أن مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ حوالي1834 ألف دونم، منها 1523 ألف دونم زراعة بعلية في الضفة الغربية، و68 ألف دونم زراعة بعلية في غزة، بالإضافة إلى 127 ألف دونم مروي في الضفة الغربية، و117 ألف دونم مروي في غزة.[3]

كما تشير نتائج التعداد الزراعي الأخير في العام 2010 إلى أن نسبة الأراضي المزروعة في الضفة الغربية تصل إلى 15.7% من مجمل مساحة الضفة الغربية، وتصل إلى 21 % من مساحة قطاع غزة البالغة 365كم2.[4]

تعتبر الزراعة البعلية النمط الإنتاجي السائد من حيث المساحة، وتحتل حوالي 87% من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية والقطاع، ورغم ذلك فهي لا تساهم إلا ب 23% فقط من حجم الإنتاج النباتي، في حين تحتل الزراعة المحمية 2.3% من الأراضي الزراعية، وتصل إنتاجيتها إلى 47% من الإنتاج النباتي، وتحتل الزراعة المكشوفة حوالي 11% من المساحة الزراعية وتساهم بما نسبته 30% من الإنتاج النباتي.[5] وتجدر الملاحظة هنا إلى أن

---

[1] غازي الصوراني، المسألة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2006, على الرابط: www.ahewar.org/debat/files/40243.doc, انظر أيضا: الموارد الطبيعية للقطاع الزراعي، بدون كاتب، على الرابط:http://www.alburayj.com/geo%20zer%20mawared.htm

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد الزراعي، 2006/3/30, رام الله – فلسطين. على الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Land_a.pdf

[3] – السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الزراعة، الإستراتيجية الزراعية، على الرابط التالي: http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat_id=18

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد الزراعي،2010م**، رام الله– فلسطين، ص24

[5] معهد الأبحاث التطبيقية–القدس/ أريج، **واقع القطاع الزراعي في فلسطين**، ص 4.

التقنيات الإنتاجية الحديثة لها دور هام في زيادة الإنتاج الزراعي بصورة كبيرة جدا، وبالتالي التغلب على مشكلات نقص الأرض الزراعية، ونموذج الزراعة المحمية يشكل حافزا قويا لهذا التوجه، حيث أن ما نسبته 2.3% من الأرض تنتج حوالي نصف الإنتاج الزراعي. مع العلم أيضا أن الزراعة المحمية تستهلك كميات أقل من المياه لأن مقدار التبخر محدود جدا.

عدا عن الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، هناك المراعي وتشكل 11%، والأراضي السكنية والتي تشكل 8%، والأراضي الجرداء تشكل 15%(وهي مناطق تستحوذ عليها سلطات الاحتلال باعتبارها أراضي دولة، وتمنع الاقتراب منها)، ومقالع حجارة البناء وكسارات الصخور تشكل 0.4%، والمستوطنات الإسرائيلية 3.4%، والمناطق المغلقة عسكرياً من الاحتلال الإسرائيلي 18%، والقواعد الإسرائيلية العسكرية أكثر من 2%، والمحميات المغلقة(إسرائيليا) وتزيد عن 12%.[1] وهذه الأرقام تبين الدور المحوري الذي يلعبه الاحتلال على صعيد تخريب الأرض الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية.

4.4.3 الأراضي المصادرة

تظهر إحصائية أصدرها مركز أريج، ونشرتها وزارة الإعلام الفلسطينية في رام الله مساحات الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تعرضت للمصادرة لإقامة المستوطنات، والقواعد العسكرية الإسرائيلية، والطرق الالتفافية، والحواجز التي تفصل مناطق الضفة بعضها عن بعض، ولإقامة الجدار الفاصل. كما تظهر مساحات الأراضي التي سيطرت قوات الاحتلال عليها بحجج مختلفة، ككونها أراضي دولة، أو لأهداف عسكرية أمنية، ومنعت الفلسطينيين من استخدامها، ومساحات الأراضي التي عزلها الجدار شرقي الضفة الغربية وغربها.

[1] نصر عبد الكريم، **خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية**، مرجع سابق.

جدول (1): الاستيطان في الضفة الغربية حقائق وارقام حتى نهاية 2007

عدد المستوطنات الإسرائيلية	207 مستوطنة
إجمالي عدد المستوطنين الإسرائيليين	أكثر من 500 ألف مستوطن
مساحة المستوطنات الإسرائيلية بمخططاتها الهيكلية	453 كم^2
عدد البؤر الاستيطانية الإسرائيلية	217 بؤرة
طول الطرق الالتفافية الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية	ما يقارب ألـ 800 كم
مساحة وعدد القواعد العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية	أكثر من 210 قاعدة (38 كم^2)
عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية	576 حاجز
مساحة الأراضي العسكرية الإسرائيلية المغلقة في الضفة الغربية	990 كم^2
طول الجدار الفاصل في الضفة الغربية	725 كم
مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة وراء الجدار الفاصل داخل منطقة العزل الغربية	555 كم^2 (9.8% من مساحة الضفة الغربية)
عدد المستوطنات الإسرائيلية في منطقة العزل الغربية	103 مستوطنة
عدد المستوطنين القاطنين في مستوطنات منطقة العزل الغربية	408,000 مستوطن
مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة في منطقة العزل الشرقية	1664 كم^2 (28% من مساحة الضفة الغربية)
عدد المستوطنات الإسرائيلية في منطقة العزل الشرقية	42 مستوطنة
عدد المستوطنين القاطنين في مستوطنات منطقة العزل الشرقية	12,000 مستوطن
عدد المعابر على طول الجدار وحول القدس	18
عدد الأنفاق القائمة وقيد الإنشاء	25
المساحة التي صادرتها إسرائيل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000	أكثر من 600 ألف دونم
منطقة أمنية تحت السيطرة الإسرائيلية على طول الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة	61 كم^2 (17% من مساحة غزة)

المصدر: وزارة الإعلام الفلسطينية، الاستيطان في الضفة الغربية،2009, موقع وزارة الإعلام على الرابط: http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=93

5.4.3 إحصاءات الثروة الحيوانية

تظهر نتائج التعداد الزراعي الأخير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه بالنسبة إلى الثروة الحيوانية فقد بلغ عدد الأبقار التي تم تربيتها في الضفة الغربية وقطاع غزة 34,097 رأسًا، منها: 72% في الضفة الغربية. وتشير النتائج أن عدد رؤوس الضأن التي تم تربيتها بلغ 568,287 رأسًا، منها89 % في الضفة الغربية، و الباقي في قطاع غزة. فيما بلغ عدد رؤوس الماعز التي تم تربيتها220,085 رأسًا، منها95 % في الضفة الغربية. وبلغ عدد رؤوس الجمال التي يتم تربيتها 1,525 رأسًا، منها49% في الضفة الغربية و % 51 في قطاع غزة. أما مزارع الدواجن، فقد بلغ عدد أمهات الدجاج اللاحم 402,623 طير، وبلغ عدد الدجاج اللاحم 33,270,609 طير، وبالنسبة للدجاج البياض فقد بلغ عددها 1,601,941 طير، فيما بلغ عدد طيور الحبش 533,130 طير، وذلك خلال العام 2010. فيما بلغ عدد خلايا النحل38,216 خلية، 76 % منها في الضفة الغربية، و24 % في قطاع غزة.[1] وهذه الاحصاءات تظهر وبوضوح محدودية أعداد الحيوانات التي يتم تربيتها في الضفة الغربية والقطاع, وأن الامكانية موجودة لمضاعفة هذه الأعداد.

6.4.3 الحيازات الزراعية

يبلغ عدد الحيازات الزراعية (الحيوانية والنباتية) في الضفة الغربية وقطاع غزة 111,310حيازة، منها 90,908 حيازة في الضفة الغربية، و20,402 حيازة في قطاع غزة خلال العام الزراعي.2010/2009

أما بالنسبة للحيازات النباتية فقد بلغ عددها 79,175حيازة، أما الحيازات المختلطة والتي تجمع ما بين الحيوانية والنباتية، فبلغ عددها17,894 حيازة، في المقابل بلغ عدد الحيازات الحيوانية14,241 حيازة.[2]

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011, **التعداد الزراعي 2010**، رام الله – فلسطين، ص13.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي2011 رقم 12** , رام الله- فلسطين، ص20-21.

تتسم ملكية الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة بكونها فردية أو عائلية، والزراعة تمارس من خلال صغار المزارعين أنفسهم وأفراد عائلاتهم، أي أن العمل الزراعي عائلي، ولا يتم استخدام أيدي عاملة زراعية إلا في بعض المواسم مثل الزراعة والقطف، والحيازات الزراعية عموما صغيرة المساحة. ويبدو أن صغر الحيازات الزراعية وتفتتها يعود إلى نظام الميراث والذي يعمل على توزيع التركة بين الورثة.

إن نظام حيازة الأراضي في مجتمعنا يفرز العديد من الإشكاليات، حيث أن صغار المزارعين لا يستطيعون استغلال أراضيهم بصورة كاملة نظراً لصغر مساحة الحيازات، والتي تحد من استخدام الأساليب التكنولوجية والآلات الزراعية. وفي الجانب المقابل فإن كبار المالكين لا يستطيعون زراعة أراضيهم بأنفسهم لعدم توفر أيدي عاملة ومصادر مالية.

وحسب أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2011 فإن 58% من الحيازات الزراعية في فلسطين هي حيازات صغيرة، ويتراوح معدل مساحتها ما بين 1–10 دونم. وأن 26% من الأراضي الزراعية تصل مساحتها ما بين 11–40 دونما، و9,5% تصل معدل مساحتها ما بين 41–50 دونما، و8,1% من الحيازات الزراعية تزيد مساحتها عن51 دونما.[1]

7.4.3 مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي

تبين أرقام وزارة الزراعة الفلسطينية أن القطاع الزراعي يلعب دوراً هاماً في توفير الغذاء حيث يقوم بتوفير ما نسبته 91%، 90%، 61%، 35% من الخضار واللحوم البيضاء، الحليب، اللحوم الحمراء على التوالي، فالقطاع الزراعي يغطي متطلبات الفلسطينيين من معظم الخضار مع توفر فائض للإنتاج، أما بالنسبة للفواكه، فبشكل عام ما زال القطاع الزراعي غير قادر حتى الآن على تلبية الاستهلاك المحلي، والذي يتم عبر الاستيراد من إسرائيل أساسا.[2]

---

[1] معهد الأبحاث التطبيقية–القدس/ أريج، **واقع القطاع الزراعي في فلسطين**، ص14

2 السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الزراعة، **الإستراتيجية الزراعية**، مرجع سابق.

ويستورد الفلسطينيون حوالي70% من حاجتهم من الجزر، و60% من الشمام، و90% من الثوم، و95% من الأجاص، و30% من الجوافا، و63% من البلح، و95% من التفاح، و80% من البطيخ، و30% من البطاطا، و36% من البصل، و70% من الموز. كما يستوردون 28% من منتجات الألبان، و51% من العسل، و70% من السمك.[1]

وبالنسبة للقمح، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي تتذبذب من سنة إلى أخرى، وتتراوح ما بين 10%-15% وذلك حسب كميات المياه الساقطة في كل موسم، وذلك لاعتماد القمح وسائر المحاصيل الحقلية على مياه الأمطار.[2] أما مساحة الأرض الزراعية المزروعة بالقمح فقد وصلت إلى 11% من مجمل المساحة المزروعة، وبلغت202 ألف دونم، أنتجت حوالي 40 ألف طن، وذلك في احصائية صدرت عام 2007م.[3]

ويبدو لنا من خلال هذه المعطيات توفر فرصة كبيرة للقطاع الزراعي للانطلاق في مشروعات كبرى لانتاج الفواكه والعسل وتربية الحيوانات لانتاج اللحوم والحليب, وتسويق هذه المنتجات محليا.

8.4.3 معدل إنتاجية الأرض الزراعية

يبدو التفاوت واضحا في إنتاجية الدونم الواحد من الأرض الزراعية ما بين الزراعة البعلية والمروية، وأيضا بين الزراعة المحمية والمكشوفة، فإنتاجية دونم واحد من القمح – المروي بماء المطر– تصل إلى 164كغم، أما المحاصيل الحقلية والعلفية كالحمص والفول والبيقيا والعدس فلا تصل إلا إلى: 80كغم/دونم. في حين أن إنتاجية دونم واحد من البيوت

[1] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج، **واقع القطاع الزراعي الفلسطيني**، ص 33-34

[2] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار/ بكدار، **مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني**، ص9.

[3] فتحي سروجي وحنين غزاونة،**المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس، رام الله– فلسطين،2009،ص36.

البلاستيكية تصل إلى 25.5 طن من الخضروات في السنة. أما الخضروات المروية المكشوفة فتنتج ما معدله 730كغم / دونم سنويا.[1]

وهذه المعطيات تظهر ضرورة توفير الموارد للبدء بانتاج زراعي كثيف معتمد على التكنولوجيا, وهو الامر الذي يساهم في توفير مساحات كبيرة من الارض الزراعية وتحويلها الى استخدامات جديدة.

9.4.3 العمالة الزراعية

تبين نتائج الإحصاء الزراعي إلى أن إجمالي عدد العاملين في الحيازات الزراعية بلغ 292,031 عامل، منهم أكثر من 94% عمالة من أفراد الأسرة بدون أجر، والباقي عمالة زراعية دائمة بأجر وذلك خلال العام الزراعي2010. كما تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن ما نسبته 11% تقريبا من العمالة الفلسطينية تعمل في مجال الزراعة.[2] في حين أن عدد العاملين وصل إلى ما يزيد عن 15% في الأعوام ما بين 2002-2005.[3]

وبلغ عدد الحيازات الزراعية(النباتية والحيوانية) التي تشكل مصدر الدخل الرئيسي للأسرة 21,077 حيازة، منها 73.5% في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة، فيما بلغ عدد الحيازات الزراعية التي تربي أسماك في برك 472 حيازة، منها51 % في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة.[4]

وقد أشارت المعطيات الإحصائية في 2006/2005 بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة للعاملين الريفيين وتحديدا لفئة الشباب أعلى من مثيلاتها في المدن والمخيمات، فقد بلغت في الريف 35 % مقابل 33% في المدن و 4% في المخيمات، وكذلك الحال بالنسبة للإناث،

---

1 معهد الأبحاث التطبيقية، **واقع القطاع الزراعي الفلسطيني**، ص36.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2008**, رام الله- فلسطين، ص 36.

[3] معهد الأبحاث التطبيقية، **واقع القطاع الزراعي الفلسطيني**، ص 29

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد الزراعي 2010**، رام الله – فلسطين، 2011, ص14

حيث بلغت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة في الريف في 2008 قرابة 19 %، في حين أن هذه النسبة في المدن لم تتجاوز 14 %. كما ويحتضن الريف الفلسطيني 47 % من سكان الضفة الغربية و5 % من سكان قطاع غزة.[1]

ان هذه المعطيات تبين ان القطاع الزراعي– برغم كل التشويه الذي تعرض له –ما زال يشكل القطاع الاكثر قدرة على امتصاص الطاقات الفلسطينية الانتاجية,وبالتالي فهو قادر على دعم صمود الشعب فوق أرضه.

10.4.3 مساهمة الزراعة في الصمود

تمتلك الزراعة بشكل عام قدرات على التشغيل تعادل أضعاف ما تمتلكه القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبذلك فهي تشكل إحدى الخيارات الهامة أمام الفلسطينيين للصمود والبقاء وامتصاص صدمات الفقر والجوع، وقد ظهر هذا الأمر جليا عندما لجأت أعداد كبيرة من الأسر الفلسطينية في بداية الانتفاضة الأولى، ثم الانتفاضة الثانية، إلى العمل الزراعي باعتباره أحد الإجراءات الهامة للصمود، كما أن التجربة التاريخية الفلسطينية في المائة سنة الماضية أثبتت أن الزراعة في فلسطين قد تمكنت من تحقيق نوع من الأمان الغذائي، بحيث تمكن الفلسطينيون من الصمود في وجه الاستعمار البريطاني والهجمة الصهيونية والبقاء ولو بالحد الأدنى من المقومات.

وفي هذا السياق تشير المعطيات الإحصائية بأن نسبة الفقر بين سكان الريف عموما والأطفال على وجه التحديد هي أقل من مثيلاتها في المواقع الحضرية (المدن) والمخيمات، حيث بلغت 35% مقابل 42% في المدن و52% في المخيمات، وهذا بالرغم مما أصاب هذا القطاع من تشويه. وبهذا فإن القطاع الزراعي يشكل الملاذ الأخير للفئات والطبقات الشعبية الفقيرة ومحدودة الدخل.[2]

---

[1] صحيفة القدس الفلسطينية، مؤشرات أساسية على دور الزراعة والريف الفلسطيني في مكافحة الفقر والجوع، على الرابط التالي: http://www.alquds.com/news/article/view/id/113394

[2] صحيفة القدس الفلسطينية، **مؤشرات أساسية على دور الزراعة والريف الفلسطيني في مكافحة الفقر والجوع**، مرجع سابق.

ومن الواضح أن عدد العاملين في الزراعة، يرتبط بشكل أساسي وطردي بالإغلاقات الإسرائيلية ومنع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، حيث كان القطاع الزراعي المستوعب الأساسي لهؤلاء العمال. أما بالنسبة لإنتاجية العاملين في الزراعة، فهي أدنى معدل للإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني ككل، وقد تميز القطاع الزراعي بظاهرة العمل المنزلي، أي أن يكون العاملون من أفراد العائلة وأصحاب العمل الذين لا يتقاضون أجراً، ما يعني أن هذا القطاع يوفر فرص عمل للأشخاص الذين تقل فرصهم في الحصول على عمل بأجر.[1]

11.4.3 الموارد المائية

بالنسبة للموارد المائية الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، فتقدر كمية الأمطار المتساقطة سنوياً 2410 مليون متر مكعب، منها 2300 مليون متر مكعب في الضفة، و110 مليون متر مكعب في غزة، وهي المصدر الرئيسي لتغذية المياه الجوفية. وتقدر الكمية الجارية للمياه في الجداول وخاصة في فصل الشتاء بـ 144 مليون متر مكعب، وتمنع إسرائيل المزارعين الفلسطينيين من الاستفادة منها حيث تتجه معظمها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. أما حوض نهر الأردن فتبلغ كمية المياه فيه 1600مليون متر مكعب، ويمنع الفلسطينيون من الاستفادة منها، وتستخدم إسرائيل حوالي 1300مليون متر مكعب منها. وتبلغ التغذية الجوفية للضفة الغربية والقطاع 635 مليون متر مكعب، ويقدر بأن كمية المياه المسموح بها للفلسطينيين لمختلف أنواع الاستخدامات تتراوح بين 215–235 مليون متر مكعب فقط، مما يؤثر سلبا على التطور الزراعي والصناعي في الضفة الغربية والقطاع، وهو ما يعني بأن إسرائيل تستحوذ على أكثر من 80% من المياه الفلسطينية في الضفة الغربية.[2]

---

[1] نصر عبد الكريم، **خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

12.4.3 التراجع في دور القطاع الزراعي الفلسطيني الإنتاجي

تؤكد التجربة العالمية في الحقل التنموي على أهمية دور الزراعة كقطاع إنتاجي هام لتحقيق أهداف خطط التنمية المختلفة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وفي المقدمة منها مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، والمؤسسات الدولية الاقتصادية والتنموية تعترف بهذا الدور من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، وهو ما تثبته التجارب العالمية التنموية الناجحة، والتي بينت ما للزراعة من دور حيوي في مجمل دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن الواقع يشير إلى أن هذا القطاع الفلسطيني يتراجع وبصورة حادة لها انعكاساتها الخطيرة على الأمن الغذائي، وعلى تعميق حالة التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، وفي ازدياد معدلات البطالة، بالنظر إلى أن هذا القطاع له أهمية كبيرة في استيعاب الطاقات العاملة إذا تم الاهتمام به.

ويبرز هذا التراجع بشكل حاد وخطر منذ عام 1994 إلى اليوم، أي بعد قدوم السلطة الفلسطينية، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 وما قبل ذلك، أصبحت مساهمته لا تتجاوز 10 % في الاعوام 2006-2005.[1] ويرى البعض أن التدهور الذي حدث للزراعة، قد سبق الانتفاضة الأولى عام 1987م بفترة، حيث تحول الكثير من العمال الزراعيين إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، كما تحول الاستثمار والاهتمام من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والتجارة والخدمات، وذلك نتيجة لتدني العائد من الزراعة[2].

ويبين أسامة نوفل إلى أن الإحصائيات تشير إلى انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي بشكل ملحوظ، حيث بلغت في منتصف السبعينيات نحو 37%، انخفضت عام

---

[1] غازي الصوراني، المسألة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=38441

[2] أسامة نوفل، القطاع الزراعي الفلسطيني"تحليل للمؤشرات", مركز التخطيط الفلسطيني، على الرابط: http://www.oppc.pna.net/mag/mag7-8/new_page_1.htm

1994 إلى 13%، ثم ازدادت انخفاضا عام 1999 لتصل إلى 6,5%. وان الزراعة قد لعبت سابقا دوراً رئيسياً في التجارة الخارجية، حيث بلغت نسبة الصادرات الزراعية إلى مجمل الصادرات السلعية عام 1981 نحو 40%، ثم أخذت في الانخفاض تدريجياً حتى بلغت عام 1999 ما نسبته 8%.[1]

وتلقي وزارة الزراعة في السلطة الفلسطينية باللوم على الاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بتذبذب مساهمة الزراعة في الناتج القومي الفلسطيني، والذي تظهره أرقامها على أنه "ساهم في الاقتصاد الوطني في عقد السبعينات بحوالي 37% في الناتج المحلي الإجمالي، ثم تناقصت هذه المساهمة في الثمانينات إلى حوالي 22% نتيجة للسياسات الإسرائيلية الموجهة، ومنها تشجيع العمل داخل الخط الأخضر، وإغراق الأسواق الفلسطينية بفائض المنتجات الزراعية الإسرائيلية، بالإضافة إلى احتكار تداول وتجارة مستلزمات الإنتاج الزراعي، إلا أن مساهمة هذا القطاع بلغت ذروتها في عام 1992 حيث بلغت حوالي 40% وذلك بسبب فقدان العديد من الفلسطينيين لأعمالهم في دول الخليج وإسرائيل وتحولهم للعمل في القطاع الزراعي"[2].

إلا أن العديد من الباحثين في مجال التنمية يوجهون إصبع الاتهام نحو السلطة الفلسطينية، ويحملونها مسؤولية كبيرة عن واقع التراجع الحاد، وذلك بسبب سياساتها التنموية التي ركزت على القطاعات الخدمية، ولم تقم برعاية المزارع الفلسطيني المستهدف من الاحتلال الإسرائيلي، بل وساهمت سياساتها في إفقاره. فغياب الخطط التنموية الزراعية الجادة أسهم في تحول القطاع الزراعي إلى قطاع غير مجدي اقتصاديا للمزارعين الفلسطينيين، وبالتالي ابتعد الكثير منهم عن العمل الزراعي، كما أن سياسات السلطة الفلسطينية عمقت من ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي بدلا من العمل على فك هذه العلاقة.[3]

---

[1] أسامة نوفل، **القطاع الزراعي الفلسطيني"تحليل للمؤشرات"**, مرجع سابق.

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الزراعة، **الاستراتيجية الزراعية**، مرجع سابق.

[3] انظر في هذا المجال: خليل نخلة، **فلسطين وطن للبيع**، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط1, 2011. أيضا: عادل سمارة، **التنمية تحت الحماية الشعبية**، المشرق للدراسات الاقتصادية والتنموية، رام الله، فلسطين. و: جورج كرزم، التحرر من تحكم الاحتلال الإسرائيلي في عملية إطعامنا وتجويعنا، مجلة آفاق البيئة والتنمية، على الرابط: http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue7/main_topic/topic1.htm

5.3 مشكلات القطاع الزراعي الفلسطيني

المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غـزة فـي الواقع عديدة ومنوعة ومركبة، وهي في معظمها أسباب مترابطة، وإن كان يحلـو للعديـد مـن الباحثين والسياسيين اختصار هذه المشاكل وربطها بالاحتلال الإسرائيلي. إلا أن الواقع يشير إلى أنه برغم أن الاحتلال الصهيوني يخوض حربا مفتوحة ضد الأرض والزراعة الفلسطينية، فـإن مشكلات القطاع الزراعي الذاتية خطيرة جدا، ولها دور كبير لا يقل عـن دور الاحـتلال فـي تراجع هذا القطاع الحيوي المركزي.

سنعرض هنا باختصار هذه المشاكل، لنعود ونفصل في الصفحات القادمة أهمهـا، مـع بيان الخلفيات والتداعيات المترتبة عليها.

1- المشاكل والمعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي وتتمثل في الأمور التالية:

أ- عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية عبر سلسلة من الخطوات المنهجيـة مثل:

- مصادرة الأراضي.
- إغلاق جزء كبير من الأرض الفلسطينية واعتبارهـا منـاطق عسـكرية يحظـر دخـول الفلسطينيين لها.
- إقامة المستوطنات والتي استحوذت على مساحات كبيرة من الضفة الغربية.
- شق الطرق الالتفافية للمستوطنات، وهي طرق طويلة وواسعة، واقتطعت مساحات واسـعة من أراضي الضفة الغربية.
- السيطرة الكاملة على مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية.

- إنشاء الجدار الفاصل على أراضي الضفة الغربية، وما نجم عنه من صعوبات وعزل للأراضي الزراعية، وتدمير للزراعة والبنية التحتية، ومنع الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية.

- قلع الأشجار، وتجريف الأرض الزراعية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، وهو ما أدى إلى ارتفاع كلفة نقل المنتجات الزراعية، فقد ارتفعت أجور نقل هذه المنتجات بنسبة 40% بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية، واضطرار المزارعين إلى سلوك طرق بديلة.[1]

ب- الدعم المكثف للمزارعين الإسرائيليين والمستوطنين، مما جعل منافسة المزارع الفلسطيني في السوق محدودة ومقتصرة على بعض السلع المستهلكة للمياه بشراهة، والتي تحتاج عمالة كبيرة، وإغراق السوق الفلسطيني بالسلع الزراعية الإسرائيلية المدعومة[2].

ج- استغلال الأيدي العاملة الزراعية الفلسطينية للعمل في المزارع الصهيونية بأجور رخيصة، ولكنها عالية بالمقارنة مع مستوى الأجور في الضفة الغربية.

د- التحكم في سعر مستلزمات الإنتاج الزراعي كالمبيدات والأسمدة والميكنة، والتي قد لا يستطيع المزارع الفلسطيني شراؤها إلا بأسعار عالية جدا، وهو الأمر الذي سيرفع من كلفة الإنتاج الزراعي، والى محدودية الأرباح المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إسرائيل تشكل المصدر الأساسي لشراء هذه المستلزمات.[3]

هـ- عدم اهتمام الاحتلال بتطوير البنية التحتية والخدمات الزراعية المساندة. بل والعمل على تدمير هذه البنية من خلال الاستهداف المنظم لها.

و- الحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المحافظات الفلسطينية من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة ، إضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما أدى إلى

---

[1] معهد الأبحاث التطبيقية، **واقع القطاع الزراعي الفلسطيني**، ص43.

[2] وزارة الزراعة الفلسطينية، **الإستراتيجية الزراعية**، مرجع سابق.

[3] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، النشاط الزراعي في فلسطين، على الرابط: http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z10

ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق الزراعي، وانخفاض في أسعار السوق المحلية للإنتاج الزراعي[1].

2- المشاكل ذات العلاقة بالموارد والطبيعة والبيئة، وتتمثل بالأمور التالية:

أ- محدودية المياه والأراضي الزراعية وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى.

ب- انجراف التربة وتدهور خواصها وتدني إنتاجيتها.

ج- الاستعمال غير السليم للكيماويات، وبشكل خاص المبيدات.

د- تدهور نوعية المياه المستعملة في الري بسبب الضخ الزائد.

هـ- تدهور الغطاء النباتي ومواطن الأحياء البرية النباتية والحيوانية.

و- الزحف العمراني، والتوسع في الإنشاءات على حساب الأرض الزراعية.

ز- مشكلة الجفاف بسبب تذبذب الأمطار، مما يؤثر على الزراعة البعلية، كما تؤثر الأمطار على المخزون المائي الجوفي من المياه العذبة.

3- المشاكل والمعوقات الفنية:

وهي مشاكل متعلقة بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية، والمعبرة عن قلة الاهتمام الرسمي بالقطاع الزراعي وتطويره، وهي تساهم بفعالية في ضعف هذا القطاع الحيوي وتراجعه المستمر، ومن أهم هذه الإشكاليات:

أ- ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية، وعدم تأهيل محطات التجارب بدرجة كافية، والنقص الحاد في وجود المختبرات والمعدات والأجهزة اللازمة، بالإضافة إلى نقص الباحثين المدربين لتغطية المجالات الزراعية المطلوبة.

---

[1] معهد الأبحاث التطبيقية، **واقع القطاع الزراعي الفلسطيني**، ص43.

ب- محدودية إمكانية جهاز الإرشاد ووقاية النبات والخدمات البيطرية.

ج- ضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي.

د- ضعف أنشطة التصنيع الزراعي والغذائي.

هـ- قلة البيانات والمعلومات المتوفرة حول الزراعة وتضاربها في بعض الأحيان.

و- ضعف القدرات الفنية الزراعية عموما، والاستعمال العشوائي للمبيدات الكيماوية.

ز- مشكلة الأمراض النباتية والتي تسبب أضراراً و خسائر تقدر بـ 30% من قيمة المنتج الزراعي، وقد تصل أحياناً إلى خسارة المحصول بأكمله، وتتطلب هذه الأمراض استخدام المبيدات التي يتحكم فيها الاحتلال، وقد تظهر أنواع جديدة من الأمراض لها قدرة على التكيف مع المبيدات مما يلحق خسائر فادحة بالزراعة.[1]

ح- مشكلة التسويق والتي تعتبر من أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي، حيث يوجد تخلف في عمليات الفرز والتغليف والتعبئة، وضعف في إمكانيات التخزين والتبريد، ووجود منافسة قوية من المنتج الإسرائيلي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وغياب المؤسسات التسويقية، مع تحكم الاحتلال في عملية التسويق.[2]

ط- غياب التخطيط الوطني للقطاع الزراعي بشكل كامل.

4- المشاكل والمعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي:

وهي تعود للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يحياها المجتمع الفلسطيني، وتعمل على تعميق الخلل في القطاع الزراعي، خصوصا في ظل غياب محاولات جدية لحل هذه الإشكاليات التي تزداد وتتراكم مع مرور الوقت، ومن أهمها:

---

[1] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، **النشاط الزراعي في فلسطين**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

أ- صغر وتشتت الحيازات الزراعية وشيوع ملكيتها مما يقلل من الكفاءة الإنتاجية.

ب- قلة العائد من الزراعة، وارتفاع عنصر المخاطرة مما أدى إلى عزوف الكثيرين عن العمل في هذا القطاع، بالإضافة إلى قلة الاستثمارات الزراعية.[1]

ج- عدم وجود نظام للتمويل الزراعي والريفي، حيث تحتاج الأرض الزراعية إلى رؤوس أموال كبيرة لا يستطيع المزارع توفيرها، نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وأشتال ومياه ومبيدات وميكنة وأيدي عاملة.[2]

د- ضعف العمل الجماعي والتعاوني المنظم.

5- المشاكل والمعوقات المؤسسية والتشريعية:

وهي مشاكل تتحمل السلطة الفلسطينية حاليا مسؤولية أساسية فيها، حيث أن هناك العديد من القوانين المتوارثة من فترات الحكم السابق ما زالت فعالة، وهي قوانين متضاربة ومتعارضة ولا تتلاءم مع واقع القطاع الزراعي الفلسطيني، كما أن غياب التخطيط الوطني الشامل للقطاع الزراعي بحجة أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد سوق حر، يساهم في غياب أي دور للمؤسسات الفلسطينية الرسمية في حماية الزراعة والمزارعين وتعويضهم ومساعدتهم. ومن أهم هذه الإشكاليات:

أ- عدم ملائمة القوانين والتشريعات الزراعية للواقع الموجود.

ب- التضارب والازدواجية بين المؤسسات ذات العلاقة في القطاع الزراعي وضعف قدراتها، وهذا الأمر يشمل المنظمات والجمعيات الأهلية، وأيضا المؤسسات الحكومية.

ج- عدم وجود نظام للتأمين الزراعي وتعويض المزارعين ضد الكوارث الطبيعية.

---

[1] غازي الصوراني، **المسألة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مرجع سابق.

[2] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، **النشاط الزراعي في فلسطين**، مرجع سابق.

ويبدو أن فلسطين الوحيدة عالميا التي تخلو من أي مؤسسات أو صناديق متخصصة لدعم الزراعة في أوقات الكوارث، أو توفير القروض والتمويل الزراعي الموسمي قصير أو طويل الأجل، وكذا بالنسبة للاستثمار الزراعي، وينطبق ذلك أيضاً على التأمين الزراعي. وهو ما يؤدي إلى الحد من الاستثمار في الإنتاج الزراعي وفي الصناعات الزراعية والغذائية، وكذلك في صناعة مدخلات الإنتاج، والذي يساهم بدوره في تهميش الزراعة، لأنه يقلل ويحد من الطلب على السلع الزراعية، ويساهم في ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي لأنها ستكون مستوردة أساسا[1].

6- قلة الدعم والمساعدات الخارجية للقطاع الزراعي:

الواضح أن القطاع الزراعي الفلسطيني لا يحظى بأي اهتمام أو دعم من قبل الدول المانحة والمؤسسات الدولية، وقد يعود ذلك إلى علاقة الزراعة المباشرة بالأرض والمياه، وحساسية الإسرائيليين لأي دعم قد يقدم لهذين العنصرين، وتأثير ذلك على تثبيت الفلسطينيين في أرضهم، وهو ما يتناقض مع المشروع الصهيوني بصورة جذرية، وإلى اعتبار المانحين الزراعة قطاعاً مستنزفاً للمياه، ويريدون تخصيص المياه للاستعمالات الأخرى وخاصة للشرب. كما أن قيام المانحين بتنفيذ المشاريع من خلال مؤسسات وسيطة (أمم متحدة، منظمات، غير حكومية أجنبية) والتي تعمل على تحقيق أولوياتها التي قد تكون غير منسجمة مع أولويات الشعب الفلسطيني، وتتجنب المشاريع التي قد تشكل لها مخاطرة، أو قد تكون صعبة التنفيذ لوجود اعتراضات إسرائيلية، أو أن أثارها ليست سريعة، كما أن المانحين يبررون عدم إيلاء الزراعة أهمية كبيرة لغياب اهتمام السلطة الفلسطينية نفسها بهذا القطاع، وتركيز أولوياتها على أمور أخرى، وهو الأمر الذي يتضح من خلال ما تخصصه السلطة الفلسطينية في موازناتها للزراعة. كل هذه الأسباب تؤدي إلى ضعف مساهمة المساعدات الدولية في القطاع الزراعي[2].

---

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين، على الرابط التالي: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2514

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، **مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين**، مرجع سابق.

7- غياب الدعم الداخلي من قبل المؤسسات الرسمية الفلسطينية:

يبدو أن أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية بعيدة تماما عن الاهتمام بالمجال الزراعي، وهذا الأمر يبرز في النسب الضئيلة من المخصصات في الموازنة العامة لصالح القطاع الزراعي. وفي غياب السياسة التنموية الزراعية الآنية، والمستقبلية ، وسيادة التخبط و العشوائية في هذا القطاع الهام.[1]

6.3 واقع الأمن الغذائي في فلسطين

برغم الحجم الجغرافي المحدود لفلسطين، إلا أنها امتازت بتنوع التضاريس والبيئات المناخية، الأمر الذي جعلها موطنا مناسبا للعديد من الأنواع والأصناف النباتية المختلفة، والى جعل فلسطين بيئة مناسبة لزراعة العديد من المحاصيل والنباتات والأشجار الزراعية، والتي أغنت السلة الغذائية الفلسطينية بمنتجات نباتية متعددة وبكميات وافرة. ولهذا استحقت فلسطين لقب أرض اللبن والعسل منذ آلاف السنين.

لقد ساهم تباين التضاريس ما بين الجبلية إلى الغورية والساحلية والصحراوية، وتداخل المناخات الداخلية وتنوعها، وتواجد معظم تركيبات وأنواع الترب، إلى تنوع أحيائي فريد، ومكن العديد من النباتات من التوطن في فلسطين، وتدل الدراسات والأبحاث التي تخصصت في دراسة التنوع الحيوي في فلسطين على وجود ما يقارب من 2483 نوع من النباتات الوعائية في فلسطين.[2]

وقد صُبغ المجتمع الفلسطيني تاريخيا من الناحية الاقتصادية بالزراعة، وبذلك أصبحت ثقافة المجتمع متأثرة بالجو الزراعي الفلاحي، كما أن معظم سكان فلسطين الانتدابية كانوا مجتمعا فلاحيا تميزت بيئته بالتنوع الزراعي وفق نوع التضاريس والمناخ والأمطار. وكان هم

---

[1] غازي الصوراني، **المسألة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مرجع سابق

[2] روبينا باسوس غطاس، الوعي البيئي حول التنوع الحيوي في فلسطين، صحيفة نجمة بيت لحم الأسبوعية الالكترونية، جامعة بيت لحم، على الرابط التالي:
http://campus.bethlehem.edu/news/star_of_bethlehem/issues/issue14/roubina-plants.htm

الفلاح الفلسطيني في زراعته وإنتاجه هو توفير الاكتفاء الذاتي وسد حاجاته الأساسية من الإمكانات المحلية المتوفرة[1], وهو ما كان ينجح فيه معظم الوقت.

1.6.3 الأمن الغذائي كوسيلة للصمود

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني أحد الأدوات الأساسية لمواجهة ظروف الاحتلال، وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي تتم من خلال: الاهتمام بالأرض ومصادر المياه وحمايتها، خصوصا أن الصراع هنا يدور حول الأرض ما بين الشعب الفلسطيني صاحب الأرض وصاحب الجذور الراسخة فيها، وما بين المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي، وتاريخيا أثبت الفلسطيني طوال سنوات الصراع تقريبا قدرته على البقاء والصمود بالاعتماد على الذات وعلى الإمكانات المحلية المتاحة، ومن هنا فقد برزت لدى الفلسطينيين ثقافة الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية في المناطق الريفية وداخل المدن، واستغلال الحدائق المنزلية وحتى أسطح المنازل في أنشطة ومشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني الصغيرة والصغيرة جدا.

ولكن هذا الوضع الذي وصفناه بات اليوم وفي ظل وجود السلطة الفلسطينية في واقع التراجع والتهديد، وربما كانت الأسباب عائدة إلى تماهي مؤسسات السلطة مع سياسات وشروط التمويل الخارجي على حساب سياسات وشروط التنمية المحلية الفلسطينية المستدامة. وقد بتنا اليوم نجد صعوبة في الحديث عن إستراتيجية فلسطينية للأمن الغذائي في ظل استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية، وإقامة مئات الكيلومترات من جدران ومناطق العزل على حساب أخصب الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي أدت إلى فقدان آلاف المزارعين وعمال الزراعة لفرص عمل دائمة.

---

[1] ناديا البطمة، فلسطين التاريخية أرض اللبن والعسل، على الرابط:
http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue7/torath/torath1.htm

وخطورة هذه الحالة التي نعيشها اليوم هي أنها تضرب في أساس نهج الأمن الغذائي المستدام وتوفير سبل العيش الكريم من جهة، ومن جهة أخرى تكرس إستراتيجية الاعتماد على الغير في توفير لقمة العيش، وتنشر مشاعر الإحباط واليأس والغضب وفقدان الأمل.

وتبين الباحثة في معهد الأبحاث التطبيقية في القدس (أريج) روبينا باسوس غطاس أن تدهور الأمن الغذائي في الضفة الغربية والقطاع لم يتولد عن نقصٍ في وفرة الغذاء، ولكنه ناتج عن القيود المفروضة على الحركة، كما أن الأراضي الزراعية المنتجة تأثرت إلى حد كبير بإجراءات الإغلاق والعزل عن الأسواق في المراكز الرئيسة، وخاصة بسبب مصادرة الأراضي وإقامة جدار الفصل العنصري الذي عزل العديد من الأراضي الزراعية الفلسطينية خارج الجدار، مما أثر على الواقع الاقتصادي للعديد من الأسر المعتمدة في دخلها وغذائها على الإنتاج الزراعي[1].

ووفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما عام1996, فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة.[2]

وهذا التعريف ينطوي على أربعة عناصر هي:

- توفر الغذاء: سواء المنتج محلياً أو المستورد.
- توفر إمكانية الوصول إلى الغذاء.
- توفر الاستقرار لضمان الحصول على ما يكفي من الغذاء في كل الأوقات.
- توفر إمكانية استهلاك الغذاء بطريقة صحية وبكمية مناسبة.

---

[1] روبينا باسوس غطاس، واقع الأمن الغذائي في فلسطين، معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، القدس 2009, على الرابط: http://www.arij.org/publications(9)/Papers/2009/food%20securityn%20palestine.pdf

[2] إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، موقع منظمة الفاو على الرابط: http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm

2.6.3 الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67

قام برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في العام 2009م بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي:

- أسر آمنة غذائيا: وهي الأسر ذات الدخل الذي يزيد على 5.6 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
- أسر مُعرَّضة لعدم الأمان الغذائي: الأسر ذات الدخل أقل من5.6 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
- أسر غير آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل دون 4.7 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها[1].

وفلسطينيا نستطيع أن نقول أن تحقيق الاكتفاء النسبي في الإنتاج الزراعي والغذائي يشكل شرطا أساسيا للوصول إلى حالة الأمن الغذائي، ولإنجاز الاكتفاء الغذائي لا بد من ابتكار وبلورة تقنيات زراعية طبيعية وحيوية صديقة للبيئة، وتشجيع البحث العلمي المستند إلى تجارب وتطبيقات المنتجين والمزارعين أنفسهم في مجالات الري ومعالجة المخلفات الزراعية والعضوية والسائلة، وتحسين نوعية البذور المحلية والبلدية، أي عبر التنمية الزراعية المستدامة، ويتناقض هذا التوجه مبدئيا مع استمرارية التبعية للعون الغذائي الإسرائيلي والأجنبي.

3.6.3 الاعتماد على المساعدات لتحقيق الأمن الغذائي

نظريا، تبدو مسألة الاعتماد على المساعدات الدولية الغذائية وسيلة- ولو مؤقتة- لتحقيق الأمن الغذائي، خصوصا أن هناك العديد من الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والغذائية للشعوب الفقيرة والمنكوبة والمتخلفة. ولكن الواقع العملي يثبت أن هذه المساعدات وحيثما قُدمت فإن نتائجها العملية تكاد تكون معكوسة، أي أنها تساهم بمزيد من تدهور الأمن الغذائي. كما أن المساعدات الخارجية ربطت الدول المستفيدة بمصادر هذه المساعدات على نحو تبعي، ويذكر تقرير للوكالة الأميركية للتنمية "إن دولاً قليلة من التي تلقت

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج الغذاء العالميWFP ، منظمة الأغذية والزراعة/الفاو، **مسح الأمن الاجتماعي والاقتصادي والغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2010**, ص 23.

مساعدات منذ الخمسينيات استطاعت الخروج من حالة التبعية للمساعدات", كما تذكر التقارير الرسمية الأميركية أنه رغم أن المساعدات الخارجية الأميركية استمرت مدة طويلة للدول الأفريقية والآسيوية ودول الشرق الأوسط ودول أميركا اللاتينية فإن أوضاعها الاقتصادية الآن أسوأ منها قبل عشرين عاماً[1].

وهذا الأمر دفع العديد من الباحثين للبحث في تأثير المساعدات الغذائية المقدمة لأي شعب على أمنه الغذائي، ومن أهم هذه الدراسات: دراسة لِ (مان.ل.1967)(Mann, 1967) والتي بين فيها أن المساعدات الغذائية تؤثر سلبيا وبصورة واضحة على الأمن الغذائي عبر تأثيرها السلبي على الإنتاج الزراعي، كما أن (كارلو واخرون 2007) (Carlo, et al, 2007) توصلوا في دراسة لهم حول أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي في دول جنوب آسيا إلى أن المساعدات الغذائية ليست الحل الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي[2].

أما في فلسطين فتشير دراسة فتحي سروجي وحنين غزاونة حول المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين إلى أن المساعدات الغذائية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني من مصادر عالمية مختلفة أثرت على الإنتاج الزراعي سلبا، وقللت من الإنتاج الزراعي بما يعادل 8.5% من قيمة الإنتاج السنوي. كما أشارت الدراسة إلى أن معظم المساعدات الغذائية تذهب إلى غير مستحقيها 56%، وإلى أن هذه المساعدات ترتبط طرديا مع ارتفاع معدلات الفقر، ومع ارتفاع الأسعار للمنتجات الغذائية الأساسية عموما. كما أن الدراسة أثبتت أن المساعدات الغذائية لم تنجح في تحقيق ولو تقدم طفيف على مستوى الأمن الغذائي في الضفة الغربية والقطاع.[3]

---

[1] إبراهيم غرايبة، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/05087708-7F7A-4B0F-BFD0-9AA806665AAC.htm

[2] فتحي سروجي وحنين غزاونة، **المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس، رام الله- فلسطين،2009, ص 19-20.

[3] فتحي سروجي وحنين غزاونة، **المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين**، مرجع سابق، ص: 56-61-66-73

وفي دراسة أخرى بعنوان" نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني" يبين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس أن المساعدات الخارجية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني قد أخفقت في تعزيز فرص وإمكانات الاقتصاد الفلسطيني للإنعتاق من التبعية القسرية لمنظومة السوق الإسرائيلي، كما أنها أخفقت في تقليل اعتمادية المؤسسات الرسمية والأهلية على المساعدات الخارجية ذاتها لصالح عجلة النمو الذاتي، بل عملت على العكس من ذلك.[1] وهذه الدراسات تقودنا إلى ضرورة التفكير الجدي في الاعتماد على الذات وعلى الموارد المحلية أساسا كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المنتجات الغذائية الأساسية. والاعتماد على الذات يتطلب تبني إستراتيجية وطنية فلسطينية جديدة تقوم على أساس الترشيد وليس الاستهلاك.

4.6.3 الاعتماد على الذات كطريق نحو الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي الفلسطيني الذي يرزح تحت طائلة التناقص المتواصل في مساحات الأراضي المزروعة، وفي كمية المنتجات الزراعية، والنقص الكبير في الثروة الحيوانية، وحالة الاعتماد المستمر على سد النقص على السوق الإسرائيلية، هو بالفعل امن مهدد، ويرسخ التبعية والاحتلال. وفي ظل الواقع الذي نحياه كشعب تحت الاحتلال، فإن الاقتصاد الفلسطيني الذي قد يحقق السيادة الفلسطينية الفعلية على الغذاء، هو الاقتصاد الشعبي المقاوم الذي يوفر مقومات الصمود المعيشي الضروري لمواجهة الاحتلال، ويستند نموذج اقتصاد المقاومة على تدعيم البنية الإنتاجية الزراعية والصناعية المتمركزة داخليا في السوق المحلي، والتي تنتج الاحتياجات الأساسية للشرائح الشعبية، وبالتالي تحرر الشعب الفلسطيني من التحكم الإسرائيلي في عملية إطعامه أو تجويعه، وذلك من خلال إطلاق العنان للحريات، وإفساح المجال للمبادرات الشعبية المعتمدة على الذات، والمشاريع الإنتاجية العامة، والتكامل القطاعي، والنشاطات الزراعية التي تتميز بالتنوع الإنتاجي وتوفر الأمن الغذائي للناس. وعمليا قد يشكل هذا التوجه مدخلا ممكنا

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس، **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني**، رام الله – فلسطين، 2005. ص33-35

لفك الارتباط بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، وفي المحصلة، يعني اقتصاد المقاومة تشجيع وتنمية ثقافة الإنتاج والادخار كبديل لثقافة الاستهلاك والإلحاق[1].

5.6.3 معطيات الواقع الغذائي في الضفة الغربية

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة الدولية "الفاو" في دراسة لها عن واقع الأمن الغذائي في فلسطين عن أن 39% من سكان الضفة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و28% يتمتعون بأمن غذائي، و33% منهم يعيشون مرحلة متوسطة، وأوصت المنظمة بدعم القطاع الزراعي والاهتمام بتطويره، والإسراع في انجاز إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي، وتسهيل حركة المنتجات الغذائية وحركة المواطنين على الحواجز الاحتلالية، وضمان وصول المزارعين إلى أراضيهم وحقولهم. كما وأوصت المنظمة على المدى المتوسط بزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وأوضحت المنظمة أن القطاع الزراعي الفلسطيني لديه الإمكانية للنمو، وأنه مبني وقائم على الإنتاج المحلي، ولديه القدرة على امتصاص العمالة الزائدة.[2]

وتشير كرستين فان نيوفينهاوسي (Christine Van Naouwenhawsa) ممثلة برنامج الأغذية العالمي بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى "أن تغطية احتياجات الشعب الفلسطيني المتزايدة بات أمرا شاقا للغاية", وقالت إنه "مع دخول المزيد من الأشخاص في دائرة الجوع وانعدام الأمن الغذائي، نخشى حدوث تدهور حاد بصحة الشعب الفلسطيني، وأضافت أن العامل حاليا ينفق 58% من أجره اليومي على الغذاء في الضفة الغربية، كما تنفق الأسر الفقيرة ثلاثة أرباع دخلها على الغذاء.[3]

وتشير الأرقام التي أعلنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي حول الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] مركز وطن للإعلام، وهم "السيادة على الغذاء" في ظل اقتصاد التسول وتضخم غير المنتجين، تلفزيون وطن، رام الله، على الرابط التالي: http://www.wattannews.net/news_printable_page2.cfm?id=a7126900a2

[2] – البوابة، فلسطين – انعدام الأمن الغذائي، موقع البوابة على الرابط: http://www.albawaba.com/ar/

[3] شمس الغنية، الأراضي المحتلة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، موقع تجمع المبادرة الطلابي على الرابط: http://www.tagamo3.ps/vb/archive/index.php/t-2865.html

للأسر الفلسطينية في العام 2010أنه لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على وضع الأمن الغذائي خلال العام2010 مقارنة مع الأعوام السابقة، حيث لا تزال 22 % من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية تعاني من انعدام الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، هناك ما لا يقل عن 12% من الأسر الفلسطينية معرّضة لانعدام الأمن الغذائي. وتشير نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصادرة أواخر 2010 إلى تراجع متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة والعناصر الغذائية في الضفة الغربية والقطاع خلال العام2009 مقارنة مع الأعوام السابقة، حيث بلغ متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة 1687 سعر حراري خلال العام2009, مقارنة مع 2482 سعر خلال العام2006, بانخفاض أكثر من 32%.[1]ولعل ذلك عائد إلى ارتفاع أسعار الأغذية عالميا بنسبة كبيرة، حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية بالنسبة للأسرة العادية خلال العام الماضي بنحو 70% في الضفة الغربية، و32% بقطاع غزة تبعا لتوجهات الأسعار العالمية.[2]

وصلت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً بين إجمالي الأسر الفلسطينية إلى 43 % في عام 2009, في حين ظلت معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية خلال العام 2008 و 2009 على مستوى 25% من إجمالي عدد الأسر. وبلغت نسبة إنفاق الأسر على الغذاء إلى 49 %في الضفة الغربية في العام 2009م[3].

6.6.3 الإنفاق على المواد الغذائية

تشير بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية للعام 2009 (تشرين الأول، 2010)، إلى أن نسبة إنفاق الأسر على الغذاء مقارنة بإنفاق الأسر الكلي قد بلغت 35 % في الضفة الغربية (في حين أنها في "إسرائيل" حوالي 16% وفي الأردن حوالي 33%) وتعكس هذه النسبة من الإنفاق الكلي "مستوى حياة متوسط" في كل من الضفة والقطاع وفقاً لتصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمستوى المعيشة. من جهة أخرى قامت منظمة الغذاء

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس), **نشرة الأمن الغذائي**، العدد 5, شتاء 2011.

[2] وكالة فلسطين المستقبل،الأمم المتحدة: الأراضي الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتدهور حاد في صحة السكان، 2008, موقع فلسطين المستقبل على الرابط: http://palestinefuture.net/news.php?action=view&id=880

[3] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس), **نشرة الأمن الغذائي**، العدد 3, شتاء 2010.

والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي باستخدام مسح "الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية" لحساب نسبة إنفاق الأسر الفلسطينية على الغذاء للعام 2010, توصلت المنظمتان إلى أن نسبة إنفاق الأسر على الغذاء مقارنة بإنفاق الأسر الكلي خلال العام 2010 قد بلغت 48% في الضفة الغربية. تعكس نسبة الإنفاق على الغذاء هذه للإنفاق الكلي "مستوى حياة متدني" في الضفة الغربية وفقاً لتصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمستوى المعيشة.[1]

وتشكل بيانات جهاز الإحصاء دلالة واضحة على انعدام الأمن الغذائي الفلسطيني، وأن ما نستهلكه من غذاء يأتينا عبر الاستيراد، ومن دولة الاحتلال خصوصا. فقد بلغ معدل قيمة المستوردات الغذائية ما بين العام1996 إلى العام 2007م إلى 417 مليون دولار. فيما لم يزد معدل قيمة الصادرات الغذائية الفلسطينية عن 13% من قيمة الصادرات. كما أن قيمة المستوردات الفلسطينية من الحبوب تصل إلى 130 مليون دولار سنويا كمعدل في السنوات ما بين 1996- 2007.

هذه الأرقام دفعت منظمة الفاو للإعلان أن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تعاني من مشكلة في الاكتفاء الذاتي من معظم المجموعات الغذائية، وخاصة الحبوب.[2]

والواضح أيضا أن مجتمعنا الفلسطيني ينتج حاليا أقل مما يستهلك، ولا توجد مؤشرات تدل على أن الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك آخذة في التقلص. وهي فجوة يتم تغطيتها عبر التحويلات المالية الخارجية، وهذا الأمر يبدو من مجرد نظرة سريعة إلى السلع الغذائية الطازجة والمصنعة، المعروضة في أسواقنا المحلية، حيث تبرز الحصة المتواضعة للسلع الفلسطينية المنتجة من خامات محلية. كما أن كميات كبيرة ومتنوعة من السلع المعروضة على أنها محلية، ليست سوى سلع إسرائيلية تسوق في الضفة والقطاع بغطاء فلسطيني.

---

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس), **نشرة الأمن الغذائي**، العدد 5, شتاء 2011.

[2] فتحي سروجي وحنين غزاونة، **المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين**، مرجع سابق، ص: 38-40-43-51.

إن الواقع يقول أننا نفتقر إلى السيادة على الغذاء، وقد تحول المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع استهلاكي يشتري معظم طعامه من إسرائيل والخارج، وهو ما سيقود إلى تبعية وخضوع لمن يقدمون الغذاء، والى افتقارنا لأي قرار وطني مستقل أو إرادة سياسية حرة.[1]

[1] مركز وطن للإعلام، **وهم "السيادة على الغذاء" في ظل اقتصاد التسول وتضخم غير المنتجين**، مرجع سابق.

الفصل الرابع

الصراع على الأرض
محور القضية الفلسطينية

الفصل الرابع

الصراع على الأرض محور القضية الفلسطينية

ما يميز الاحتلال الصهيوني لفلسطين عن باقي الاحتلالات التي تعرضت لها معظم أرجاء الوطن العربي في العصر الحديث، أن هذا الاحتلال كان تعبيرا عن مشروع استيطاني إحلالي توسعي، وهذا النوع من الاستعمار تكون أهدافه الإستراتيجية متلخصة بإبادة سكان الأرض الأصليين وتشتيتهم وتشريدهم، بحيث لا يعودوا يشكلون أي خطورة عليه.

إن "المشروع الصهيوني في طبيعته الإحلالية الاقتلاعية يشبه المشروع الاستيطاني الأوروبي للقارة الأمريكية الشمالية، ونظائره في ايرلندا واستراليا وجنوب أفريقيا، إذ يجمع بين هذه الحالات مبدأ مشترك متكرر: الغزو العنيف، والسطو المسلح على الأرض وإبادة السكان الأصليين أو اقتلاعهم بالقوة، أو إجبار من تبقى حياً منهم على تقديم السخرة في زراعة الأرض وفي الاستيطان بعد تبديد كيانهم المعنوي و المادي، ومحو شخصيتهم الوطنية، وإدماجهم قسراً في النظام الاجتماعي الجديد لمجتمع الغزاة المستوطنين، لا بصفتهم جزءاً من نسيج ذلك المجتمع يتمتع بثمرات إنتاجه، بل من حيث هم احتياطي بشري في حركة الإنتاج"[1].

فالأرض هي جوهر الصراع، ومحور الفكر والإستراتيجية الصهيونية، وكافة التنظيمات الصهيونية قامت وتطورت وتسلحت، ومارست كافة النشاطات والأعمال الدموية من أجل الاستيلاء على الأرض، وبناء الكيان الصهيوني فوقها، ولتطبق ما نصت عليه المادة الثالثة من برنامج الوكالة اليهودية من أنه: " تستملك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي، وتبقي مسجلة باسمه إلى الأبد ".[2]

من هنا فان الصراع مع المشروع الصهيوني بطبيعته هو صراع وجودي، وبقاء الفلسطينيين في أرضهم وحفاظهم عليها، وصمودهم في وجه الاحتلال وممارساته، تشكل

---

[1] عبد الإله بلقزيز، فرادة الصراع العربي الإسرائيلي، موقع التجديد العربي على الرابط: http://www.arabrenewal.info/

[2] أميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، 1973, ص 180.

الأهداف المركزية للشعب الفلسطيني، وكل شبر جديد قد يكسبه الصهاينة من أرضنا سيكون خسارة إستراتيجية وجودية للشعب الفلسطيني، لان ذلك يعني تهجيرا آخر لفلسطينيين جدد. وفي المقابل فان المزيد من التجذر والرسوخ في هذه الأرض، وخلق أسباب البقاء عليها عبر العمل المنتج سيكون مسمارا جديدا يدق في نعش المشروع الصهيوني الذي لم يستطع إبادتنا جسديا، ولكنه يعمل على قتل روحنا وصمودنا والحد من قدرتنا على البقاء.

1.4 الرؤية العامة للمشروع الصهيوني في فلسطين

تحت عنوان "الخطأ والسذاجة والتلون", كتب أستاذ التاريخ في الجامعة العبرية يشعياهو بن بورات في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية بتاريخ 1972/7/14: "إن الحقيقة هي أنه لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضي وتسييجها".[1] ويبدو هذا القول ملخصا للواقع في فلسطين، فالصراع على الأرض يعتبر محور الصراع العربي الصهيوني، وتاريخ القضية الفلسطينية ليس سوى سلسلة من الأحداث تشكل الأرض ومن يملكها العنوان الأبرز في تفاصيل هذا التاريخ. فالمشروع الصهيوني انطلق من رؤية تقول: إن اليهود شعب واحد بلا أرض، وأن فلسطين أرض بلا شعب، ومن ثم فالصهاينة رأوا أن فلسطين هي المسرح الذي يتحقق فيه المشروع الصهيوني، وأنها في واقع الأمر ملك للشعب اليهودي. وتبين **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** أن فكرة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" هو شعار صهيوني، ويمثل صياغة معلمنة للرؤية التوراتية القائلة بأن فلسطين هي أرض الميعاد والأرض المقدَّسة، وأن اليهود هم الشعب المقدَّس، ومن ثم فالشعب المقدَّس لابد أن يعود للأرض المقدَّسة، فهو صاحبها.[2]

ووضع هذه الرؤية موضع التنفيذ لم يكن أمرًا سهلاً، إذ إن المستوطنين الصهاينة حلوا في أرض لا يعرفونها، وهي أرض مأهولة بالسكان، ولذلك كان من الضروري أن ينظموا

---

[1] عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1- 1981, ص41.

[2] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، الجزء الرابع، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص 4-11.

أنفسهم بطريقة صارمة ودقيقة، وأن تكون لهم مؤسساتهم الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ.

في عهد الانتداب البريطاني تم بلورة تشكيل ثلاثي متكامل لوضع المشروع الصهيوني موضع التطبيق: الوكالة اليهودية ومهمتها القيام بعمليات التخطيط والتطبيق لهجرة وتدريب المستوطنين، وتأمين كل ما يحتاجونه من وسائل وأدوات إنتاج وخدمات، والصندوق القومي اليهودي ومهمته توفير الأموال لشراء الأرض العربية لصالح اليهود، أما التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية كالهاجاناه والناحال والجدنياع، والتي شكلت مؤسسة عسكرية متكاملة، فقد اضطلعت بمهمة الحفاظ على استمرار العملية الاستيطانية وحمايتها عبر الحراسة والأدوار الأمنية المختلفة، وتعبئة الجماهير وتجنيدهم حول فكرة الاستيطان باعتبارها المثل الأعلى للمواطن الإسرائيلي.[1]

2.4 السمات الأساسية للمشروع الصهيوني

يرى عبد الوهاب المسيري أن أبرز الأهداف والسمات الأساسية للاستيطان الصهيوني على الأرض الفلسطينية هي كما يلي:

أولا: هَدَفَ الاستيطان الصهيوني إلى أن تحل الكتلة البشرية الصهيونية محل السكان الأصليين، فهو استعمار إحلالي. وقد حددت منظمة الهاجاناه جوهر الإستراتيجية الاستيطانية عندما أكدت عام 1943م أن الاستيطان ليس هدفًا بحد ذاته، بل وسيلة الاستيلاء السياسي على فلسطين، وقد استمرت هذه السياسة عنصرا أساسيا ثابتا في الإستراتيجية الصهيونية.

ثانيا: الاستيطان الصهيوني عبارة عن مشروع عسكري استراتيجي لا يخضع لمعايير الجدوى الاقتصادية، كما أنه يتسم بكونه استيطان جماعي عسكري بسبب الهاجس الأمني من مقاومة سكان البلد، وهذه الجماعة الاستيطانية تعيش منعزلة عن محيطها، ويعمل استمرار التمويل الخارجي لهذا المشروع في تعميق هذه السمة.

---

[1] عبد الوهاب المسيري، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني... أهدافه وآلياته وسماته الأساسية، موقع المجد على الرابط: http://www.almajd.ps/?ac=showdetail&did=4278

تتجلى هذه الأمور المبدئية تماما في المشروع الصهيوني في كل الأوقات التي مر بهـا، وحتى في ظل الحديث عن مفاوضات سلمية مع العرب والفلسطينيين، وعن إمكانية القبول بدولة فلسطينية، فالموقف الصهيوني المبدئي يقرر فصل الشعب الفلسطيني "العرضـي الزائـل" عـن الأرض "الصهيونية الدائمة والأبدية"، ويصبح الحديث عن الحكم الذاتي والدولة المستقلة يعنـي فقط التعامل مع كتلة سكانية وليس مع شعب وأرض، ويهدف إلى منح بعـض السـكان الـذين تصادف وجودهم فيها بعض الحقوق، دون أن يكون لهم على هذه الأرض أي نوع من السـيادة. ولهذا يؤكد القادة الصهاينة دائماً على منع أي إدارة فلسطينية من امتلاك أي سلطة على المجـال الجوي أو موارد المياه، حتى في الأراضي الواقعة تحت إدارتها. ووفق هذا التصـور، يتعـين على الفلسطينيين أن يعيشوا في مدن وقرى أشبه بالمعازل في المناطق كثيفة السـكان، وتظـل إسرائيل هي وحدها المسئولة عن الأمن وتحديد المعابر والشواطئ والطرق الرئيسية. وإذا كـان الحكم الذاتي سيمنح الفلسطينيين قدراً من الاستقلالية في إدارة بعض أوجه حيـاتهم، فـإن هـذه الاستقلالية لا تمتد بأية حال إلى الأرض.[1]

3.4 بدايات المشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية

تعود بدايات التسلل الصهيوني إلى فلسطين والاستيطان فيها إلى أواخر القـرن الثـامن عشر، حيث اقتصرت عمليات الاستيطان اليهودية حتى العام 1898 على إنشاء 22 مسـتوطنة، وبعد قيام الصهيونية المنظمة في مطلع القرن العشرين، توسعت عمليـات الاسـتيطان لتشـمل مناطق جديدة من فلسطين، وقد بدأ النشاط الفعلي للاستيطان عام 1901 بعد تأسيس "الصـندوق القومي اليهودي"، فوصل عدد المستوطنات إلى 47 مستوطنة مع بداية الحرب العالمية الأولـى في عام 1914، و مع نهاية هذه الحرب في العام 1918 كان اليهود يملكون حوالي 2,5% مـن أراضي فلسطين.[2] وهي نسبة ضئيلة ولكنها مهمة كون هذه الأرض التي امتلكوهـا تقـع فـي مناطق زراعية هامة.

---

[1] عبد الوهاب المسيري، **آلة المصطلحات الصهيونية: الحكم الذاتي**، المركز الفلسطيني للإعلام على الـرابط التـالي: http://www.palestine-info.info/arabic/terror/alfikr/mostalahat.htm

[2] عدنان السيد حسين، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، دار النفائس، بيروت، 1989، ص 31.

فترة الانتداب البريطاني شهدت طفرة كبيرة في الاستيطان الصهيوني، حيث تعاونت الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني على طرد الفلسطينيين وسلب أراضيهم.[1] ولذلك ففي نهاية فترة الانتداب البريطاني وصل عدد المستعمرات الصهيونية في فلسطين إلى 304 مستعمرة.[2]

شكل الوجود الفلسطيني مشكلة كبرى فرضت نفسها على المشروع الصهيوني، فاعتبرتها الحركة الصهيونية معضلة أطلقت عليها تعبير (المسألة العربية) في فلسطين. وتعاملت معها عبر اعتماد التهجير سياسة ثابتة، وكان أول من طرح فكرة الطرد أو التهجير في تاريخ الصهيونية الحديث الزعيم الصهيوني "زنغفيل" الذي قال في العام 1905 "إنه ما من حل للمشكلة اليهودية إلا بطرد الفلسطينيين بالسيف أو ضمان هجرتهم" وقد لاقت هذه الأفكار رواجا بين الزعامات الصهيونية.[3]

ركزت كافة المؤتمرات الصهيونية التي عقدت في مرحلة ما قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي على عنصر الأرض، باعتباره القاعدة الأساسية لعملية الاستعمار الاستيطاني واستيعاب تدفق المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين، حيث أنه لم يكن بالإمكان تنفيذ المخططات الصهيونية إلا من خلال السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي العربية، وبغية تحقيق هذا الهدف، بادرت الحركة الصهيونية إلى تشكيل وتأسيس مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التنفيذية والتي كان أبرزها[4]:

---

[1] إبراهيم أبو زهرة، **الحركة الصهيونية والاستعمار والطرد الفلسطيني "الترانسفير"**. رابطة الجامعيين، الخليل، 1993، ص53.

[2] كمال عبد الفتاح، **الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988**، في: د.عبد العزيز الدوري (محرر)، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج2، ق2، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ص 726.

[3] إبراهيم أبو زهرة، **الحركة الصهيونية والاستعمار والطرد الفلسطيني "الترانسفير"**,مرجع سابق، ص 56.

[4] نواف الزرو، الأرض في الفكر السياسي الصهيوني، المركز الفلسطيني للإعلام على الرابط: http://www.palestine-info.info/arabic/terror/alfikr/alardfi.htm, نقلا عن: أبشالوم روكاح، قانون الاستيطان في إسرائيل 1978، ص 62. انظر أيضا: التشكيلات السياسية والعسكرية الصهيونية قبل العام 1948, موقع النكبة، على الرابط: http://www.idsc.gov.ps/sites/nakba/Zionism/Zionism-3.html

1 – صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار – أقيم عام 1902.

2 – الصندوق القومي الإسرائيلي – الكيرن كيميت – الذي تأسس بموجب قرارات المؤتمر الصهيوني الخامس عام 1901، وقد حددت مهمة هذا الصندوق آنذاك بـ "استملاك الأراضي العربية في فلسطين وسوريا".

3 – البنك البريطاني – الفلسطيني، تأسس عام 1902.

4 – شركة إنماء أراضي فلسطين – تأسست عام 1907.

5 – مكتب فلسطين – تأسس عام 1908.

6 – الصندوق التأسيسي – كيرن هيسود، وتأسس عام 1921.

7 – منظمة بيكا، أسسها البارون روتشيلد 1925.

وقد استغلت الحركة الصهيونية الانتداب البريطاني على أرض فلسطين على الوجه الامثل، حيث لعبت السلطات الانتدابية دوراً بالغ الأهمية في نقل ملكية مساحة واسعة من الأراضي إلى اليهود، فقد بلغ مجموع ما استملكه اليهود من حكومة الانتداب البريطاني والتي تعاونت بشكل أساسي مع مؤسسات الصندوق القومي اليهودي، والصندوق التأسيسي، ومنظمة بيكا حوالي (500) ألف دونم منها (200) ألف دونم دون مقابل، كما تمكن اليهود من شراء مساحة (625) ألف دونم من أصحابها العرب، وهذه الأراضي موزعة كالتالي:

- أراضي مرج بن عامر ومساحتها (400) ألف دونم، وكانت تضم (22) قرية عربية، حيث أجبر البريطانيون سكانها البالغ عددهم (900) عائلة فلسطينية على الرحيل منها.

- أراضي امتياز الحولة ومساحتها (165) ألف دونم.

- أراضي في مناطق الناصرة وصفد وعكا وبيسان وجنين وطولكرم، بلغ مجموع مساحتها (28) ألف دونم.

كما تمكنت الحركة الصهيونية من الاستيلاء بطرق أخرى على حوالي (300) ألف دونم.[1]

4.4 حرب 48 وتفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها

وجد قادة المشروع الصهيوني أن حرب 1948 تشكل فرصة سانحة لتفريغ الأرض من سكانها عبر سلسلة من المجازر المترافقة مع الدعاية والترهيب، وبذلك وقبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين كانت المنظمات الصهيونية قد تمكنت من السيطرة على أجزاء واسعة من فلسطين. وعشية توقف المعارك كانت هذه المنظمات قد دمرت حوالي 472 قرية ومدينة فلسطينية وقد تمت عملية إحلال شبه كامل للمجتمع الفلسطيني الأصيل بكيان المستوطنين الطارئ.[2]

5.4 حرب 67 وتحول المشروع الصهيوني من الإحلال إلى الفصل العنصري

شكل الاحتلال الصهيوني للأرض العربية عام 1967م لحظة فارقة في تاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، حيث ضمت الدولة الصهيونية مساحات شاسعة من الأراضي، وأسست فيها مئات المستوطنات اليهودية رغم وجود كثافة سكانية فلسطينية فيها، وهو ما أدى إلى تحول الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من الإحلال إلى الفصل العنصري، وعلى تطبيق لفكرة المعازل البشرية للسكان الأصليين، أي أن الثوابت الإستراتيجية الصهيونية لم تتغير، وإن اختلفت الأهداف والآليات بسبب تغير الظروف.[3]

ومن هنا، فقد تحولت المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى رأس جسر لكسب المزيد من الأرض، وذلك من خلال وضع اليد على الأراضي

---

[1] نواف الزرو، **الأرض في الفكر السياسي الصهيوني**، مرجع سابق، نقلا عن: ادوارد سعيد، مشكلة اللاجئين العرب القاهرة، 1963 ص 38, و:عمر أبو النصر، جهاد فلسطين العربية، 1936 – يافا. انظر أيضا: صخر أبو فخر، **مذكرات سمسار اراضٍ صهيوني: كشف بأسماء من باع فلسطين**، صحيفة السفير اللبنانية، 2012/5/17, العدد12184, على الرابط التالي: http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2152&ChannelId=51471&ArticleId=1583&Author=%D8%B5%D9%82%D8%B1%20%D8%A7%D8%A8%D9%88%20%D9%81%D8%AE%D8%B1

[2] يزيد الصايغ، **السياسة الصهيونية لاقتلاع الفلسطينيين**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 192، آذار 1989، ص 93.

[3] عبد الوهاب المسيري، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني**، مرجع سابق.

العامة والتضييق على الفلسطينيين عبر إزالة المزروعات، واقتلاع الأشجار، ورفض التصـــريح بإقامة مبان جديدة أو إصلاح المباني القديمة، والسيطرة على مصادر المياه، ومصادرة الأراضي لصالح الطرق وللأغراض العسكرية والأمنية. وكانت النتيجة أن الاستيطان خلق حقائق جديـــدة في الأراضي المحتلة بحيث أصبحت العودة إلى حدود عام 1967م شبه مستحيلة، مطبقين بذلك ما ورد على لسان "رعنان فايتس" رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية سابقا: "إن مخططي الاستيطان الصهيوني خلال الستين عاماً المنصرمة عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولـــة اليهودية يجب أن تعين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية، تبدأ كنقاط استيطانية، وتأخـــذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض".[1]

وقد جرى التركيز على الاستيطان داخل المدن العربية الكبرى أو حولها لعزلها، وفـــوق مصادر المياه الجوفية، وعلى النقاط الإستراتيجية التي تخدم الأهداف الأمنية الصـــهيونية، كمـــا قامت كتل استيطانية تشمل كل منها عدداً من المستوطنات المترابطة، وبلغت نســـبة الأراضـــي التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية بعد احتلالها مباشرة أكثر من 50% من مجموع الأراضي، وتم رسمياً ضم القدس إلى "إسرائيل" فـــي 30 تمـــوز 1980، ومرتفعـــات الجولان في 14 كانون أول 1981.[2] وقد نظر الصهاينة إلى الاستيطان في الضفة الغربية مـــن منظور استراتيجي، معتبرينه ركيزتهم الأساسية في السيطرة على الضـــفة الغربيـــة، والوســـيلة الفعالة لمحاصرة القرى والمدن العربية وتهجير سكانها. ويوضح أحد قـــادة المســـتوطنين فـــي خطاب له في افتتاح مستعمرة عناب قرب عنبتا في جبال نابلس "إن استمرار الاســـتيطان هـــو العمود الفقري للحركة الصهيونية في الضفة الغربية، وهو الوسيلة الوحيدة لإفشـــال أي مبـــادرة سياسية ترمي إلى إرجاع الحكم الأجنبي إلى يهودا والسامرة، وإن وجود أغلبيـــة عربيـــة فـــي الضفة الغربية يجب أن لا يثني السلطات الإسرائيلية عن تسريع عملية الاستيطان، لقد ولدت في

---

[1] نواف الزرو، **الأرض في الفكر السياسي الصهيوني**، المركز الفلسطيني للإعلام، مرجع سابق.

[2] خالد عايد: **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهـــد الليكـــود 1977-1984**، نيقوســـيا، مؤسســـة الدراسات الفلسطينية، 1986, ص25.

بتاح تكفا التي كانت محاطة بالعديد من القرى العربية مثل كفر عانه وأبو كشك والخيرية، وليس لهذه القرى أي آثار باقية الآن، وقد بقيت بتاح تكفا"[1].

ومن هنا، فمن المتوقع في حالة هذا الاستيطان الإحلالي الصهيوني أن يكون قطاع الزراعة الفلسطيني هو الأكثر تعرضا للهجوم، وذلك كونه القطاع الاقتصادي الأساسي المسئول عن تثبيت الإنسان الفلسطيني فوق أرضه، ولكون الأرض هي محور الصراع، ومن يسيطر عليها يكون قد حسم المعركة لصالحه.

6.4 السياسة الصهيونية تجاه الأرض والزراعة الفلسطينية منذ 1967

الاستيطان والاحتلال الإسرائيلي هما النقيض تماما لأي محاولة فلسطينية للتمسك بالأرض والثبات فيها، واستعراض تاريخ المشروع الصهيوني وواقعه على الأرض الفلسطينية يظهر وبجلاء أن هذا المشروع عمل كل ما بوسعه ضد القطاع الزراعي الفلسطيني بصورة ممنهجة شاملة، مستخدما كل الوسائل ليحول قطاع الزراعة الفلسطيني من وسيلة صمود وتثبيت للمواطن الفلسطيني إلى عامل هجرة وتشريد، مستغلا سيطرته المطلقة على الأرض، ومن هنا فان كل الإجراءات الصهيونية في كافة مناحي الحياة، ظلت تصب في الهدف الكبير لقادة المشروع الصهيوني وهو تشريد الفلسطينيين وإجلائهم عن أرضهم بصورة تدريجية، بحيث تصبح الأرض الفلسطينية كاملة بيد الصهاينة لتكون الدولة يهودية صرفة.

تمكنت السياسات الإسرائيلية من خلق تشوهات خطيرة في القطاع الزراعي، مقلصة من أهميته النسبية في الاقتصاد الفلسطيني، وربطته بالاقتصاد الزراعي الإسرائيلي كمكمل وتابع، محققة بذلك أهدافا سياسية متمثلة بإبعاد الإنسان الفلسطيني عن أرضه بهدف السيطرة على المياه والأراضي، ومنع الفلسطينيين من تحقيق الأمن الغذائي من أجل إضعافهم أمام الضغوطات الإسرائيلية، أما الأهداف الاقتصادية فتمثلت بالرغبة في إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، وزيادة اعتماده عليه، وتقليل المنافسة للمنتجات الإسرائيلية، وتكييف الإنتاج الزراعي الفلسطيني بما يخدم احتياجات السوق الإسرائيلية.

---

[1] كمال عبد الفتاح، **الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988**، مرجع سابق، ص 741-742.

حاصرت إسرائيل القطاع الزراعي الفلسطيني ومنعته من النمو عبر مصـــادرة الأرض والمياه، ومن خلال رفع تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي لاعتمادها على السوق الإسرائيلية، ثـم عبر فرض القيود التجارية والتسويقية علـــى الســـلع الفلســـطينية، وإتاحـــة المجـــال لحريـــة التصدير الإسرائيلي للضفة الغربية والقطاع، ولم تتوقف عملية استهداف القطاع الزراعي عنـــد هذه الحدود، بل طالت الأشجار والدفيئات والخضر والمحاصيل الحقلية، ومصـــادرة وتجريـــف الأراضي الزراعية، وتدمير خطوط وشبكات الري والمياه وهدم الآبار، وكذلك التـــأثير علـــى الثروة الحيوانية وإلحاق الأذى والضرر بها، وغيرها الكثير من الإجـــراءات[1]، لتضـــاف إلـــى الإشكاليات الذاتية للقطاع الزراعي الفلسطيني كتفتت الملكية، وعـــدم وجـــود نظـــام مصـــرفي فلسطيني وبنك للإقراض الزراعي، ولتكون نتيجة كل ذلك تراجع الإنتاج والإنتاجية والصادرات والعمالة، وليشكل ذلك التمهيد للسيطرة على ما تبقى من الأرض، وتحويل الفلاحين إلى عمـــال في السوق الإسرائيلية، بعد فك ارتباطهم بأرضهم.2

وسنناقش في هذا المحور الجوانب الأساسية للاستهداف الصـــهيوني لقطـــاع الزراعـــة الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 1967م.

7.4 جوانب الاستهداف الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وللقطاع الزراعي في الضـــفة الغربيـــة وقطاع غزة

يمكن القول إن الاستهداف الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وللقطاع الزراعي الفلسطيني المعبر عن التمسك بهذه الأرض يرتكز على محورين أساسيين.

يتضمن المحور الأول استهداف الأرض والموارد الفلسطينية عبر المصادرة والتـــدمير، وهو ما تمثل بإقامة المستوطنات، وإقامة الجدار الفاصل والطرق الالتفافية، ثم الســـيطرة علـــى موارد المياه الفلسطينية في الضفة الغربية خصوصا، على اعتبـــار أنهـــا تحتـــوي عـــددا مـــن

---

[1] مصطفى الخواجة، الضفة والقطاع بين 1990 و 2010, مركز الزيتونة للدراســـات والاستشـــارات، علـــى الـــرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=133652

[2] نصر عبد الكريم، **خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية**، مرجع سابق.

الأحواض الجوفية الكبيرة، وأيضا تدمير ما تبقى من أرض وموارد بيد الفلسطينيين عبر التجريف وقلع الأشجار وهدم المنشئات الزراعية، وتحويل الأرض الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م إلى مكب نفايات. ويتضمن المحور الثاني تشويه ما تبقى من قطاع زراعي فلسطيني عبر سلسلة من الخطوات تشمل: إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، وتهجير الأيدي العاملة من الضفة الغربية للعمل داخل إسرائيل، ثم التحكم في تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وبلاستيك ورفع أسعارها بصورة كبيرة، مع التحكم بتسويق المنتجات الزراعية، وتعميق تشوه القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال فرض محاصيل معينة ضمن ما اصطلح على تسميته بالزراعة الكمالية، كزراعة الورود على حساب المزروعات الأساسية التي تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني.

1.7.4 استهداف الأرض والموارد الفلسطينية

1.1.7.4 الاستيطان ومصادرة الأرض

عمدت سلطات الاحتلال إلى مصادرة الأراضي العربية وبخاصة الأرض الزراعية. وقامت باقتلاع الأشجار المثمرة وبناء المستعمرات الاستيطانية والطرق الموصلة إليها. بحيث أن حوالي 63% من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، وحوالي 40% من أراضي قطاع غزة (قبل الانسحاب الإسرائيلي من غزة) تمت مصادرته أو فرض السيطرة الإسرائيلية عليه، وحرمان الفلسطينيين من الاستفادة منها.[1]

ونتيجة لهذه النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية، فقد باتت القواعد العسكرية والمناطق العسكرية المغلقة والمستوطنات والطرق الالتفافية تشغل ما يقارب 21% من مساحة الضفة البالغة 5661 كم مربع، بينما لا تزيد مساحة القرى والمدن الفلسطينية عن 6.3%.[2]

---

[1] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، **النشاط الزراعي في فلسطين**، مرجع سابق

[2] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج, البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي، حزيران 2005, على الرابط التالي: http://www.idsc.gov.ps/arabic/environment/study/Study7.html

كما أن شق الطرق الالتفافية بات وسيلة متبعة لتحقيق المزيد من السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، حيث يبلغ طول الطرق الالتفافية التي شُقت في أراض فلسطينية مصادرة لربط المستوطنات الإسرائيلية ببعضها وبإسرائيل ما يزيد عن 700 كم.[1] وهذه الطرق باتت بمثابة حلقة وصل بين المستوطنات، وعامل تجزئة للأراضي الفلسطينية ولفصل التجمعات السكانية الفلسطينية المقامة داخل رقعة جغرافية واحدة عن بعضها البعض[2].

هيمنت إسرائيل أيضا عبر مستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة على المياه الفلسطينية، ويتضح ذلك من خلال ما تنص عليه اتفاقية أوسلو والتي قدرت أن كمية المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ 734 مليون متر مكعب، كان نصيب الفلسطينيين منها 235 مليون متر مكعب فقط، في حين تأخذ إسرائيل الباقي. وهذا الاستنزاف الهائل للمياه الفلسطينية من قبل إسرائيل ترك آثاره السلبية على الوضع المائي العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67, إذ أصبحت بعض الأحواض الجوفية في الضفة الغربية تعاني عجزاً مائياً يقدر بحوالي 50 مليون متر مكعب سنوياً, أما في قطاع غزة فيصل معدل العجز السنوي إلى 50 مليون متر مكعب. وقد أصبح هذا العجز يلقي بظلاله على نوعية المياه، حيث أصبحت المياه معرضة للتلوث ولزيادة الملوحة بدرجة كبيرة.[3]

2.1.7.4 الجدار العازل

عملت سلطات الاحتلال على استغلال انتفاضة الأقصى لتطبيق سياسة عزل الفلسطينيين في تجمعات محدودة في الضفة الغربية، حيث بدأت في 16 حزيران 2002 ببناء الجدار الفاصل، والذي أقيم لمنع الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية من الوصول إلى عمق المدن

---

[1] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج, **البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي**، مرجع سابق.

[2] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج, خمسون عاما تحت الخيمة، موقع أريج على الرابط التالي: http://www.arij.org/publications(8)/50%20years%20under%20(arabic).pdf

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، " أثر المستوطنات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، على الرابط التالي: http://www.idsc.gov.ps/arabic/palestine/settel_12.html

الإسرائيلية وتنفيذ عمليات فدائية، ولكن بناء الجدار تعدى الأهداف الأمنية المباشرة، وأصبحت له أغراض أخرى أهمها:

- السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي وأقل عدد من السكان، بحيث أن المناطق المعزولة من الضفة الغربية خلف الجدار بات يسكنها80% من المستوطنين، و20% من الفلسطينيين. وكنتيجة لعملية العزل يجد المزارعون الفلسطينيين صعوبات بالغة في الوصول إلى أراضيهم الزراعية التي عزلها الجدار والواقعة في المنطقة شبه الساحلية، وهي المنطقة التي تضم أخصب أراضي الضفة الغربية، وأوفرها حظا في تساقط مياه الأمطار، حيث يصل معدل تساقط الأمطار عليها إلى600 ملم سنويا، ونظرا لجودة هذه المنطقة وخصوبة أراضيها، فإنها تعتبر إحدى دعائم الاقتصاد الفلسطيني الذي يشكل القطاع الزراعي محوره الأساسي، واستنادا إلى تقديرات البنك الدولي فإن المساحة التي يعزلها الجدار تنتج45 % من الإنتاج الزراعي الفلسطيني، ويعمل في هذه المساحة 25%من سكان الضفة الغربية، كما تقدر قيمة إنتاج كل كم مربع واحد بحوالي 900 ألف دولار أمريكي سنويا.[1]

- السيطرة على مراكز المياه في الضفة الغربية.حيث يعزل الجدار العديد من آبار المياه الفلسطينية والينابيع في الضفة الغربية، وهو ما سيحول دون استخدامها من قبل الفلسطينيين أو على الأقل فرض قيود صارمة على استخدامها. ويقدر عدد الآبار المعزولة ب31 بئر ارتوازي، يبلغ التصريف السنوي لهذه الآبار أكثر من 6 مليون م3 من المياه، وفيما يخص الينابيع، فلقد تم عزل العشرات منها والتي يبلغ تصريفها السنوي حوالي 62 مليون م^3, هذه الآبار والينابيع جميعها في منطقة العزل الغربية. ويضاف لها 105 بئر ارتوازي و30 نبع تستخدم من قبل المواطنين الفلسطينيين الذين يقيمون في التجمعات السكنية الواقعة ضمن منطقة العزل الأمنية الشرقية حيث يبلغ التصريف السنوي لهذه الآبار والينابيع ما مجموعه 5 مليون م^3.[2]

---

[1] بلال عبد الرحيم عثمان جبر، **تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة, موجودة في مكتبة جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين،2005م، ص78.

[2] المرجع السابق.

- يشكل الجدار عائقا أمام الحفاظ على الأنظمة البيئية والمعالم الطبيعية ويمنع الترابط بين المناطق المحمية. وله آثار سلبية على تنقل الحيوانات البرية نتيجة لتجزئة الأنظمة البيئية بين المناطق المحتلة عام 48 والضفة الغربية من جهة، وغياب التواصل بين الممرات البيئية الطبيعية من جهة أخرى. وسيتسبب هذا الجدار ومنطقة العزل الشرقية بتدهور الغطاء النباتي في الضفة الغربية نتيجة عزل 41 كم^2 من الغابات الطبيعية، إضافة إلى عزل أكثر من 40 منطقة محمية سيمنع الفلسطينيين من الوصول إليها حتى لإدارتها. [1]

- خلق وقائع جديدة على الأرض يصعب تغييرها، حيث باتت جميع المدن الفلسطينية في الضفة الغربية مدنا حدودية، كما تم وضع معظم المستوطنات خلف الجدار، وهو ما يعني عمليا ضمها إلى المناطق المحتلة عام 1948, مضافا إليها جميع المساحات المعزولة من الضفة خارجه.

ووهذا الجدار يخترق الضفة الغربية بعمق يصل إلى 23 كم من الخط الأخضر، ويمتد بطول 750 كم، ليعزل الضفة الغربية من جهاتها الشمالية والغربية والجنوبية، وهو يضم 102 مستوطنة إسرائيلية إضافة إلى 97 تجمعا سكنيا فلسطينيا صغيرا،[2] وهنالك أجزاء منه تلتف حول تجمعات سكنية فلسطينية محولة إياها إلى معازل، كما هو حال مدينة قلقيلية التي عزلت تماما عن قراها المجاورة، وبالتالي أصبح الجدار يلتهم 565 ألف دونم، أي ما يقارب 10% من مساحة الضفة الغربية، وزاد من وتيرة غياب التكامل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية داخل الضفة الغربية، كما بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة والأراضي المجرفة لإقامة الجدار حوالي 187 ألف دونم، معظمها في محافظات جنين وقلقيلية والقدس.[3]

---

[1] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج, **البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي**، مرجع سابق.

[2] عوض الرجوب، مقابلة مع خليل تفكجي حول الجدار الفاصل، الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/74CA7286-94B9-4FFE-AB87-9039897E5E9E.htm

[3] محمد السيد غنايم، جدار الفصل الإسرائيلي، موقع الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-37FEAAE.htm

3.1.7.4 تجريف الأراضي واقتلاع الأشجار وتدمير المستلزمات الزراعية

يذهب جزء من الأراضي الفلسطينية التي تنجو من المصادرة ضحية التجريف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، دون مراعاة كونها أراض زراعية تقدم لأصحابها دخلا يمكنهم من إعالة أسرهم، وهذه الظاهرة اشتدت مع انطلاق الانتفاضة الثانية وتطبيق خطة الفصل. ففي الضفة الغربية، بلغ عدد الأشجار التي تم اقتلاعها خلال انتفاضة الأقصى ولغاية شهر نيسان 2005 حوالي 545178 شجرة، وهو عدد يساوي خمسة أضعاف عدد الأشجار التي اقتلعت خلال الأعوام السبعة التي سبقت الانتفاضة (1993–2000) والذي بلغ 99523 شجرة. كما وشهد قطاع غزة مثل هذه الانتهاكات الجائرة حيث تم اقتلاع حوالي مليون شجرة منذ بداية الانتفاضة.[1]

وتظهر إحصائية لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أن إجمالي مساحة الأراضي التي تم تجريفها يصل إلى 80712 دونماً في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 2006/6/31, منها 3845 دونماً في قطاع غزة حتى 2006/8/31م. وأن عدد الأشجار التي تم اقتلاعها يصل إلى 1357296شجرة في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 2006/7/31 [2].

وفي الجدول التالي إحصائية توضح بعض تأثيرات الاحتلال المباشرة على القطاع الزراعي خلال انتفاضة الأقصى حتى منتصف العام 2006 تقريبا.

---

[1] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج, **البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي**، مرجع سابق.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إحصائية حول عدد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني خلال الفترة من 2000/9/28 حتى 2007/3/31, موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/4492.html

جدول (2): الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب لافلسطيني خلال افترة من 2000/9/28 وحتى 2007/3/31

عدد المخازن الزراعية المهدمة من الاحتلال	784 مخزناً في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 2006/8/31م
عدد مزارع الدواجن ومعداتها وحظائر الحيوانات التي هدمت	788 مزرعة في الضفة و غزة حتى 2006/7/31
موت أغنام وماعز	14829 رأس غنم وماعز في الضفة وغزة حتى 2006/7/31
قتل أبقار وحيوانات مزرعة	12151 بقرة في الضفة وغزة حتى 2006/7/31
إتلاف خلايا نحل	16549 خلية نحل في الضفة الغربية وغزة حتى 2006/7/31
هدم آبار كاملة بملحقاتها	425 بئراً في الضفة الغربية وغزة حتى 2006/7/31
هدم منازل مزارعين بالأثاث	207 منزلاً
قتل دجاج لاحم	899767 دجاجة
قتل دجاج بياض	350292 دجاجة
قتل أرانب مزارع	1650 أرنب
تجريف شبكات ري	33792 دونماً في الضفة وغزة حتى 2006/7/31
هدم برك وخزانات مياه	1362 بركة وخزان في الضفة وغزة حتى 2006/7/30
تجريف سياج مزارع وجدران استنادية بالمتر الطولي	631182 متراً في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 2006/7/31
تجريف خطوط مياه رئيسية بالمتر الطولي	979239 متراً في الضفة الغربية وغزة حتى 2006/7/31

عدد المزارعين المتضررين	16195 مزارعاً
عدد المشاتل المجرفة	16مشتل
إتلاف جرارات ومعدات زراعية مختلفة	16جراراً
إجمالي مساحة الأراضي التي تم مصادرتها لخدمة الجدار الفاصل منذ 2003/3/29	247291دونماً

المصدر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إحصائية حول عدد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني خلال الفترة من 2000/9/28 حتى 2007/3/31, موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/4492.html

وتبين بعض الإحصائيات، انه في الفترة الواقعة ما بين عام 2000 وحتى الآن قام الإسرائيليون باقتلاع ما يزيد عن مليون ونصف شجرة زيتون معمرة من أصل 11 مليون شجرة مزروعة في الأرض الفلسطينية.[1]

والجدول التالي يوضح الأضرار والخسائر المباشرة التي تعرض لها القطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة من 2000/9/29 وحتى2008/12/26م[2]

[1] رشا حرز الله، **إسرائيل تحارب الفلسطينيين بالمياه**، سلطة المياه الفلسطينية، على الرابط: http://www.pwa.ps/desktopmodules/NewsScrollArabic/newsscrollView.aspx?ItemID=536&mID=11705

[2] موقع وزارة الزراعة الفلسطينية، على الرابط التالي: http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat_id=226

جدول (3): الخسائر المباشرة التي تعرض لها القطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة من 2000/9/29 وحتى 2008/2612م

التصنيف	نوع الأضرار	قيمة الأضرار بالدولار الأمريكي
أولا	تجريف الأشجار والمحاصيل وتدمير المنشآت الزراعية	544,182,740
ثانيا	قيمة فاقد الإنتاج الزراعي لعدم القدرة على زراعة الأراضي المجرفة والمحاصيل الحقلية وعدم التمكن من خدمة ورعاية المزروعات	83,931,508
ثالثا	خسائر قطاع الزيتون وتلف محاصيل زراعية	20,130,551
رابعا	تدني وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ومستلزماتها(نباتية وحيوانية)	90,604,6631
خامسا	الخسائر في الثروة الحيوانية	40,366,821
سادسا	خسائر قطاع الثروة السمكية	3,117,2261
سابعا	ارتفاع أسعار الأعلاف	39,997,068
ثامنا	خسائر الصادرات لإسرائيل والخارج	78,282,770
تاسعا	شل حركة النقل الزراعي	74,662,692
عاشرا	خسائر تعطل العمالة الزراعية	414,522,467
الحادي عشر	خسائر تجريف سطح التربة وتكلفة إعادة تأهيلها	76,783,777
المجموع الكلي		,035,400,5001

المصدر: موقع وزارة الزراعة الفلسطينية، على الرابط التالي:
http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat_id=226

4.1.7.4 السيطرة على الموارد المائية

إن أولى مقولات الدولة العبرية غداة احتلال هذه المنطقة بعد حرب1967 م كانت تتلخَّص بأن المياه هي مورد استراتيجي تحت السيطرة العسكرية. ومنذ هذا التاريخ رأى الفلسطينيون أنه بات محظورًا عليهم حفر آبار جديدة، فانخفضت نسبة الأراضي المروية في الضفة الغربية من 27% قبل 1967 إلى 7% في اليوم الحاضر.[1]

[1] انظر: سلطة المياه الفلسطينية على موقعها الالكتروني على الرابط:
http://www.pwa.ps/ar/index.php?option=com_content&view=section&id=14&Itemid=57

ومنذ العام 1967 وإسرائيل تضع إستراتيجية مائية تدور حول محورين:

* الأول: وضع تشريع دقيق تحدد بموجبه السيطرة على المياه وتقنين استهلاكها من قبل الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، ومن ثم احتلال رقعة من الأرض بوجود عسكري فعلي دائم وزرع المستوطنات قرب مصادر المياه.

* الثاني: ربط مسألة المياه دائمًا بالأمن، واعتبارها جزءا أساسيا للأمن القومي الإسرائيلي، فالمياه من المسائل التي يشكل فيها أي مكسب لأحد الأطراف خسارة للطرف الآخر، ولاسيما حين يتنافس على منابع المياه أكثر من طرف بينهم حالة من العداء.

التصور الإسرائيلي للسيطرة على المياه في الضفة الغربية والقطاع ليس سوى تطبيق للإستراتيجية الصهيونية القديمة التي بنيت حتى قبل إنشاء إسرائيل، والتي يوضحها بن غوريون في خطاب له عام 1955 حين اعتبر البعد المائي أساس وجود إسرائيل وليس فقط أمنها واستقرارها، قائلا:" إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، وإذا لم ننجح في هذه المعركة فلن نكون في فلسطين".[1]

ويرى مهندس الري عمر شديد في كتاب له بعنوان "**المياه والأمن الفلسطيني**" بأن نظرة الصهاينة إلى المياه مبررة، حيث أنه لا زراعة بلا مياه، والزراعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعقيدة الصهيونية والاستيطان، وبالتالي تشكل المياه الخط الأحمر للأمن القومي الإسرائيلي، كونها حاجة أساسية لا يمكن إهمالها أو غض الطرف عنها، وكلما نجحت "إسرائيل" في السيطرة على الموارد المائية العربية فإنها تضمن لنفسها عوامل القوة والاستمرار.[2]

---

[1] مروان حداد، **الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية**، صحيفة الأهرام المصرية، الجمعة 18 فبراير/ شباط 2000م، العدد41346.

[2] عمر شديد، **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر،رام الله، 1999, ص 173.

وإذا ما انتقلنا إلى الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 لنشاهد ملامح الإستراتيجية الإسرائيلية على الأرض، فإننا سنشاهد عددا من الأساليب الواضحة التي هدفت إلى السيطرة على المياه الفلسطينية ومن هذه الأساليب:[1]

- وضع الموارد المائية في الضفة والقطاع تحت مسؤولية "إدارة تخصيص المياه والتصديق على استخدامها" التابعة لمفوضية المياه الإسرائيلية. وهي التي ينظمها قانون المياه الإسرائيلي الصادر عام 1959.

- قيام السلطات الإسرائيلية بحفر آبار ارتوازية داخل حدود 1948 على طول الحدود مع الضفة لضخ مياه الضفة الجوفية إلى المدن الإسرائيلية في فلسطين المحتلة عام 48.

- إعطاء الحرية الكاملة لضخ المياه نحو المستوطنات التي أقيمت أصلا فوق خزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تركيب مضخات قوية لضخ المياه إلى المستوطنات الزراعية من آبار يصل عمقها إلى 600 متر.

- منع الفلسطينيين من حفر أي بئر جديدة إلا بعد مراجعة الحاكم العسكري وأخذ تصريح بذلك، وفي أحوال نادرة جدا كان يتم إعطاء مثل هذا التصريح. وتم أيضا فرض قيود جديدة على استخدامات الفلسطينيين للمياه وخصوصا في المجال الزراعي، وقام الاحتلال بوضع عدادات على الآبار القديمة حتى لا يتجاوز الاستهلاك الفلسطيني كميات محددة.

- كذلك فقد عملت إسرائيل مباشرة بمجرد أن وضعت حرب 67 أوزارها على الاستحواذ على مياه الضفة وغزة من خلال القوانين والأوامر العسكرية، كما عملت على نسف وتدمير الكثير

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر: مركز الشرق العربي، المياه في المنطقة الجنوبية لبلاد الشام، على الرابط التالي: http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-miaah.htm , أيضا: الضخ الإسرائيلي الهائل للمياه الفلسطينية هو السبب الحقيقي لأزمة المياه وتلوثها وليس شح الأمطار، على موقع آفاق البيئة والتنمية على الرابط: http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue16/main_topic/topic1.htm
انظر أيضا: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، الأخطار التي تواجه المياه في فلسطين، على الرابط: http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=117&table=pa_documents&
أيضا: ملفات خاصة، ملف المياه في فلسطين، موقع الجزيرة نت: على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C1B319BC-2F98-480A-8290-394EC7ACE489.htm

من الآبار والمضخات على طول الأغوار الغربية تحت الدعاوي الأمنية، ولوثت مياه نهر الأردن بسبب الاستنزاف الكبير لمياهه، وبالنتيجة فقد هيمنت على حوالي 83% من مياه الضفة الغربية بصورة مباشرة.

لقد شكلت مسألة المياه وحرمان المزارعين العرب من حقوقهم المائية في مياه الضفة الغربية إحدى العقبات الأكثر صعوبة لدى المزارع الفلسطيني. إنه ممنوع من حفر الآبار الارتوازية، وفي نفس الوقت فان كميات المياه المتوفرة قليلة ولا تفي بأغراض الزراعة المروية، وحتى الآبار القليلة العاملة منذ زمن الحكم الأردني والمصري في الضفة وغزة، وبالرغم من أنها آبار سطحية شحيحة إلا أن السلطات الإسرائيلية قد حاربتها عبر منع صيانة وإصلاح المتعطل منها.

وتقدر حجم المياه الجوفية التي تُضخ سنويا في الضفة الغربية حوالي680 مليون متر مكعب، يسمح للفلسطينيين باستخدام 118 مليون متر منها، وهي تشكل ما نسبته 18% من مجموعها، وهذه الكمية تستخدم لجميع الأغراض، وتحصل الأغراض الزراعية على 30 مليون متر مكعب منها، في حين تقوم إسرائيل بتحويل باقي كميات المياه المسحوبة إلى مناطق 48, والى المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية.[1] ويحصل الفلسطينيون على مياه أخرى للزراعة من الينابيع المختلفة في الضفة الغربية والتي يصل عددها إلى 152 نبعا. وعموما تبلغ كميات المياه المتوفرة للزراعة في الضفة الغربية من الينابيع ومن المياه الجوفية حوالي84 مليون متر مكعب تستخدم في زراعة 130 ألف دونم تقريبا. والحال في غزة ليس بأفضل من ذلك، ويصل استهلاك المياه الزراعية في القطاع إلى 90 مليون متر مكعب تقريبا[2].

5.1.7.4 تحويل الضفة الغربية إلى مكب نفايات

وضمن الحرب المنهجية التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية لتحويلها إلى مكان غير صالح للعيش والقضاء على فرص تطور الإنسان الفلسطيني

[1] معهد الأبحاث التطبيقية/ القدس، **واقع القطاع الزراعي الفلسطيني**، ص 15

[2] المرجع السابق، ص 16

اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا وبالتالي دفعه إلى الهجرة، فقد عملت على تحويل الأرض إلى مكبات نفايات تلقي به المواد السامة من مخلفات المصانع، كما تجري بها المياه العادمة، إضافة إلى مقالع الحجارة الملوثة لتربتها ومياهها.

1.5.1.7.4 المياه العادمة

مازالت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تتخلص من مياهها العادمة في الأودية والمناطق الزراعية الفلسطينية المجاورة، دون الاهتمام بالأذى الذي تسببه للمواطنين الذي يقطنون على مقربة من هذه الأودية، والذين يعتاشون من نتاج أراضيهم الزراعية المتضررة.[1] وقد كشفت مؤسسة بتسيلم الإسرائيلية في تقرير لها أصدرته في شهر حزيران 2009 بعنوان "سلوك غير أخلاقي" أن 5,5 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي الناتجة عن المستوطنات تتدفق إلى الينابيع والأنهار بالضفة الغربية، وأشارت إلى أنه منذ بداية الاستيطان فإن "إسرائيل" لم تقم ببناء منشآت إقليمية متقدمة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية مثلما فعلت داخل "إسرائيل"، وأنه بسبب هذا الإهمال تكونت مخاطر صحية مختلفة وأضرار بيئية في مختلف أنحاء الضفة الغربية. ولفت تقرير لمنظمة "بتسيلم" الإسرائيلية إلى أن الفلسطينيين غير قادرين على إنشاء منشآت لمعالجة المياه العادمة التي تقدر بنحو 56 مليون متر مكعب سنوياً ناتجة عن البلدات والقرى الفلسطينية، والسبب في ذلك عدم مصادقة السلطات الإسرائيلية على خطط بناء منشآت المعالجة، حيث لا تعمل حالياً سوى منشأة فلسطينية واحدة لمعالجة المياه العادمة. [2]

وعمليا فإن المياه العادمة تلعب دوراً كبيراً في تلوث البيئة والأرض الفلسطينية، فهي تعمل على تلوث المياه سواء كانت في الخزان الجوفي أو المياه السطحية، حيث تعمل على زيادة نسبة الأملاح وتزايد نسبة النترات، مما يجعل المياه غير صالحة للاستخدام الآدمي، وحتى غير

---

[1] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج, **البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي**، مرجع سابق.

[2] أمجد سمان، الميـاه الفلسطينيـة المحتلـة، صحيفة السفير، عدد 10982–2008/2/20, على الرابط التالي:
http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=868&WeeklyArticleId=35368&ChannelId=4695&Author

صالحة للاستخدام الزراعي كما هو الحال في مياه نهر الأردن. كما تعمل المياه العادمة على تلويث الأراضي الزراعية والمزروعات، إذ أن تركيز أملاح الصوديوم في التربة التي تتعرض للمياه العادمة، يعمل على انسداد مساماتها وتصبح غير قابلة للزراعة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تصحر الأرض، بالإضافة إلى نشر الروائح الكريهة، وتكاثر الحشرات الضارة، وانتشار الأوبئة. وقد نشرت وزارة البيئة الفلسطينية تقريرا مفصلا يتضمن أماكن تصريف المستوطنات الاسرائيلية لمياهها العادمة في اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.[1]

2.5.1.7.4 النفايات الصلبة

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيضا على تحويل الأراضي الفلسطينية إلى مكبات للنفايات الصلبة والخطرة وذلك من خلال:

1- استخدام بعض المكبات الواقعة داخل الضفة الغربية مثل مكب أبو ديس (والذي تزيد مساحته عن 3000 دونم). ومنطقة جيوس بالغرب من مدينة قلقيلية الذي يغطي مساحة 12 دونماً لخدمة مستوطنات كرني شمرون وقدوميم وتسوفيم ومعاليه تشومرون.[2]

2- إقامة مكبات خاصة بهم داخل الضفة الغربية مثل مكب توفلان الواقع في محافظة أريحا، إضافة إلى محاولتهم الحالية لإقامة مكب بالقرب من نابلس في موقع يعرف باسم كسارة أبوشوشة، وذلك لنقل 10 آلاف طن من النفايات شهريا من داخل فلسطين المحتلة عام 48 ومن مستعمرات إسرائيلية تقع في الضفة الغربية.[3]

3- بسبب الأضرار البيئية التي تسببها مصانع المواد الكيماوية الإسرائيلية، فقد عمل الاحتلال على نقل أعداد كبيرة منها إلى المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية، وقد وصل عددها إلى حوالي 200 مصنعاً لمختلف الصناعات الكيماوية، مثل صناعات الألمنيوم، الجلود، البطاريات، البلاستيك، الأسمنت، علب الصفيح لتعليب المواد الغذائية، الصوف

[1] وزارة شئون البيئة. **الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، أيلول 2000، ص 25-26.

[2] المرجع السابق، ص32.

[3] معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج, **البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي**، مرجع سابق.

الزجاجي، المطاط، الكحول، الخزف، الرخام، المنظفات الكيماوية، الغاز، المبيدات الحشرية، الصناعات العسكرية السرية. وجميع هذه المصانع أصبحت تلقي نفاياتها في مكبات أقيمت على أراضي الضفة الغربية، وتتكون هذه النفايات من: النفايات الصناعية من المواد الكيماوية السامة مثل الرصاص، الزنك، النيكل وغيرها، والنفايات الطبية سواء أكانت نفايات سائلة أو صلبة، والنفايات المشعة.[1]

إضافة إلى ذلك، أنه ونتيجة لسياسة الإغلاق والعزل وتشديد الحصار التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أثناء انتفاضة الأقصى، فقد تدهورت عملية إدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية، حيث ازداد عدد مكبات النفايات العشوائية المفتوحة من 89 إلى 189 مكب.[2]

تسبب النفايات الصلبة مخاطر كثيرة، بالإضافة إلى كونها مصدراً للروائح الكريهة وللحشرات والأوبئة، كما أنها تتسبب في تلويث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والتربة والمياه الجوفية نتيجة عملية رشح السوائل الناتجة عنها إلى الخزان الجوفي، كما يسبب التخلص من النفايات عن طريق الحرق تلوث الهواء.

3.5.1.7.4 مقالع الحجارة

أنشأت إسرائيل 6 مقالع للحجارة في الضفة الغربية لقلع الصخور وتكسيرها لاستخدامها في قطاع البناء، وتقوم هذه المقالع بتغطية 80% من الاحتياجات الإسرائيلية، وتنتشر في الظاهرية ودورا والدهيشة ويعبد وجيوس. وهي تعمل على تغيير معالم التضاريس، وخاصة أنها لم تنشأ على أسس علمية، ولا على أيدي خبراء جيولوجيين، الأمر الذي يؤدي إلى:

1. إلحاق الضرر بالصحة العامة نتيجة الغبار الكثيف المتطاير ليصيب المناطق المجاورة للمقالع، ويسبب الإصابة بالأمراض الصدرية.

---

[1] وزارة شئون البيئة. **الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**. أيلول 2000، ص35.

[2] المرجع السابق نفسه.

2.تهديد التنوع الحيوي نتيجة تساقط الغبار على الأشجار والنباتات، وهو ما يؤدي إلى إعاقة نموها، ويهدد المناطق المحيطة بالمقالع بالتصحر، كما يدفع الصوت الناجم عن الآلات ووسائط النقل بالحيوانات البرية الابتعاد عن أماكن إقامتها الحالية، وبالتالي هجرتها.

3.استخدام أماكن قلع الحجارة كمكبات للنفايات الصلبة والمياه العادمة بعد الانتهاء منها. [1]

4.5.1.7.4 تلوث التربة

تتعرض التربة الفلسطينية إلى أعمال التدمير من قبل القوات الإسرائيلية، وهو ما يؤدي إلى انجرافها، وبالتالي زيادة ظاهرة التصحر، فأعمال التجريف الواسعة، بالإضافة إلى إزالة مساحات واسعة من الغابات بغرض إقامة المستوطنات وشق الطرق الالتفافية، وغير ذلك من الممارسات والتي من شأنها أن تؤدي إلى تفكك التربة، وبالتالي تسهل على عوامل التعرية كالرياح والأمطار جرفها.

استيلاء إسرائيل على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في استعمال كافة أراضيهم، جعل المزارعين الفلسطينيين يقومون بزراعة أراضيهم أكثر من مرة بما يعرف بالزراعة الكثيفة، وذلك عن طريق استخدام المخصبات الزراعية ومبيدات الآفات الزراعية بإفراط، وهو الأمر الذي يعمل على الحد من خصوبة التربة، كما أنها تعمل على زيادة ملوحة التربة بسبب زيادة نسبة كلوريد الصوديوم والذي يعمل أيضاً على التقليل من مساميتها، وبالتالي عدم قابليتها للإنتاج.[2]

2.7.4 تشويه القطاع الزراعي الفلسطيني

عدا عن الاستيطان ومصادرة الأراضي والسيطرة على موارد المياه وتخريب الأرض الفلسطينية واقتلاع الأشجار المثمرة و تجريف الأراضي الزراعية تحت شعار الأمن، فقد قامت

---

[1] وزارة شئون البيئة. **الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص39.

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، " اثر المستوطنات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية", على الرابط التالي:
http://www.idsc.gov.ps/arabic/palestine/settel_12.html

قوات الاحتلال بترسيخ بعض السياسات كنهج ثابت للقضاء على ما تبقى من إمكانات لإقامة قطاع زراعي فلسطيني ولو بالحد الأدنى، ومن أهم هذه الممارسات:

- قامت المستعمرات الاستيطانية الزراعية بمنافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية، واستغلال الأيدي العاملة الزراعية للعمل في المزارع الصهيونية بأجور رخيصة، وعملت على إغراق الأسواق الفلسطينية بالبضائع الرخيصة في المواسم المختلفة. وهذا الأمر يتبين لنا عندما نعلم أن أكثر من 77% من السلع الزراعية المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية قادمة من إسرائيل.[1]

- تهجير الأيدي العاملة من الضفة الغربية للعمل في الكيان الصهيوني من خلال الأجور المرتفعة، مستغلين بذلك اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة والماهرة في المصانع والمعامل الإسرائيلية، وهو ما انعكس سلبا على الأرض الفلسطينية والتي قل الاهتمام بها، وهجرها الفلسطينيون طمعا في الحصول على دخل اكبر من العمل في إسرائيل، وقد تحول الكثير من المرتفعات الجبلية في إلى أراضي بور نظرا لقلة الاهتمام بها.

تظهر الإحصائيات أن 12% من القوة العاملة في الضفة الغربية والقطاع في العام 1970 قد استوعبوا في الاقتصاد الإسرائيلي، وارتفعت هذه النسبة إلى 19% عام 1971, ثم إلى 32% عام 1978, ثم إلى 37% عام 1987م،[2] وهو ما يعني أن أكثر من ثلث اليد العاملة الفلسطينية وهي المؤهلة للقيام بالعمل الزراعي قد أصبحت بعيدة عن الأرض الفلسطينية فعليا.

- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وبلاستيك و مياه وغيرها، وهذا الأمر جعل العمل الزراعي غير مضمون النتائج وغير مجدي من الناحية الاقتصادية، خصوصا في ظل صعوبة تسويق المنتجات الزراعية، وتدهور أسعارها نظرا لارتفاع تكاليف

---

[1] معهد الأبحاث التطبيقية أريج، **رزنامة الإنتاج الزراعي الفلسطيني وإمكانيات التسويق للأسواق المحلية والإسرائيلية والخارجية**(دراسة حالة محافظة طوباس),2008م.

[2] عمر عبد الرازق وعودة شحادة الزغموري، **الاقتصاد الفلسطيني 1967-1990**, مركز العمل التنموي/معا، 1992م، ص17.

الإنتاج، وللمنافسة الحادة من المزروعات الإسرائيلية والتي كانت تغرق الأسواق في بعض الفترات ضمن المخططات الإسرائيلية لضرب الإنتاج الزراعي الفلسطيني. والإشكالية الأساسية هنا أن إسرائيل هي المصدر الأساسي للحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي، وبالتالي فهي التي تتحكم بالسعر والجودة وغيرها من الأمور الفنية، وكلما زادت تكاليف مدخلات الإنتاج قلت الجدوى الاقتصادية المتوخاة من العمل الزراعي، وقد وصلت قيمة فاتورة تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي الفلسطيني إلى ما معدله 48% تقريبا من قيمة الإنتاج الزراعي حتى العام 2000م،[1] في حين بلغت فاتورة تكاليف مدخلات الإنتاج في العام 2005 56%.[2] وهذه الفاتورة تدفع للمصدر وهو إسرائيل في الغالب.

إضافة إلى أن إسرائيل تتحكم في مدخلات الإنتاج الزراعي، وتحديد ما هو مسموح أو مرفوض وذلك لدواعي أمنية أو لحجج غيرها، وبالتالي ترتفع الأسعار على المزارعين، وتزداد الاحتكارات، وتنخفض ربحية المزارع.[3]

- التحكم في تسويق المنتجات الزراعية و ربطها بحاجة السوق الصهيونية للمنتجات العربية. وبالتالي فقد أصبحت الأرض التي يزرعها الفلسطينيون ويكدحون فيها تلبي حاجة الأسواق الإسرائيلية بصورة خاصة، ولم تعد مسألة تلبية الاحتياجات الفلسطينية على قائمة اهتماماتها، وقد استغلت مساحات واسعة من الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة لزراعة الخيار على سبيل المثال للمصانع الإسرائيلية، كما استغلت مساحات أخرى لزراعة الفراولة وبعض المنتجات ذات الطابع الاستهلاكي، والتي قد تدر بعض الدخل من الأسواق الإسرائيلية، وهذا النمط من الزراعة أدى إلى استنزاف خصوبة الأرض، واستهلاك مصادر المياه الموجودة في الأراضي الفلسطينية. عدا عن أن كل المستلزمات الزراعية من أسمدة وبلاستيك ومبيدات كيماوية وأشتال جميعها تأتي من الأسواق الإسرائيلية، فقد تم التحكم في عمليات التسويق

---

[1] وائل قديح، تحليل مؤشرات القطاع الزراعي الفلسطيني، مركز التخطيط الفلسطيني، على الرابط: http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new11-13-14.htm

[2] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار/بكدار، دائرة السياسات الاقتصادية، **مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني**، ص 6

[3] معهد الأبحاث التطبيقية/ القدس، **واقع القطاع الزراعي الفلسطيني** ص 47

بطريقة تجعل المنتجات الزراعية الفلسطينية مكملة للمنتجات الصهيونية و ليست منافسة لها.[1] أي أن الأرض الفلسطينية والعامل الفلسطيني تحول بصورة ما إلى أجير لدى الإسرائيلي في الأرض التي يملكها، وبأجور بخسة وغير مضمونة.

هذه الحالة تطلق عليها الباحثة الفلسطينية لورا عدوان " اغتراب القطاع الزراعي", وهي تتمثل بالبحث عن تحقيق مصلحة آنية وفردية للمزارع تتمثل في الربح المؤقت، أكثر من الاهتمام بتلبية حاجات المزارعين لإنتاج مستدام على المدى البعيد، أو لتلبية حاجات المجتمع المحلي للغذاء الأساسي، وهنا لا يمكن لنا توجيه اللوم كله على المزارع الذي تُرك وحيداً في الساحة في مواجهة قوة الاحتلال الغاشمة، والتي تستخدم كل إمكانياتها لتدمير البنية الإنتاجية للمجتمع الفلسطيني، فالمزارع أخذ يبحث عن فرص للنجاة والبقاء من خلال محاولته الانسجام والتكامل مع البنية الاستعمارية التي تستغله، دون أن ينتبه إلى أن اعتماده على تكنولوجيات وزراعات تصديرية موجهة لهذه البنية لن تفيده بقدر ما تعود بالفائدة على الإسرائيلي.[2]

لقد كانت نتيجة ذلك زيادة تشوه القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال فرض محاصيل معينة ضمن ما اصطلح على تسميته بالزراعة الكمالية، كزراعة الورود المعدة للتصدير إلى الخارج عبر السوق الإسرائيلية، على حساب المزروعات الأساسية التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي، وتعزيز إسرائيل لسيطرتها على الموارد الطبيعية من أرض ومياه، وعلى عمليات الاستيراد والتصدير، وأدى هذا بالتالي إلى الحد من فرص تراكم رأسمال فلسطيني وطني، ومنع الزراعة الفلسطينية من التطور باتجاه تلبية احتياجات المجتمع المحلي، أو التصدير للخارج، في ظل تحكم إسرائيل بالتكنولوجيا الزراعية المسموح بإدخالها للفلسطينيين، وسيطرتها على منافذ التصدير والتحكم بكمياته[3].

وبالإجمال فقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني عموما لتشوهات واختلالات عديدة نتيجة للسياسات والإجراءات التي مارستها إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية والقطاع في العام

---

[1] لورا عدوان، **زراعة في مواجهة الاقتلاع**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين، 2011م، ص 52-53

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق، ص 82.

1967. وكانت التشوهات في هياكل الإنتاج من أبرز تلك التشوهات، حيث تدنت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والصادرات، وتم تسخيرها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ولضمان استمرار تبعيتها له. وفي القطاع الزراعي فقد سعت السياسات الإسرائيلية لإعادة تشكيل الهيكل الإنتاجي الزراعي ليتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، ولتفادي منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية للمنتجات الزراعية الإسرائيلية من خلال سياسة الجسور المفتوحة، وفرض العديد من القيود التجارية وغير التجارية للحد من تدفق السلع الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل. كما أدت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه المحلية، والنهب المتواصل لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى تشوهات كبيرة في أسعار المياه والأراضي الزراعية، وفي أجور العمال الزراعيين، ما أدى بدوره إلى تذبذب الإنتاج وانخفاض مستوى الربحية في قطاع الزراعة، وبالتالي تراجع الدور الاقتصادي لهذا القطاع. كما أدى النقص في الخدمات الزراعية، وعدم وجود مؤسسات تمويل، إضافة إلى تفتت الملكية الزراعية نتيجة عمليات الوراثة، إلى انتشار ظاهرة العمل العائلي، وزيادة الإنتاج الزراعي صغير الحجم، وانخفاض الإنتاجية، وتدني القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية.[1]

الأجور المرتفعة نسبيا في سوق العمل الإسرائيلية ساهمت في اجتذاب أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين، وبخاصة غير المهرة، ما زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، كما أدى ذلك إلى تشوهات في مستويات الأجور في الأراضي الفلسطينية، نتيجة النقص في عرض العمالة في السوق المحلية، وبالتالي إلى ارتفاع الأجور المحلية دون أن يصحب ذلك زيادة في الإنتاجية، وهو ما أدى إلى زيادة في تكلفة المنتجات الفلسطينية وبالتالي فقدان القدرة التنافسية لتلك المنتجات، ما أدى بدوره إلى تدهور مستوى الأرباح، وتناقص حجم الإنتاج الزراعي والصناعي في فلسطين. كما ساهم ذلك في تشجيع العمالة غير الماهرة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل الإسرائيلية، وأدى بالتالي إلى انخفاض المستوى المهني للقوة العاملة الفلسطينية.[2]

---

[1] محمد نصر، **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ماس، حزيران 2003, القدس ورام الله، ص 6.

[2] المرجع السابق، ص 8.

الفصل الخامس

العامل الذاتي الفلسطيني
ودوره في تدهور القطاع الزراعي

الفصل الخامس

العامل الذاتي الفلسطيني ودوره في تدهور القطاع الزراعي

الاحتلال الإسرائيلي بطبيعته متناقض وجوديا مع الشعب الفلسطيني، وهو يمارس العديد من السياسات المقصودة التي يهدف من خلالها إلى استمرار ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل. وتتجسد هذه السياسة عبر ممارساته في استهداف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني الإنتاجية، وإعاقة جهود التنمية الفلسطينية، ولكن نحن لا نتوقع من الاحتلال سوى أن يقوم بهذا الدور.

تكون المهمة الوطنية الأساسية هي إفشال هذه المخططات، والعمل على تجاوزها بما يشكل تثبيتا لوجود الشعب الفلسطيني على أرضه، ليحيا كريما قادرا على تحقيق الحد الأدنى من التنمية التي تكفل له أن لا يمد يده إلى العالم ليتسول غذاءه، وتكون المسؤولية الوطنية الفلسطينية هي تحقيق هذه التنمية بالاعتماد على الذات، ليكون الشعب مالكا لقراره السياسي وقادرا على رفض أو قبول ما يعرض عليه من مشاريع دولية متعلقة بالقضية الفلسطينية بإرادة حرة، وأن يكون قادرا على مواجهة التحديات والعقوبات التي قد تفرض عليه لإركاعه عبر تجويعه.

ما نقوله هنا يبدو أمرا بديهيا يعرفه كل المتخصصين، ولكن في واقع الحال الفلسطيني لا يبدو أن هذا الأمر يشغل بال صانعي القرار الفلسطيني، أو على الأقل لا يبدو مطبقا في واقع التنمية الفلسطينية، وتبدو الأمور تسير وفق ما تريده دولة الاحتلال من خلال تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي بدلا من فكها. وواقع التنمية في الأراضي الفلسطينية وبدلا من أن يسير وفق منهجية تحررية مستقلة نابعة من تحقيق الرغبات الفلسطينية واحتياجاتها فإنه يسير بالاتجاه المعاكس.

في هذا الفصل، سنناقش في محاور متعددة واقع الاقتصاد الفلسطيني وملامحه قبل قدوم السلطة الفلسطينية وبعد ذلك. وما هي معالم التنمية المطلوبة في الواقع الفلسطيني، وكيف تصرفت السلطة الفلسطينية مع الموارد المتوفرة بحوزتها، وهل وجهتها بصورة صحيحة تدعم

تحقيق تنمية مستدامة، وما هو نصيب القطاع الزراعي والذي وضحنا أنه أساس تحقيق التنمية المعتمدة على الذات عربيا وعالميا، وبالتأكيد فإن الحالة الفلسطينية تستلزم إعطاءه مجالا أكبر، لأن جوهر الصراع مع المحتل الإسرائيلي يدور حول الأرض.

1.5 التنمية المطلوبة في الواقع الفلسطيني

سعت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 إلى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني، وتحطيم واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في المناطق المحتلة عام67 لصالح الاحتلال، وحرمان أصحاب الحق منها، وكل هذا كان يصب في الهدف الاستراتيجي الصهيوني وهو تهجير الفلسطينيين، وتعزيز السيطرة على المناطق المحتلة عام 67 عبر الاستيطان اليهودي. ومن هنا فقد سمحت السياسة الإستراتيجية الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني بالتطور المحدود وفقط عندما لا يكون ذلك متناقضا مع المصالح الإسرائيلية، أو مع الاهداف العامة للدولة الصهيونية. كما عملت على ربطه بالاقتصاد الإسرائيلي بصورة كاملة تقريبا، وعملت جاهدة لوأد أي استقلال اقتصادي فلسطيني، وأبقته سوقا مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية، ومصدرا رخيصا للقوة العاملة[1].

بعد توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول 1993، ونشوء السلطة الفلسطينية في العام 1994, طرأت متغيرات مهمة على بيئة التنمية الفلسطينية وآلياتها، فقد أصبح للشعب الفلسطيني في مناطق 67 إدارة تنموية رسمية مسئولة عن إطلاق عملية التنمية، وهي تمتلك بموجب اتفاقات أوسلو أدوات إدارية واقتصادية هامة لإدارة وتوجيه عملية التنمية، كما قدمت الجهات المانحة مبالغ مالية كبيرة بهدف المساعدة في تثبيت السلطة الجديدة، وضمانا لاستمرار عملية التسوية السياسية. وبات من الضروري هنا تعزيز استراتيجيات التنمية الفلسطينية، ووضع البرامج التنموية وفق أولويات فلسطينية، تهدف إلى توفير شروط للصمود ومقاومة الاحتلال، وهو ما يستلزم بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية كفيلة بتثبيت المواطنين داخل وطنهم، وعلى صيانة

[1] زياد أبو عمرو، **اقتصاد قطاع غزة: 1948-1984, الفصل الخامس**، ص 126-127, الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، تحرير: جورج العبد، ط1, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار 1989م.

تماسك النسيج الاجتماعي، من أجل تثبيت الموقف السياسي على المواقف المبدئية الضامنة لحقوق الشعب.

التنمية المطلوبة في هذه الحالة تتضمن تحسين مستوى المعيشة، وتطوير في شروط الحياة، وتطوير الإنتاج والخدمات والبنية التحتية، وفتح فرص عمل، والعمل على جعل ثمار التنمية تعم الفئات الشعبية والمناطق الفقيرة، والمناطق الريفية المستهدفة بالاستيطان والمصادرة، وأن لا تنحصر فوائدها على فئات محدودة.[1]

1.1.5 التنمية كوسيلة للصمود

التنمية لا تتناقض مع مقاومة الاحتلال، بل تجمع بينهما لتحقيق الهدف الأساسي للشعب الفلسطيني وهو إنجاز المطالب الشرعية للشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال والعودة.[2] والمفهوم التنموي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة عام67 والمنسجم مع مقاومة الاحتلال يدور حول كيفية توظيف التنمية كوسيلة من وسائل دعم الصمود الفلسطيني فوق الأرض الفلسطينية، والعيش بكرامة مع القدرة على مجابهة الاحتلال، والتكيف لمواجهة الضغوط والممارسات الهادفة لتفريغ البلاد من أهلها.

بناء على هذه النظرة، فإن المفهوم التنموي الفلسطيني يكتسب بعدا سياسيا يتمحور حول بناء الذات الوطنية، والاستقلال والاعتماد على النفس، وتحرير الإنسان وتعزيز وصيانة المجتمع وتثبيته، وتوفير أسس الحياة الكريمة ولو بالحد الأدنى، بعيدا عن قيم الاستهلاك والبذخ والرفاهية. فالتنمية في فلسطين لا تهدف إلى تحقيق الترف، بل لتعمل قبل كل شيء على تحرير الأرض والإنسان الفلسطيني من الاحتلال بكل أشكاله، والى تهيئة السبل الكفيلة بذلك، ومن

---

[1] يوسف كامل إبراهيم، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (NGOS), دراسة جغرافية تنموية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة " المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 – 9 آذار 2005م على الرابط التالي:
http://www.iugaza.edu.ps/ar/Faculty/commerce/DynamicPage.aageID=1090

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **نحو رؤية تنموية فلسطينية**، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، بيروت، 11–14 تشرين الأول 2004.

المؤكد انه لا يمكن تحقيق التنمية في ظل التبعية والهيمنة والارتباط مع المحتل، فأي تنمية أو رفاهية قد يحوزها من يقبع بالأسر ستكون خاضعة لهوى السجان. ومن خلال هذه الرؤية يمكن لنا أن نحكم على التجارب التنموية الفلسطينية، فالمعيار يتمثل في قدرتها على فك الارتباط مع الاحتلال أوعلى تعميق قيم الاعتماد على الذات، والصمود ومقاومة الاحتلال، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي تلبي هذا الهدف.

2.1.5 التنمية الفلسطينية كمشروع لمقاومة الاحتلال

يطرح عادل سماره مفهومه للتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر ما يسميه "التنمية بالحماية الشعبية", وهو يرى بأن التنمية مشروع جماعي واعي للإنتاج، ويتضمن مشروع مقاطعة منتجات قوة الاحتلال التي تريد أن تجتث أولاً بأول كل القطاعات الإنتاجية المحلية، وكل مواطن مؤمن بهذه الرؤية ويطبقها يتحول إلى مقاتل على الجبهة الاقتصادية، وهذه المقاومة مشروط نجاحها بأن تبدأ كفعل تنمية لإنتاج ما تتم مقاطعته، ولاستبدال ما لا يمكن إنتاجه بعد.[1]

وتطبيق هذا النمط من التنمية يتم عبر التركيز على قطاع الزراعة أولا باعتباره الخيار الأكثر إمكانية لتحقيق أفضل خيار ممكن. وهذا لا ينفي العمل الجاد في تنمية القطاعات الأخرى، بل يعني الانطلاق من الأرض لإنتاج الحاجات الأساسية، وجعلها الأساس الذي ترتكز عليه القطاعات الأخرى. ولاستيعاب العدد الأكبر من الناس في العملية التنموية عبر استصلاح الأراضي وجعل الأرض محورا للنضال الوطني والتنمية معًا، وهو يرى بأن الاستعداد للمقاومة يكون في مستوى أعلى حين يكون المرء معتمدا على الأرض، عدا عن أن استغلال الأرض يخلق منتجًا مستقلا.[2]

كما أن غازي الصوراني يوضح أن التنمية المرتبطة بالاحتلال ستجعل من مفهوم التنمية كائناً غريباً مشوهاً للشخصية الوطنية، وأنها تنمية لا مستقبل لها، ويبين أن التنمية

---

[1] عادل سمارة، ***التنمية بالحماية الشعبية***، **مجلة كنعان**، السنة السابعة، العدد 1165, 28/أيار /2007م، ص3.

[2] المرجع السابق، ص 5.

الفلسطينية المطلوبة هي التي تعزز من صمودهم وثباتهم على الأرض، وتتوجه للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وتتناقض مع قيم الاستهلاك المترف، والسلبية واللامبالاة.[1]

2.5 ملامح الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل العام 1994م

اتسم الاقتصاد الذي تبلور في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967م ولغاية قدوم السلطة الفلسطينية بعدد من الخصائص المميزة من أهمها:[2]

- سيادة الإنتاج الزراعي العائلي عبر استغلال الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي الأراضي التي كانت بالأساس ذات ملكية عائلية، وتقوم على قطع صغيرة ومتوسطة المساحة.

- وجود عدد كبير من المنشآت الإنتاجية والخدمية الصغيرة والعائلية في جميع المدن والقرى تقريبا.

- أعداد من المصانع والمنشآت الإنتاجية ذات الحجم المتوسط في المدن الرئيسية، كالصابون والحجر والأحذية والملابس، إضافة إلى عدد محدود من الصناعات التحويلية.

- وجود مؤسسات لإقامة التنسيق والتعاون الصناعي والتجاري والزراعي وذلك عبر الغرف الصناعية والتجارية والزراعية.

وقد اعتبر القطاع الزراعي الأكثر إنتاجية، والأكثر تشغيلا للأيدي العاملة من بين القطاعات الإنتاجية، والجدول التالي[3] يوضح النسب المئوية للإنتاج المحلي للقطاعات الاقتصادية الرئيسة.

---

[1] غازي الصوراني، **أي تنمية لفلسطين" الواقع والآفاق"**, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 – 9 آذار 2005م. على الرابط:
http://www.iugaza.edu.ps/ar/Faculty/commerce/DynamicPage.aageID=1090

[2] عزت عبد الهادي، عزت عقل، زكريا النحاس، **دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة**، رام الله، وزارة العمل، 1998, ص 99.

[3] عادل سمارة، **اقتصاد تحت الطلب، دراسة في محوطة اقتصادي الضفة والقطاع عبر التبادل مع المجموعة الأوروبية**، القدس، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ط1, 1989, ص80.

جدول (4): النسب المئوية للإنتاج المحلي الفلسطيني للقطاعات الاقتصادية الرئيسية

القطاع/السنة	1968	1975	1983
الزراعة	36.3	30.3	26.9
الصناعة	8.3	8.4	6.9
البناء	3.5	15.5	15.7
الخدمات	51.9	45.8	50.5

المصدر: عادل سمارة، اقتصاد تحت الطلب، دراسة في محوطة اقتصادي الضفة والقطاع عبر التبادل مع المجموعة الأوروبية، القدس، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ط1, 1989, ص80.

ونلاحظ هنا أنه وبرغم كل ممارسات الاحتلال، إلا أن القطاع الزراعي استمر قطاعا هاما ومحوريا في الناتج القومي الفلسطيني، وقد زادت نسبة مساهمة هذا القطاع بعيد اندلاع الانتفاضة الأولى ليصل إلى حوالي 40%، وذلك بفعل التوجه الشعبي العام للعمل في الزراعة كبديل عن العمل في "إسرائيل".

ساهم هذا النمط الاقتصادي بصورة كبيرة في تعزيز النزعة الوطنية، والترويج للاعتماد على النفس، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وهو نمط لم يضع أولويته الأساسية في الربح، بل كانت الأولوية هي الصمود في وجه الاحتلال، والتشبث بالأرض وتنميتها، وتنمية المؤسسات الإنتاجية عموما، وتعزيز الهوية العربية والوطنية، وتنمية الموارد البشرية الفلسطينية كأساس لأي تنمية فلسطينية.[1]

كما أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في العام 1987م ساهم في تعميق ما يطلق عليه عادل سمارة "التنمية بالحماية الشعبية", والتي هي تنمية ترتكز على التشغيل الذاتي، وإدارة ذاتية للمشاريع الصغيرة، ومقاطعة المنتج الأجنبي، والاستهلاك الواعي، والمبادرة باستثمارات إنتاجية صغيرة كتربية الماشية، واستغلال حديقة المنزل، وزراعة المحاصيل الغذائية الأساسية وليس الكمالية، وإقامة التعاونيات الزراعية والتصنيعية لبعض المنتجات الغذائية. فهذا الاقتصاد هدف

[1] فراس جابر، آيلين كتاب، إياد الرياحي، وآخرون، **وهم التنمية**، القسم الثاني: خصخصة فلسطين، رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء. ط1, 2010. ص 82-85.

إلى: تجنب الاستغلال من قبل التجار، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، و إنجاز الاكتفاء الذاتي من الغذاء الطبيعي والحاجات الأساسية، وبالتالي العمل على ضمان الأمن الغذائي الوطني.[1]

3.5 الملامح العامة للاقتصاد الفلسطيني بعد إنشاء السلطة الفلسطينية

نستطيع القول أن اتفاقية باريس الاقتصادية قد وضعت الأساس الجديد للاقتصاد الفلسطيني المستحدث وتغيراته في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث باتت الملامح العامة مختلفة عما سبقها من فترات، وهي الفترات التي تميزت بظهور تنمية هدفت إلى تثبيت المواطن الفلسطيني على أرضه دون النظر إلى الربح المادي كهدف أساسي. وهنا تبدو المسؤولية الأساسية في إرساء نمط "تنموي" مغاير للفترات السابقة ملقاة على عاتق السلطة الفلسطينية.

ويبين نصر عبد الكريم أنه على الرغم من أهمية القطاع الزراعي لجهة توفير الأمن الغذائي الفلسطيني، ولاستيعاب الأيدي العاملة، ولكونه قطاعاً تكميلياً للقطاع الصناعي، حيث يوفر مدخلات العملية الإنتاجية، ويستوعب المنتجات الصناعية اللازمة لأغراض الزراعة، كما يوفر رأس المال اللازم لإقامة المشروعات الصناعية، فإن السلطة الفلسطينية لم تول هذا القطاع الأهمية التي يستحقها. ويضيف بأن الاتفاقيات الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي كان لها دور سلبي، وحدت من قدرة السلطة على تطوير هذا القطاع، وهو ما انعكس لاحقا بحيث تراجعت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، وإلى هجرة العاملين بالزراعة إلى قطاعات أخرى.[2]

رسمت الاتفاقية الاقتصادية التي عقدت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والمعروفة باتفاقية باريس الاقتصادية في 1994/4/29م الخطوط العريضة لملامح الاقتصاد الفلسطيني الناشئ بعد قيام السلطة الفلسطينية، ومن أهم هذه الملامح:

---

[1] عادل سمارة، ***التنمية بالحماية الشعبية***، **مجلة كنعان**، السنة السابعة، الأعداد: 1146, 1165, أيار /2007م.

[2] نصر عبد الكريم، خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، على الرابط: http://www.idsc.gov.ps/arabic/economy/derasat/derasat_5.html

- أصبحت اتفاقية باريس السقف المحدد لتطور الجانب الإنتاجي من لاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى أنها عملت على إتاحة المجال لتطور شريحة سياسية تجارية، تعتمد على علاقاتها مع الاحتلال وعلى موقعها ضمن منظومة السلطة للحصول على وكالات تجارية لماركات دولية معينة، وتسويقها ضمن نظام احتكاري، وهو ما أدى إلى تراكم الأرباح في أيدي مجموعات صغيرة متنفذة، أصبحت مصالحها مرتبطة بدوام الواقع كما هو، وفي ظل التراجع المستمر للقطاعات الإنتاجية، فقد تطور قطاع الخدمات بشكل كبير جدا معتمدا على الدخل المرتفع لدى بعض الفئات الجديدة المستفيدة.[1]

- يبين جورج كرزم أن اتفاق باريس الاقتصادي جعل من إسرائيل المرجعية المركزية في كل ما يتعلق بالصادرات والواردات الفلسطينية مع دول العالم، وأصبحت إسرائيل مخولة بتقرير أصناف السلع وكمياتها التي يسمح للطرف الفلسطيني استيرادها وتصديرها. وباتت إسرائيل تفرض على الجانب الفلسطيني نوع القطاع الاقتصادي الذي ينبغي التركيز عليه، وذلك من منطلق التكامل مع السوق الإسرائيلي في القطاعات المختلفة، وخاصة تلك القطاعات التي تضمن تسويق السلع والمدخلات الإسرائيلية. ويضيف كرزم: "أن الشروط والعوائق الاقتصادية التي فرضتها إسرائيل وما زالت تفرضها على الضفة والقطاع حسب الاتفاقات السياسية والاقتصادية مع الطرف الفلسطيني أشد قسوة مما كان عليه الحال قبل أوسلو، خاصة وأن عملية "السلام" بُنيت على حقيقة كون الاقتصاد الفلسطيني ملحق بالاقتصاد الإسرائيلي، كما أن الخطط الاقتصادية الدولية والفلسطينية الخاصة بمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني تم تأسيسها على فرضية خاطئة أصلا وهي أن الاتفاقات السياسية ستترجم إلى حركة حرة لقوة العمل والمنتجات بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية والخارج. لكن الطرف الوحيد الذي يتمتع فعليا بحرية الحركة هو إسرائيل"[2].

---

[1] فراس جابر، آيلين كتاب، إياد الرياحي، وآخرون، **وهم التنمية**، مرجع سابق، ص 90.

[2] جورج كرزم، نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، على الرابط التالي:http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z9

- باتت "الموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية خاضعة لتشويه هيكلي متعمّد، بصورة أصبحت موجهة لخدمة اقتصاد الاحتلال ومنفعته. أمّا الموارد القليلة الباقية، فتخضع لسياسات اقتصادية إقصائية، بحيث تتراكم لدى بعض الشركات الخدماتية"[1]. وبمراجعة سوق فلسطين للأوراق المالية، يتضح أن مجموعة الاتصالات – كمثال– تستحوذ وحدها على ما نسبته 46.5% من قيمة السوق الكلية، في حين أن نسبة القيمة السوقية للقطاع الصناعي لشركات القطاع الخاص ذات المساهمة العامة لا تزيد عن 7.3% من مجموع قيمة سوق فلسطين للأوراق المالية.[2]

- فيما يتعلق بالتنمية الزراعية الفلسطينية، فقد تعاملت اتفاقية باريس مع المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية على أنها قانونية، وهي التي تستحوذ على مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية، وذلك عندما سمحت بجباية الضرائب من العمال الفلسطينيين في المستوطنات. كما أن السماح بالتبادل الحر للمنتجات الزراعية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وبدون جمارك، يعني أن الأسواق الفلسطينية أصبحت مستباحة أمام البضائع الإسرائيلية الزراعية، وهي قادرة على إغراق الأسواق بفضل إنتاجيتها العالية، واعتمادها على التكنولوجيا، وسيطرتها على مصادر المياه، وبفضل الدعم الكبير الذي تتلقاه من الدولة، في مقابل المزارع الفلسطيني المحاصر والذي لا يجد أحدا يدعمه، وهو ما يعني إضعاف الزراعة الفلسطينية وتراجعها المستمر.[3]

لقد كانت النتيجة العامة لسياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية أن الاقتصاد الفلسطيني باتت له ملامح جديدة تماما ومغايرة ليس للمطلوب منه فحسب، بل وحتى للواقع السابق في ظل سيطرة الاحتلال المباشر، وبدلا من أن يكون الاقتصاد الفلسطيني معززا لصمود المجتمع والناس، وتمكينهم من النضال والعيش الكريم، وأن يتبنى سياسات عامة تعمل لخدمة هذا الهدف، وتضمن تدريجيا انفكاكا اقتصاديا عن واقع التبعية للاحتلال الإسرائيلي إلى واقع معاكس، وذلك

---

[1] فراس جابر، آيلين كتاب، إياد الرياحي، وآخرون، **وهم التنمية**، مرجع سابق، ص 92

[2] المرجع السابق.

[3] مركز المعلومات الوطني، اتفاقية باريس الاقتصادية، 1994/4/29م، على الرابط: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4890

عبر تنمية الزراعة الفلسطينية، وزيادة قدراتها التشغيلية والإنتاجية، فإنه قد تحول إلى اقتصاد خدمي معتمد على التجارة مع إسرائيل، وعلى مصادر الطلب منها لا على مصادر الطلب والعرض الدولية أو المحلية.[1]

وكمحصلة عامة فقد رسخت اتفاقية باريس الاقتصادية واقعا مفاده أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح على المستوى القريب والمتوسط تابعاً بطريقة هيكلية، ومرتبطاً تماماً وبصورة مباشرة باقتصاد الاحتلال، ويجري العمل على ترسيخ هذا الأمر كخيار اقتصادي وحيد. وباتت نحو 80% من واردات السلطة تأتي من إسرائيل، بينما يذهب نحو ثلثي صادرات السلطة إلى إسرائيل.[2] كما أن ملامح هذا الاقتصاد تغيرت جذريا من اقتصاد إنتاجي إلى استهلاكي خدماتي. ولعل ذلك ما يفسر أن واقع القطاع الزراعي الفلسطيني بات مهمشا ومتراجعا يوما بعد يوم.

4.5 القضية المائية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

طرح قضية المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية يأتي لبيان كيف أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير – من قبل – لم تتعاملا مع قضية التنمية الزراعية باعتبارها أولوية فلسطينية مركزية، ومن هنا فقد تم التعامل مع الحقوق المائية الفلسطينية بنوع من اللامبالاة، وتم تأجيل هذه القضية إلى المفاوضات النهائية والتي لم تتم حتى الآن، كما أن البنود التي تحدثت عن المياه في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية كانت مثيرة للالتباس بحيث كثرت حولها التأويلات، وربما كان هذا مقصودا من الجانب الإسرائيلي وبتجاوب من الطرف الفلسطيني.

ومشكلة المياه في الضفة الغربية ذات الطبيعة المركبة تتمثل في السيطرة الإسرائيلية المباشرة على معظم هذه الموارد المائية وحرمان الفلسطينيين منها، وبالعودة إلى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وعلى الرغم من حساسية قضية المياه على الصعيد الوطني وأهميتها من

---

[1] ليلى فرسخ، **العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية، 1967–2007**, رام الله وبيروت، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية/ مواطن، 2010, ص 44.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**. تحرير د. محسن محمد صالح، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010, ص 27.

أجل قيام قطاع زراعي نام ومتطور، فإن المفاوض الفلسطيني لم يعط هذه القضية ما تستحقه من الاهتمام، وكان من الواضح أن قيادة م ت ف لم تضعها على سلم الأولويات، منشغلة بالقضايا الأكثر أهمية وتعقيدا من وجهة نظرها، كما أن تشتت القرار الفلسطيني بين الوفد المفاوض في واشنطن، والوفد "السري" في أوسلو الذي كان يملك القدرة على اتخاذ القرار بمباركة قيادة م ت ف، أدى إلى ضياع هذه القضية عن قائمة الاهتمامات الحقيقية. وزاد الطين بلة أن من فاوض في أوسلو لم يكن مؤهلا من الناحية الفنية والمهنية للحديث مع الإسرائيليين حول المياه، وافتقر إلى الرؤية الواضحة والإستراتيجية لأبعاد هذه القضية، ولم يملك أي مبررات أو دراسات تثبت مطالبه وتعزز موقفه خلال التفاوض[1].

ولذلك جاءت البنود المتعلقة بالمياه في اتفاقية أوسلو غامضة وعامة، وباتت التفسيرات مختلفة لما ورد في هذه النصوص، وهو ما أدى إلى تجميد المفاوضات الثنائية الخاصة بقضية المياه وقتها، وتحويلها إلى قضايا الوضع النهائي. وفي هذا السياق يوضح عمر شديد في كتابه "**المياه والأمن الفلسطيني**" طريقة تعاطي الوفد الفلسطيني المفاوض مع مسألة المياه خلال مفاوضات التسوية بالقول" لقد ارتكب المفاوض الفلسطيني خطأ جسيما بقبوله ربط البحث في موضوع المياه مع الحل النهائي، لأنه سلب الحق وألحق الضرر بالمواطن ومصالحه واقتصاده وحقوقه المائية، مانعا التنمية في جميع نواحيها، حيث قيدت يداه بأغلال الاتفاقية بعدم استغلال المياه واستعمالها إلا للضرورة القصوى، وتحت إشراف الاحتلال حتى المرحلة النهائية للمفاوضات. كما ستحرم الأجيال القادمة من حقوقها الوطنية في مواردها المائية لما جاء بالاتفاقية من إجحاف صارخ لهذه الحقوق. لقد كان على المفاوض أولاً أن يحل مشكلة المياه أولاً، وألا يكبل عنقه بسلاسل حديدية فرضها على نفسه بعلم أو بدون علم. فالمفاوضات النهائية على قضايا الحل الدائم بعيدة المنال".[2] ويتابع شديد قائلا:" خطورة الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية في مجال المياه تكمن في أنها أعطت الاحتلال شرعية وقانونية في السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية، وتمكنت دولة الاحتلال كذلك من انتزاع اعتراف فلسطيني يضمن لها

---

[1] جريدة القدس الفلسطينية، عدد 1994/12/18م.

[2] عمر شديد، ، **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص309.

إبقاء غالبية الموارد المائية الفلسطينية تحت سيطرتها، ويمنحها حق التدخل في رسم السياسة المائية الفلسطينية، وإعاقة قيام أي مشروع مائي تعتبره من جانبها مضرا بمصلحتها وحصتها من المياه"[1].

قد باتت الزراعة في الضفة الغربية تعتمد على الينابيع الطبيعية، وعلى آبار جمع مياه المطر، وعلى مياه الأمطار، وعلى بعض الآبار الارتوازية السطحية التي تم حفرها في عهد الحكم الأردني، وعلى بعض الآبار العشوائية الضحلة التي تم حفرها أثناء انتفاضة الأقصى.

حل مشكلة المياه أو التقليل من خطورتها أساس لا بد منه لإحداث التنمية الزراعية المستدامة الحقيقية، وهي مهمة السلطة الفلسطينية كونها تمثل الإطار السياسي الذي يمثل الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1967م، وهذا الحل يمكن أن يتم عبر محورين أساسيين هما:

- استمرار المطالبة الحثيثة والمبدئية والدائمة لإعادة السيطرة على الموارد المائية التي تسيطر عليها قوات الاحتلال والنضال المستمر من أجل ذلك بكل الوسائل، وعدم التعامل مع السيطرة الإسرائيلية عليها على أنه واقع مقبول.

- بالتوازي مع هذا النضال، فمن الضروري أيضا العمل على الاستفادة القصوى من المياه الطبيعية التي تضيع هباءً، وهذا الأمر يتم عبر تمويل إقامة أعداد كبيرة من آبار الجمع والسدود الترابية للاستفادة المباشرة من مياه الأمطار للاستخدامات الزراعية والبيتية، والاستفادة من مياه بعض الينابيع المنتشرة في الضفة الغربية، والمساهمة في إقامة خزانات لجمع مياهها أو سحبها عبر الأنابيب للاستفادة منها في الأعمال المنزلية أو الزراعية. وإعادة تدوير المياه العادمة واستخدامها في الزراعة، وذلك بهدف زيادة كمية مياه الري، والتقليل من تلوث البيئة والمياه الجوفية. وتشجيع الزراعة البعلية، وزراعة المحاصيل التي لا تتطلب

[1] عمر شديد، ، **المياه والأمن الفلسطيني**، مرجع سابق.

كميات كبيرة من المياه. بالإضافة إلى سن التشريعات القانونية التي تلزم المواطنين بحفر آبار جمع المطر في المنازل، وتقديم المساعدة المادية لهم في ذلك.[1]

5.5 الاقتصاد الفلسطيني والليبرالية الاقتصادية

تعلن السلطة الفلسطينية عن تبنيها لنظام الاقتصاد الحر في سياساتها الاقتصادية، وتبعا لذلك فهي ترسم سياساتها العامة لدمج الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الحرة العالمية. ما يهم القطاع الزراعي هنا هو أن هذه السياسات تعني غياب الحماية للمنتجات الفلسطينية الزراعية، وجعلها في ميدان المنافسة التجارية وحيدة بقدراتها المحدودة، والمستهدفة دوما بإجراءات الاحتلال، دون النظر إلى أن الأرض هي جوهر الصراع مع الاحتلال، وأن دعم القطاع الإنتاجي الزراعي سيسهم في زيادة حصة المنتجات الزراعية الفلسطينية داخل السوق، وتثبيت المزارع على أرضه.

تتحمل السياسة الاقتصادية للسلطة المسؤولية عن تدهور القطاعات الإنتاجية كافة، فالواقع على الأرض يشير إلى انه تجري عملية مستمرة لإعادة تكوين الاقتصاد الفلسطيني على أسس جديدة تهتم بقطاع الخدمات أساسا، وتهمش القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وبالذات القطاع الزراعي، وأن السياسات التنموية والاقتصاديّة لحكومات السلطة الفلسطينيّة، تعمل على توجيه الموارد المالية الفلسطينية– المحدودة – بالإضافة إلى التمويل الغربي، ليعيد رسملة الاقتصاد بما يضمن خصخصته المطلقة، وتحكُّم القطاع الخاص في هامش الحرية الباقية للسوق. ويتضح هذا الأمر في خطة التنمية والإصلاح 2008–2010 والتي لم تخصص سوى أقلّ من 1% من الموازنة للقطاع الزراعي، وتراجع إسهام قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بصورة عامة منذ سنة 1999، حيث انخفض إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 14,5% سنة 1999 إلى 13,7% سنة 2009، مع ملاحظة أنه عبر عشر سنوات كاملة لم يستطع قطاع الصناعة أن يحقق سوى نمو محدود، وبمعدل لا يتجاوز 2,5%

[1] كمال شحادة، المياه في الوطن العربي بين الحقوق السياسية والتجارية، على مدونة الكاتب على الرابط: http://israjnet.blogspot.com/2011_03_01_archive.html

على مدى الفترة بأكملها. فيما انخفض إسهام القطاع الزراعي في هذا الناتج من 10% سنة 1999 إلى 3,6% فقط سنة 2009.[1]

تنعكس هذه السياسات على الواقع من خلال الاعتماد الكبير جدا على التمويل الأجنبي لدعم الموازنة السنوية، والتي أصبحت تعاني من عجز مستمر سببه أن الإنتاج الحقيقي بات محدودا جدا. وبعض نخب المال والأعمال الفلسطينية دخلت عالم السياسة، لتعزيز سيطرتها على الواقع الاقتصادي السياسي، وتولت زمام الأمور وقيادة المجتمع بما يحقق مصالحها ومصالح الفئات المرتبطة بها. والخطورة هنا أن كل هذا يتم وعملية التحرر من الاحتلال لم تكتمل ولم تنجز، وتحقيق الأهداف الوطنية من عملية التنمية كالحفاظ على الأرض، وتثبيت المجتمع الفلسطيني، والاعتماد على الذات والتحرر، أصبحت مجرد شعارات للمناسبات لا أكثر ولا أقل، وبرأي بعض الباحثين أن هذه النخب ذات المصالح الاقتصادية الضخمة وذات النفوذ السياسي الفعال، باتت متقبلة لفكرة قيادة المجتمع الفلسطيني الخاضع للاحتلال العسكري والاقتصادي والسياسي الإسرائيلي، وبأنه لا ضرورة لانجاز مرحلة التحرر أصلا.[2]

يبرهن الباحث فراس جابر من خلال أمثلة عديدة، على أن السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية متناقضة ومخالفة حتى لمبادئ الاقتصاد الحر الذي تتبناه في حال تعارضه مع مصالح النخب المسيطرة، فالسلطة تبنت سياسة اقتصادية تقوم على بيع قطاعات سيادية ومربحة ماليا إلى القطاع الخاص وبأثمان بخسة، وقد تم الاستفادة من هذه القطاعات لتحويلها إلى "امبرطوريات" خاصة، كما أنها قد ابتعدت عن الاستثمار بالزراعة والصناعة والإنتاج عموما، أي أنها خصخصت الاتصالات والكهرباء والسوق المالية، واستثمرت في الوكالات الخدمية والتجارية، وتجنبت العمل في الزراعة والصناعة، ووجد وكلاء العلامات التجارية ورجال الأعمال أنفسهم في حل من أي التزام أو توجه اقتصادي لبناء المجتمع الفلسطيني، وعملوا على توجيه استثماراتهم نحو القطاعات الأكثر ربحا والأقل مخاطرة، وبالتالي الأقل مساهمة تنمويا

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**, مرجع سابق، ص 31.

[2] فراس جابر، آيلين كتاب، إياد الرياحي، وآخرون، **وهم التنمية**، مرجع سابق، ص113.

في بناء المجتمع الفلسطيني. كما أن السوق الفلسطينية ليست حرة لوقوعها في قلب الاقتصاد الإسرائيلي المتحكم بكل مدخلاته ومخرجاته، والقادر على رسم اتجاهات الاقتصاد الفلسطيني، ليخدم بتبعيّته اقتصاد الاحتلال، كما أن السلطة تنافست تجاريا واقتصاديا مع القطاع الخاص، وذلك من خلال سيطرتها على وكالات واحتكارات مختلفة، وقيامها ببيع قطاعات سيادية تشرف بالعادة عليها الدولة حتى في ظل الأنظمة الرأسمالية مثل الكهرباء والسوق المالية إلى القطاع الخاص. كما أن احتكار مجموعات رأسمالية لقطاعات اقتصادية كاملة يمنع أي تنافس حر وهو مخالفة تامة لأحد ثوابت الأنظمة الرأسمالية.[1]

ويبين خليل نخلة أنه عند تحليل ما حدث خلال العقدين السابقين لفهم طبيعة العلاقة التي نشأت بين الرأسماليين الفلسطينيين والنخبة السياسية الفلسطينية الرسمية، فإن ما يحدث بينهما في واقع الأمر هو "تجارة تنموية" وتبادل للمنافع، يعزز الرأسماليون خلالها فرصهم بالربح، وفي المقابل يعطون الشرعية لموقف الطبقة السياسية الحاكمة الميّال إلى استمرار الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لهذا الجزء من فلسطين)الضفة الغربية وغزة), ولتطبيع العلاقات معه، ويعززونه ويقدمون له الدعم والمساندة، وفي هذه العملية يصبح الحكم الذاتي التابع أمرا مقبولا ومبررا، ويتم التنصل من حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وإلغائه مع مرور الوقت، كما يتحول المجتمع نفسه إلى مُجمّع من العمّال المفقرين والمسيطر عليهم، ويتم تقويض وتجاهل استخدام الأرض كمصدر إنتاج زراعي، ويجري تحديد طاقة أبناء البلد والمبادرات التطوعية من خلال كمية أموال المانحين، وتتحوّل التنمية الحقيقية للمجتمع الفلسطيني إلى أسطورة بعيدة عن التحقق.[2]

1.5.5 الاقتصاد الاقتلاعي

أنتجت عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين بعد أوسلو حالة اقتصادية خاصة تطلق عليها الباحثة لورا عدوان اسم "الاقتصاد الاقتلاعي" وذلك عبر سيطرة إسرائيل الفعلية على الأرض وما عليها، ومنح الفلسطينيين سلطة سياسية شكلية ذات طابع إداري تهتم بالشؤون

[1] فراس جابر، آيلين كتاب، إياد الرياحي، وآخرون، **وهم التنمية**، مرجع سابق،ص 102.

[2] خليل نخلة، **فلسطين: وطن للبيع**، ترجمة: عباب مراد، ط1, مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011, ص 72.

"البلدية" للسكان، وهذا الوجود السياسي المسموح به للفلسطينيين تحدده إسرائيل بمساعدة " المجتمع الدولي" من خلال المنح المادية التي يقدمها لديمومته، وهو وجود ليس له أي سيادة على الأرض ولا على الموارد ولا على السكان، كما أن وجود السلطة ذاتها مرهون بمدى الالتزام بالاتفاقيات المبرمة، وبمدى التطبيق الفلسطيني لكل بنودها وبالذات الأمنية منها.[1]

ويوضح جورج كرزم أن أخطر ما يميز الاقتصاد الفلسطيني حاليا هو التعميق المتواصل للبنية الاستهلاكية، وبأن المجتمع الفلسطيني بات اليوم ينتج أقل بكثير مما يستهلك، وأن تغطية العجز تتم عبر التمويلات الخارجية المشروطة. ويتابع ملخصا الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية "إن استمرار التدفق المالي الخارجي ذو الطابع السياسي، والذي ينفق على الخدمات والاستهلاك، قد نَقَلَ الواقع الاقتصادي في الضفة والقطاع من نمط إنتاج استعماري صاغه الاحتلال عبر تحويلنا إلى مستوردين للسلع التي نستهلكها ومصدرين لقوة العمل، إلى نمط اقتصاد التسول الذي يُضخ بجرعات مالية متواصلة من الخارج تربط بها مزيدا من الناس غير المنتجين، وفي المحصلة، إعادة إنتاج البطالة والفقر".[2]

2.5.5 المستثمرون الفلسطينيون: اغتراب عن حاجات المجتمع

أما بالنسبة للقطاع الاستثماري الفلسطيني، فإنه مغترب تماماً عن حاجات المجتمع الفلسطيني الحقيقية، أي في الإنتاج وفي العمل الزراعي لتثبيت الأرض والإنسان، وتمويله يغرق في عالم العقارات، والسيارات والاتصالات والاستيراد، و تحكمه سياسة السوق الحرة والخصخصة، بما يبعده أميالاً عن أي مشروع تنموي تحرري، حتى ولو حاول المستثمرون الفلسطينيون إلباسه ثوباً وطنياً.[3]

---

[1] لورا عدوان، **زراعة في مواجهة الاقتلاع**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين،2011, ص 13.

[2] جورج كرزم، التحرر من تحكم الاحتلال الإسرائيلي في عملية إطعامنا وتجويعنا، مجلة آفاق البيئة والتنمية، على الرابط: http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue7/main_topic/topic1.htm

[3]– لورا عدوان، **زراعة في مواجهة الاقتلاع**، مرجع سابق، ص 82.

وهذه الصورة تبدو واضحة في الواقع الاقتصادي المعاش في الضفة الغربية، وانتشار ثقافة الاستهلاك والمباهاة والبذخ في ظل تراجع للقطاعات الوطنية الإنتاجية الزراعية والصناعية، وتصاعد حمى الاستيراد الخارجي، كما تتأكد هذه الصورة عند الاطلاع على ما تنشره سلطة النقد الفلسطينية من بيانات حول القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67, وكيف أن معظم استثماراتها تتوجه نحو التجارة العامة للبضائع الاستهلاكية الكمالية، في حين أن القطاعات الإنتاجية لا تحصل من هذه الاستثمارات إلا على الفتات، وبالذات القطاع الزراعي، والذي لا يحصل إلا على فتات الفتات، و الجدول التالي[1] يوضح توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة لغاية 2003م.

جدول (5): توزيع التسهيلات الائتمانية المصرفية على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة لغاية 2003م

القطاع بالنسبة المئوية/السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
الزراعي	1.56	1.15	1.68	1.53
الصناعة	8.16	9.2	10.56	8.64
الإنشاءات	9.23	10.5	12.16	12.47
التجارة العامة	26.58	25.2	27.49	24.6
خدمات النقل	3.64	3.3	4.0	3.12
السياحة والفنادق	2.22	1.9	2.4	2.02
خدمات ومرافق عامه	9.01	9.8	13	11
خدمات مالية	3.34	3.2	4.8	6.3
شراء الأسهم	0.94	5.7	0.25	4 0.
أغراض أخرى	35.31	35	23	30
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

[1] فارس محمود أبو معمر، خلود عطية ريحان، دور المصارف العاملة في فلسطين في دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول:" الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة " المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 – 9 مايو 2005م على الرابط: http://www.iugaza.edu.ps/ar/Faculty/commerce/DynamicPage.aspx?PageID=1090

ويتضح هنا أن استثمار المصارف العاملة في فلسطين في العام 2003م في قطاع الزراعة لم يتجاوز 1.5%، أما قطاع التعدين والصناعة فقد بلغت 8.6% والإنشاءات 12.5% والتجارة العامة25 %. أي أن المصارف والتي تعد أكبر جهة قادرة على التمويل والاستثمار لا تتوجه نحو القطاعات الإنتاجية، ربما لأن فيها قدرا من المخاطرة، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن معظم الودائع الفلسطينية الموجودة في المصارف العاملة يتم استثمارها أصلا خارج فلسطين، مما يحد من دور المصارف في المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية إنتاجية في فلسطين، ويزيد من تخلف التنمية.

كما أنه عند التدقيق في التمويل المصرفي المقدم إلى القطاع الزراعي، سنلاحظ أن هذا التمويل الضئيل تم بالتعاون بين بعض المنظمات الدولية والمصارف المحلية بهدف إدخال زراعات جديدة مثل العنب اللابذري، الأزهار، التوت الأرضي، وهي منتجات أحادية لا تخدم قطاعا واسعا من المزارعين، و تحتاج إلى رأسمال كثيف، كما أن هذه المنتجات تصنف ضمن المزروعات المستهلكة للمياه العذبة المحدودة أصلا، وهي من الزراعات الكمالية الموجهة أساسا للتصدير إلى الأسواق الإسرائيلية والغربية،[1]وبذلك تصبح الأرض والمياه والعمالة الفلسطينية تشتغل لصالح الأسواق الخارجية، ويضطر المزارع الفلسطيني إلى الاستدانة أو الاقتراض بفوائد من المصارف المحلية وبعد رهن أرضه، حتى يغطي رأسمال هذه المزروعات المرتفع جدا، وبما أن مدخلات الإنتاج يشتريها المزارع الفلسطيني من الأسواق الإسرائيلية بأعلى الأسعار، فسيكون قد وضع نفسه تحت رحمة المقرضين من جهة ورحمة الأسواق التي قد تتدنى فيها الأسعار، وقد يتم منع التصدير أصلا بفعل الإجراءات الإسرائيلية "الأمنية", أي أن العملية الزراعية ستتحول إلى نوع من المغامرة أو المقامرة غير مضمونة النتائج، وقد تتآكل مداخيل أولئك المزارعين، ويفقدون القدرة على السداد، وقد يفقدون أرضهم التي رهنوها كضمانة للسداد. أي أن هذا النوع من التمويل والهادف لتكريس السوق الحرة وتحرير التجارة، سيساهم في تهميش وتدمير البنى الاقتصادية التقليدية التي كانت قائمة قبل الاحتلال، والتي اعتمدت على

[1] جورج كرزم، نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، على الرابط التالي:http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z9

الموارد والسوق المحلية وخاصة في مجال الزراعة، وهو ما يعد استكمالا لما قام به الاحتلال الإسرائيلي من تحطيم أسس الاعتماد على الذات في الجانب الاقتصادي لضمان تبعية الفلسطينيين الاستهلاكية له.

"إذن، فالقروض الهزيلة الممنوحة للمزارعين الفلسطينيين بفوائد، تهدف إلى تكريس عملية التخصص في الإنتاج الأحادي الغزير للتصدير، على قاعدة المنافسة الحرة التي لا ترحم الضعفاء، وذلك بدلا من إنشاء مؤسسة إقراض أو أكثر للتنمية الزراعية، بحيث تمنح القروض الميسرة وبشروط مريحة للمزارعين، بهدف تشجيع تنويع الإنتاج الزراعي والمشاريع الزراعية المعتمدة على الموارد الذاتية والمتحررة من التبعية المهلكة للمدخلات الخارجية، وبالتالي تشجيع المزارع على البقاء في أرضه وعدم هجرها"[1].

وهنا تبرز مسؤولية السلطة الفلسطينية التي تضع السياسات الاقتصادية العامة وتنفذها، وهي التي تشرف على عمل المصارف، ويبدو التقصير في هذا المجال مزدوجا، فالسلطة لم تكلف نفسها عناء مساعدة المزارعين لتثبيتهم على أرضهم ولم تقم بإنشاء مؤسسات الإقراض الزراعي لمساعدة الفلاحين في استصلاح الأرض أو وضع الخطط الزراعية التي تكفل تنويع الزراعة بما يكفل تسويقها بالأسواق المحلية بأسعار مناسبة، كما أنها لم تفرض على البنوك توجيه تمويلها نحو القطاع الزراعي الإنتاجي بصورة لا تمس المزارعين وتجعلهم يئنون تحت سوط الديون.

3.5.5 الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات

تشكل الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات حالة جديدة وغريبة، إذ كيف يستثمر الفقير أمواله لدى الغني؟ وكيف تتحول الأموال الفلسطينية إلى وسيلة بناء وازدهار لصالح الاحتلال في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، وهي حالة تشير إلى حجم الخلل القائم، والى تخلخل الأولويات الفلسطينية بل وضياعها.

[1] جورج كرزم، **نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات**، مرجع سابق.

كشفت دراسة أعدها الباحث الفلسطيني عيسى سميرات عن أن حجم الاستثمارات العائدة لرجال أعمال فلسطينيين في الاقتصاد الصهيوني وداخل مستوطنات الضفة الغربية تصل إلى 2,5 مليار دولار، وذلك في نتائج وصفت بالحذرة والدقيقة، في حين قدرت مجمل المعلومات التي تم جمعها حجم الاستثمارات بأكثر من 5,5 مليار دولار، وأشار البحث إلى أن الأموال المستثمرة في السوق الصهيونية تستطيع خلق أكثر من 200 ألف فرصة عمل في حال استثمارها في السوق الفلسطينية، أي أنها قادرة على استيعاب جميع العاطلين عن العمل في الأراضي الضفة الغربية والقطاع، ويشير سميرات في دراسته إلى أن 16 ألف رجل أعمال فلسطيني من الضفة حصلوا على تصاريح دخول دائمة إلى "إسرائيل", وأسسوا مناطق صناعية داخل المستوطنات ومصانع في فروع مختلفة، ويدفعون ضرائبها لوزارة المالية الإسرائيلية.[1]

6.5 السلطة الفلسطينية وتطوير القطاع الزراعي

تقر السلطة الفلسطينية أن عدم القدرة على توفير التمويل للمشاريع الزراعية الإنتاجية أدى عموما إلى تراجع القطاع الزراعي وتدهور أحواله، وهي تلقي باللائمة في ذلك على الجانب الإسرائيلي وعلى خطواته الأحادية، وعلى ممارساته بحق الأرض والموارد الفلسطينية.[2]

ما نلاحظه في التقارير الرسمية الفلسطينية هو التجاهل شبه التام للأسباب الذاتية لتراجع القطاع الزراعي بصورة تامة، والتي تتحمل السلطة الفلسطينية نفسها مسؤولية أساسية فيها، وتركيزها على تحميل الإسرائيليين كامل المسؤولية عن تدهور الزراعة الفلسطينية، كما أنها تبرئ نفسها من أي تقصير، وتؤكد أنها قد عملت وساهمت في تطور ورقي القطاع الزراعي خلال سنوات وجودها على الأرض الفلسطينية، حيث يذكر تقرير صادر عنها عنوانه: "**إقامة دولة فلسطين، قصة نجاح**" ما يلي: "لقد شهد القطاع الزراعي تحسناً ملموسًا في وضعه مقابل القطاعات الأخرى على مدى السنوات القليلة الماضية، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها وزارة

---

[1] العربية نت، دراسة: استثمارات الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات تصل إلى 2.5 مليار دولار، موقع العربية نت على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/26/179248.html

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط الفلسطينية، **خطة الإصلاح والتنمية: 2008-2010**,,30 نيسان 2008, ص 103.

الزراعة، وبفضل عقليتها المنفتحة وتعاونها مع الأطراف المشاركة على المستويين الوطني والدولي،[...] وما يزال الاحتلال يخلّف آثارا خطيرةً على قطاع الزراعة في فلسطين، بما في ذلك تدمير آبار المياه وغيرها من مشاريع البنية التحتية من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين في المناطق القريبة من مستوطناتهم."[1]

ويذكر نفس التقرير أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي بلغ 7.5%، في العام 2011. ويرى في ذلك تحسنا ملموسا مقارنة مع السابق.[2]

والمهم هنا أن السلطة تعتبر أنها قد حققت نجاحا بفضل جهود وزارة الزراعة، ولكن الأرقام الصادرة عن السلطة في التقرير تشير إلى أن الزراعة لم تساهم إلا ب7.5% من الناتج القومي، في حين أن خطة الإصلاح والتنمية الرسمية والصادرة عام 2008 تقر بتراجع قطاع الزراعة، وتشير إلى أن مساهمة الزراعة وصلت إلى 10% من الناتج المحلي، وإنها ساهمت بتشغيل 15% من العمالة، و20% من الصادرات.[3] أي أن واقع القطاع الزراعي المتراجع حسب خطة الإصلاح والتنمية عام 2008 يبدو أفضل من واقعه الناجح والمتقدم في 2011, وهذا التناقض قد يشير بصورة واضحة إلى عدم الاهتمام، وإلى اللامبالاة التي ينظر بها صانع القرار الفلسطيني إلى قطاع مركزي وحيوي ومحوري وهو قطاع الزراعة.

كما أن استمرار السلطة الفلسطينية في تبرير التدهور الحاد في القطاع الزراعي– وهي لا تصفه بهذه الصورة– عبر إلقاء المسؤولية على الاحتلال وإجراءاته، هو نوع من التهرب من المسؤولية وتعليق الأخطاء على شماعة الاحتلال، وهذا الأمر تناقضه الأرقام الأخرى الصادرة عن مؤسسات السلطة نفسها، والتي يمكن الاستناد إليها لبيان أن واقع القطاع الزراعي في ظل السلطة الفلسطينية زاد سوءا، وأن الاحتلال لم يكن السبب الوحيد في ذلك، بل إن السياسات الداخلية المتبعة والتي عمقت مظاهر الخلل تتحمل المسؤولية إلى جانب الإجراءات الاحتلالية.

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، **إقامة دولة فلسطين، قصة نجاح**،2011/9/18, ص 32.

[2] المرجع السابق.

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، **خطة الإصلاح والتنمية**، مرجع سابق، ص102.

ويرى غازي الصوراني أن "القطاع الزراعي الفلسطيني قد تمكن من تحقيق ما نسبته 40% من الناتج المحلي الفلسطيني في العام 1988, حيث بلغت قيمة الناتج المحلي حوالي3896 مليون دولار. بينما لم تتجاوز حصة القطاع الزراعي بعد قدوم السلطة الوطنية في العام 1995 سوى 12% من الناتج المحلي وهو ما يساوي 799 مليون دولار، وفي العام 1999 تدهور بصورة أكبر ليصل إلى 7% فقط من الناتج المحلي"[1].

كما أن تقريرا للمجلس الفلسطيني للتنمية و الإعمار "بكدار" يرى أنه بالرغم من الأهمية والدور الذي يقوم به القطاع الزراعي الفلسطيني، فان ذلك لم تعكسه أولويات السلطة الفلسطينية والمؤسسات والدول المانحة، حيث أنه ومنذ إنشاء السلطة يعاني هذا القطاع من التهميش والتشويه، فما يزيد عن 90 % من مجموع الموازنة المخصصة للزراعة المحدودة أصلا يذهب للرواتب والأجور ومصاريف التشغيل، ويبلغ ما يخصص للجوانب التطويرية كافة أقل من 10% فقط من مجموع الموازنة، وهو ما لا يتناسب مع الأهمية التي يشكلها القطاع الزراعي، أو مع حجم المشاكل والصعوبات والمنافسة غير العادلة التي يتعرض لها في الأسواق الداخلية والخارجية. وينعكس ذلك بشكل مباشر على نوعية وطبيعة الخدمات المقدمة للمزارعين سواء كانت إرشادية وبيطرية ومخبرية أو معلوماتية، والتي تشكل بمجموعها أدوات رئيسية في مساعدة المزارع على خفض التكاليف، وزيادة العائدات، وبالتالي تحسين الربحية التي تشكل العامل الأساسي في العملية الزراعية"[2].

كما يبين التقرير السابق لبكدار أن الزراعة كانت وما تزال تشكل أحد القضايا التي يتم التطرق لها في كافة خطط التنمية الفلسطينية العادية أم الطارئة، ولكن الإهمال والتهميش كان يحدث عند رصد وتخصيص الموازنات سواء من قبل السلطة والمانحين، إضافة إلى عدم وجود أي مخصصات ضمن موازنة السلطة للمشاريع التطويرية الزراعية، و"على سبيل المثال فإنه عند استعراض الخطة متوسطة المدى 2006-2008 نجد أنها تشمل على (38) مشروعا

---

[1] غازي الصوراني، **محاضرات في التنمية والمقاومة**، جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 2002م، ص11.

[2] جريدة القدس الفلسطينية، 28 كانون الثاني 2008, في دراسة لبكدار: القطاع الزراعي الفلسطيني مهمش وموازنته أقل من 1% من موازنة السلطة الوطنية، على الرابط: http://www.alquds.com/news/article/view/id/2

زراعيا من (546) مشروعا تشكل مشاريع الخطة وهذا يشكل 7% من مجموع مشاريع الخطة، وتبلغ موازنة تلك المشاريع (240) مليون دولار وهذا يشكل 3.3% من مجموع موازنة الخطة والبالغة (7225) مليون دولار، ولكن عند استعراض المشاريع نجد إن المشروعات الأساسية ذات العلاقة بالتامين الزراعي وتبلغ موازنتها (50) مليون دولار بالإضافة إلى مشروع إنشاء صندوق تمويل ب (20) مليون دولار، وتطوير الأغوار ب (57) مليون وكذلك مشاريع إعادة تأهيل القطاع الزراعي والمساعدات الطارئة وتبلغ موازنتها (25) مليون دولار فإنه لم ينجز منها أي شيء. وأن هذا الواقع والاستمرار به أصبح يشكل عامل إحباط لدى كافة القائمين على القطاع الزراعي ففي كل سنة يطلب الإعداد لمشاريع لخطط بمسميات مختلفة، وما يلتزم به منها أصبح لا يبرر وجودها نتيجة للآثار السلبية والإخفاقات وعدم الالتزام بها عند التنفيذ"[1].

1.6.5 نصيب وزارة الزراعة الفلسطينية من الموازنة العامة

من يطلع على نصيب وزارة الزراعة في موازنة السلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية سيتبين له وبوضوح القدر الضئيل من الاهتمام الموجه إلى هذا القطاع الحيوي، وهو ما سينعكس بالتأكيد على انخفاض إسهام القطاع الزراعي في الناتج العام، وبالتالي تصبح كل مسائل الأرض والحفاظ عليها وتحقيق الأمن الغذائي مجرد كلمات تقال في المناسبات، فالاهتمام الفعلي يبرز من خلال ما يُقدم من دعم، ومن خلال المشاريع الإستراتيجية الهادفة إلى الحفاظ على الأرض وعلى المزارع، وحتى تكون الصورة واضحة من خلال الأرقام، فهذا الجدول يبين موازنة وزارة الزراعة في الأعوام الثلاث المبينة.

[1] جريدة القدس الفلسطينية، **القطاع الزراعي الفلسطيني مهمش وموازنته أقل من 1% من موازنة السلطة الوطنية**، مرجع سابق.

جدول (6): موازنة وزارة الزراعة

السنة	مجموع موازنة وزارة الزراعة
2011	**25,238 مليون دولار**
2010	**52,338 مليون دولار**
2009	**34,938 مليون دولار**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، الموازنة العامة، موقع وزارة المالية على الرابط: http://www.pmof.ps/index.php?pagess=balance والجدول من تجميع الباحث.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الموازنة تذهب في معظمها كأجور ورواتب للعاملين الإداريين في مديريات الزراعة المختلفة، إضافة إلى بدل السفريات، وأجور المقرات، والنفقات التشغيلية الأخرى. أي أن قيمة ما يذهب للتطوير والمشاريع قد لا يكون ملموسا، هذا إن وجد أصلا. على سبيل المثال في موازنة العام 2011 والتي خصص لها (25,238) مليون دولار، أي ما يعادل(93,382,00) شيقل، استهلكت الرواتب منها أكثر من(67) مليون شيقل، وبدل التنقل حوالي(4,5) مليون شيقل، والسفر والمهمات الرسمية (635)ألف شيقل، والإيجارات (1,7) مليون شيقل، والنفقات التشغيلية(11,3) مليون شيقل.[1]ولا تختلف السنوات السابقة عن هذا الحال.

أما موازنة العام 2008م فهي غير موجودة أصلا في كشف وزارة المالية الفلسطيني، والتي أدرجت بدلا منها مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2008, وفيه تصور عام عن خطة الإنفاق العامة والأولويات للعام 2008, والملاحظ هنا أن هذه الخطة توضح بالأرقام المبالغ المخصصة للأمن أولا، ثم للصحة والتعليم، وثالثا للبنية التحتية، أما الأولوية الرابعة والمتعلقة بالقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة فتم الاكتفاء بوضع هذه العبارة دون تحديد أي مبلغ: "التركيز على المشاريع ذات الأثر السريع في مجالات العمل الزراعي والمناطق الصناعية والسياحة والإسكان"[2].

[1] وزارة المالية الفلسطينية، موازنة وزارة الزراعة على الرابط:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/budget2011/3102.pdf

[2] وزارة المالية الفلسطينية، مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرابط:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/mashro3%20mowzna.pdf

وبالنسبة للأعوام 2006–2007م، اتسم هذان العامان بالارتباك المالي، وغياب الموازنات، وذلك بعد فوز حماس وتشكيلها للحكومة، ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي أعقبها الانقسام ما بين الضفة الغربية التي سيطرت عليها حكومة موالية لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وحكومة في غزة سيطرت عليها حركة حماس.

أما في العام 2005م، فقد خصصت الموازنة العامة لوزارة الزراعة مبلغ 14,441 مليون دولار، وهو ما يساوي 0,64 من الموازنة العامة[1], كما أن موازنة وزارة الزراعة خلال السنوات 2001–2005 تبين أن معظم ميزانية وزارة الزراعة تحول لتغطية بند الرواتب والمصاريف التشغيلية للموظفين الإداريين وللمكاتب التي يشغلونها، وطبعا لم يتم إدراج أي موازنات تطويرية أو تشجيعية أو تعويض للمتضررين.

وللمقارنة البسيطة، فإن 50 % من موازنة وزارة الزراعة الأردنية – على سبيل المثال – هي موازنة تطويرية، رغم أن الزراعة في الأردن لا تساهم إلا ب 2.5% من الناتج المحلي، ولا تشغل إلا ما نسبته 6% من الأيدي العاملة، أما مساهمتها فلسطين فتصل إلى 10%، وتشغل ما يزيد من 15% من الأيدي العاملة.[2]

وتخصيص هذه النسب البسيطة من الموازنة لوزارة الزراعة ليس قاصرا على السنوات الأخيرة فقط، بل كان هذا هو النهج العام طوال الفترة بعد قدوم السلطة الفلسطينية في العام 1994م، وهو دليل واضح على مستوى الإهمال الذي يتعرض له القطاع الزراعي الفلسطيني وما زال من قبل قيادة السلطة الفلسطينية.

2.6.5 الخطط التنموية الفلسطينية: تهميش متواصل للزراعة

التطرق إلى نصيب الزراعة في الخطط التنموية التي أعدتها وطبقتها السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو، وبعد تسلمها لزمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعيدنا مجددا إلى

[1] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار/ بكدار، **مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني**، 2008, ص 11.

[2] المرجع السابق، ص12.

الحديث حول أهمية الزراعة في تثبيت الإنسان الفلسطيني فوق أرضه، ليس فقط لكونها مجـرد قطاع إنتاجي كبير وقادر على امتصاص أعداد كبيرة من العمالة، وعلى تحقيق الاكتفاء الغذائي النسبي فحسب، بل لكونها عنوانا للتمسك بالحقوق الوطنية في وجه الاحتلال الإسـرائيلي الـذي يسعى إلى نهب الأرض وتهويدها وترحيل من تبقى من سكانها إلى الشتات عبر إفقارهم، ولذلك كان من المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تجعل من هـذا القطـاع سـاحة للعمـل والاستثمار والإنتاج، خصوصا مع توفر الإمكانية لـذلك بـرغم كـل الصـعوبات والعراقيـل الإسرائيلية.

لقد كانت الزراعة وما تزال تشكل إحدى القضايا التي يتم التطرق لها فـي كافـة خطـط التنمية الفلسطينية، ولكن في الواقع فإن الإهمال والتهميش هو ما يحدث عند رصد وتخصـيص الموازنات من قبل السلطة، إضافة إلى عدم وجود أي مخصصات ضمن موازنة السلطة للمشاريع التطويرية الزراعية، وهو نفس الأمر الذي يحدث مع مساعدات المانحين، ربما بسـبب ضـعف الآليات المتبعة من قبل السلطة في التأثير على توجيه المساعدات.[1]

وفي حين تقوم كافة الدول المجاورة لفلسطين بتقديم الدعم لقطاع الزراعة، وذلك عبـر دعم مدخلات الإنتاج، أو مخرجاته، أو الصادرات، عدا عن توفير القروض الميسرة، وتـوفير البذور والمبيدات والأسمدة والمياه والوقود بأسعار مدعومة، بالإضافة إلى تقديم مزايا لتشـجيع الاستثمار الزراعي، وبرامج دعم الصادرات، وضع القيود الجمركية والأمنيـة علـى اسـتيراد السلع، فإنه لا يوجد أي بند في موازنة السلطة لدعم الإنتاج الزراعي، إلا من بعض المسـاعدات والمعونات الطارئة، أو تلك التي يتم تخصيصها كتعويضات بدل أضرار للمزارعين والتي لا تشكل إلا نسبة بسيطة من قيمة الضرر، وقد تصرف أحيانا لمرة واحدة فقط.[2]

---

[1] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار/ بكدار، **مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعـي الفلسـطيني**، مرجع سابق، ص 13-14.

[2] المرجع السابق، ص 18-19.

على ما يبدو فإن انعدام الدعم من قبل المؤسسات الحكومية للسلطة، أدى بالتالي لأن تفقد الخطط التنموية المتعلقة بالزراعة مضامين عملية للتطبيق، وإلى أن تبقى في إطار من الأهداف العامة التي لا يمكن الحكم عليها بصورة عملية من خلال التنفيذ.

3.6.5 الخطة الإستراتيجية الزراعية للسلطة الوطنية الفلسطينية

عند الدخول إلى موقع وزارة الزراعة الفلسطينية في رام الله على الشبكة العنكبوتية ستجد مباشرة عنوانا لافتا يجذبك إليه وهو: " الخطة الإستراتيجية الزراعية للسلطة الوطنية الفلسطينية", وهو ما سيجعلك تشعر بان هناك من يعمل ويضع الخطط التفصيلية لتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني، ولكن عند الاطلاع على مضمون الخطة ودراستها، فإن النتيجة التي ستكون واضحة أمامك أنه لا يوجد أي شيء جديد، فالموجود أقرب إلى بحث أكاديمي يناقش مشكلات الزراعة الفلسطينية، ويتكئ على شماعة الاحتلال كثيرا لتبرير التراجع الذي أصاب هذا القطاع الحيوي الهام.

هذه الخطة الإستراتيجية والتي أعدتها وزارة الزراعة الفلسطينية تحتوي على ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول يتحدث عن مشكلات القطاع الزراعي وسبل حلها، والمحور الثاني حول واقع القطاع الزراعي من حيث الكم والكيف وسبل الحفاظ عليه وتطويره، والمحور الثالث حول الاقتصاد الزراعي كمدخل للتنمية الاقتصادية الوطنية[1]. وهذه المحاور ممتازة في صياغتها وترتيبها، ولكن كان المطلوب من هذه الإستراتيجية هو أن تركز على إيجاد الحلول للمشكلات وليس مجرد الحديث عنها، وأن ترصد المبالغ وتحدد مدد التنفيذ، وأن تبين الأهداف المرحلية المدرجة، وتوقيت تحقيق كل هدف.

1.3.6.5 الخطة الإستراتيجية: إغفال للمشكلات الحقيقية

ما نتوقعه من الخطة الإستراتيجية هو أن تحدد الواقع الحالي بدقة، وتبين نظرتها ورؤيتها المستقبلية بصورة رقمية محددة زمنيا، وان تبين ماهي المشكلات التي تواجه هذا

[1] وزارة الزراعة الفلسطينية، **الإستراتيجية الزراعية**، على الرابط: http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat_id=18

القطاع مع التصور الواضح للحل ومراحله، كما يفترض بالأهداف المرحلية أن تكون مبينة حتى نتمكن من تقييمها. لكن في واقع الأمر فان المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي، لم تُعـــط الاهتمام، وتكتفي الخطة بذكرها دون وضع حل لها، وهي نفسها المشكلات التي يُفترض أن تعمل على علاجها، وتقدم لها الحلول. والقضايا التي نأخذها على الخطة الإستراتيجية كثيرة ومنوعة، ويمكن لنا أن نلخصها كالتالي:

أ- تجاهل إيجاد حلول للمشكلات الذاتية الفعلية للقطاع الزراعي وأهمها:

- الزراعة الكمالية.
- الاستغلال غير الرشيد للأرض الزراعية عبر إقامة المنشئات الصناعية والمساكن عليها.
- مشكلة تفتت ملكية الأرض مما يحول دون الاستفادة الحقيقية منها.
- مشكلة تسجيل الأراضي في الضفة الغربية، وما تؤدي إليه من إيجاد ثغرات قانونية تسهل مصادرة الأرض الفلسطينية من قبل الاحتلال، وتمنع الاستفادة المثلى من هذه الأرض فـــي أحيان عديدة.
- الممارسات الزراعية الفلسطينية الخاطئة عبر الاستخدام المفرط للمواد الكيماوية، وغيـــاب التخطيط في الإنتاج وتنويعه، وهو ما أدى إلى تدهور خصوبة التربة وتلوث البيئة، كما أن كثرة الإنتاج في بعض الأوقات من السنة وانحطاط أسعارها، وفقدانها في أوقات أخرى مـــا يؤدي إلى غلاء هذه المنتجات.
- انعدام السيطرة الفلسطينية على مدخلات الإنتاج الزراعية، والسيطرة الإسرائيلية المباشـــرة على المعابر والحدود.
- مشكلة نقص المياه والمصادر المائية.
- ضعف المردود الربحي لوحدة الأرض.

كل هذه عوامل تساهم بضرب قطاع الزراعة الفلسطيني وتراجعه، وهـذه الإشـكاليات يمكن العمل على حلها دون الاتكال على شماعة الاحتلال لتبرير هذا التراجع الحاصل والمستمر في الزراعة الفلسطينية.

ب- الخطة الإستراتيجية وببيانها أن الاقتصاد الفلسطيني يقوم على الأسس الرأسمالية والسـوق الحرة، فإنها بذلك تبرر غياب أي حماية للمزارع الفلسطيني المستهدف من الاحتلال والحصار، مع أن الزراعة في أكثر الدول إطلاقاً ليد السوق، ما زالت تحظى بحماية الدولة ودعمها، في حين أن الخطة الإستراتيجية تروج لسياسة التأمينات الزراعية كمقدمة لتخلي الحكومة عن واجبها فـي تعويض المزارعين عن خسائر الكوارث الطبيعية وخسائر ممارسات الاحتلال، وهو أمر يزيـد الكلفة على الفلاح، ويصب في جيب قطاع الخدمات، ويزيد أيضاً في عملية الجباية الحكوميـة، أي أن الخطة الإستراتيجية تدعم استثمارات كبار الرأسماليين متبعةً سياسة السوق المفتوحة وتضـع المزارعين يصارعون كبار تجار السوق من جهة، ويواجهون الاستهداف الإسرائيلي المنظم من جهة أخرى دون أي حماية أو تغطية.[1]

ج- تغفل الخطة أي تخطيط لتأمين الأمن الغذائي الفلسطيني ولو بصورة جزئية، وتتحدث عـن اعتماد القطاع الزراعي بشكل شبه كامل على استيراد المدخلات الزراعية دون التطرق للحلـول الإستراتيجية الممكنة لمواجهة هذا الأمر، أو للآثار بعيدة المدى لغياب السيطرة الفلسطينية علـى الغذاء.

د- الخطة لا تحتوي على أي تخطيط اقتصادي حقيقي لمعالجة انخفاض نسبة العمالة الزراعية من 16% في العام 2004 ، إلى13% في العام2008, ومعالجة انخفاض نسبة مساهمة الزراعة فـي الناتج المحلي الإجمالي الى8% العام 2007 مقارنة ب10% العام 2004 وفقـاً للبيانـات التـي أوردتها. أيضا لا تتحدث الخطة الإستراتيجية عن كيفية تحقيق الكثير من الأمور التي تطرحهـا في ظل واقع تقل الميزانية الحكومية المخصصة لقطاع الزراعة عن 1%.[2]

---

[1] محمد نجوم، **السياسات الزراعية بين أزمات الواقع الاستراتيجي لمستقبل من الأزمات**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين، 2010, ص 1- 5.

[2] المرجع السابق.

وبالإجمال فالخطة تتسم بالعمومية وتحاشى التفصيل الذي يعني المزيد من التعمق في المشاكل ووضع الحلول بأرقام واضحة يمكن تقييمها ومعرفة مدى التقدم الذي تم إحرازه، وهي تتحدث عن أهداف عمومية تريد تحقيقها عبر التشجيع لا عبر العمل، وبالتالي لا يمكن البناء على هذه الخطة للانطلاق نحو إستراتيجية تنموية فلسطينية للقطاع الزراعي، وربما لهذه الأسباب قامت وزارة الزراعة الفلسطينية بإعداد إستراتيجية زراعية جديدة بعنوان: "إستراتيجية القطاع الزراعي، رؤية مشتركة**2011–2013**", وهذه الخطة وإن حددت الأهداف الإستراتيجية للقطاع الزراعي الفلسطيني بصورة أفضل من سابقتها، إلا أنها بقيت أقرب إلى الشعارات الفضفاضة منها إلى برنامج عمل يمكن قياس مدى التقدم فيه، خصوصا أنها لم تتطرق إلى كيفية تحقيق هذه الأهداف وهذا هو الأمر الأهم، كما أنها تبدو معنية بتوصيل رسالة محددة لمن يهمه الأمر مفادها: نحن أنجزنا ما يخصنا في برنامج بناء مؤسسات الدولة، ولذلك فقد بدت وكأنها تقرير بمنجزات الوزارة وجهودها وليس برنامج عملها القادم المفصل.[1]

4.6.5 إشكاليات الزراعة الفلسطينية الذاتية ودور السلطة الفلسطينية في ترسيخها

جاء الدور الذاتي مكملا للاستهداف الصهيوني المنظم ضد القطاع الزراعي، بل ربما كان دوره الأشد والأسوأ على صعيد النتائج والآثار، وخطورة هذا الدور تكمن في أنه لا يثير انتباه ولا حساسية الفلسطينيين لمواجهته، بل يبدو كأن الناس تتعامل معه بصورة طبيعية وهو ينخر في القطاع الزراعي الفلسطيني، ويجردهم من أرضهم والتي هي مصدر حياتهم وجوهر بقائهم، كما يجعلهم عاجزين غذائيا ومحتاجين إلى عدوهم الوجودي ليمدهم بأسباب الحياة، ولعل ما يثير الاستغراب هو دور السلطة الفلسطينية في تعميق مظاهر الخلل التي تسببها العوامل الذاتية بدلا من التصدي لها ومواجهتها. وسنناقش هنا أهم هذه العوامل التي سبق وتعرضنا لذكر بعضها، مع مناقشة دور السلطة الفلسطينية في تجذير هذه الممارسات والسلبيات والانعكاسات والآثار المترتبة على ذلك.

---

[1] وزارة الزراعة الفلسطينية، إستراتيجية القطاع الزراعي، رؤية مشتركة2011–2013", موقع وزارة الزراعة على الرابط التالي:http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat_id=20

1.4.6.5 الزراعة الكمالية

الزراعة الكمالية التي شجعتها ورعتها السلطة الفلسطينية والعديد من المؤسسات الدولية المانحة، وتقدمها باعتبارها وسيلة للحصول على الأرباح وللانسجام مع متطلبات الاقتصاد الحر، وكخطوة نحو الاستقلال عبر تواجد السلع الفلسطينية في الأسواق الخارجية، باتت وسيلة لزيادة تشوه القطاع الزراعي الفلسطيني. فقد بات مطلوبا من القطاع الزراعي الفلسطيني أن ينافس في الأسواق العالمية، مخترقا كل حواجز الاحتلال ومعوقاته، ونقص التمويل وشح المياه. وبدلا من محاولة سد النقص للعديد من المنتجات الزراعية، يتم تخصيص أفضل الأراضي والمياه وأحدث التكنولوجيا لصالح هذه الزراعات التصديرية، والتي تبقى تحت رحمة الاحتلال وبحاجة إلى رضاه الدائم ليسمح لها بالمرور عبر المعابر الحدودية.

والسؤال الذي قد يراود أي مراقب هو أنه ما حاجة الشعب الفلسطيني إلى زراعة للتصدير في حين أن المنتجات الإسرائيلية من الفواكه وبعض الخضار تملأ الأسواق الفلسطينية؟ ولماذا لا يتم توجيه ومساعدة المزارعين نحو زراعة المنتجات التي تفتقدها الأسواق الفلسطينية، وتنويع الزراعة وتنظيمها بصورة لا تسمح بكسادها وتراكمها في بعض المواسم، واختفائها في مواسم أخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الزراعات الكمالية وبالذات الورود تحتاج إلى كميات ضخمة من المياه العذبة، وهي التي يعاني الفلسطينيون في الحصول عليها أشد المعاناة حتى لأغراض الشرب. كما أن هذه الزراعات تمتاز بحاجتها إلى رعاية خاصة، والى العديد من مدخلات الإنتاج المكلفة والتي سيضطر المزارع الفلسطيني للاستدانة للحصول عليها، إضافة إلى أن مدخلات الإنتاج هذه من أشتال وأسمدة ومبيدات جميعها تأتي من إسرائيل وبأسعار عالية لا تتيح هامشا كبيرا للمنافسة في الأسواق الدولية. عدا عن أن التحكم الإسرائيلي بالمعابر يمنح الاحتلال الفرصة لإعاقة مرور هذه المنتجات وبالتالي ستضع المزارعين تحت رحمة السلطات الاحتلالية.

وما نقوله هنا ليس ضربا من الخيال، فلقد أثبتت الوقائع أنه في العديد من الحالات يتكبد المزارعون خسائر فادحة لعدم قدرتهم على تصدير منتجاتهم المعدة للتصدير، قدرت هذه

الخسائر ب 13 مليون دولار للورود، و8 مليون دولار للفراولة في أحد الأعوام الزراعية.[1] مع العلم أن كل دونم من الزهور يكلف كمدخلات إنتاج ما يساوي 8000 دولار، وهذه المدخلات يستفيد منها أساسا الاحتلال الإسرائيلي كونه المصدر الأساسي لها.[2]

يذكر جورج كرزم أن الحكم العسكري الإسرائيلي هو من عمل منذ أواخر الثمانينات على تشجيع مزارعي غزة على زراعة الورود، وذلك في إطار توجيه الزراعة الفلسطينية لإنتاج محاصيل تلبي حاجات الاقتصاد الإسرائيلي إما للاستهلاك المباشر أو لسد فجوات معينة في الصادرات الإسرائيلية، وتمشيا مع سياسة تعميق دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي، ولإغراء هؤلاء المزارعين فقد قدمت "الإدارة المدنية" الإسرائيلية لهم بعض القروض والمساعدات الفنية، وتعهدت بشراء الزهور منهم، وبعد نجاحه في جعل هذا النمط الزراعي منتشرا توقف عن تقديم أي قروض أو مساعدات، وتوقف عن شراء هذه المنتجات فصار الإنتاج الزراعي خاضعا لتقلبات السوق. أي أن الاحتلال عمل على سحق المنتجات الزراعية الفلسطينية الأساسية، من خلال منع حمايتها من المنافسة الإسرائيلية والأجنبية من ناحية، وتشجيع تحويل المزارعين الفلسطينيين إلى الزراعة الكمالية التي لا يستفيد محليا من أرباحها سوى عدد محدود من الملاكين وكبار التجار.

إن هذا النوع من الزراعة يتطلب تبعية كبيرة للمدخلات من خارج الوحدات الإنتاجية كالمبيدات والأسمدة الكيماوية والبذور المهجنة والمياه والقروض المالية وغير ذلك، إضافة لما تسببه من تلوث بيئي وإخلال في التوازن الطبيعي وتدمير لخصوبة التربة وهدر للمياه، وهذه الأنماط الزراعية لا تهدف سوى لتحقيق أرباح سهلة وعابرة وسريعة على حساب الاحتياجات الغذائية الحقيقية، وعلى حساب البيئة والمياه والتربة والأجيال القادمة. كما أن معظم هذه

---

[1] انظر: محمد خالد، تعذر التصدير الى اوروبا اصاب زراعة الزهور في غزة بنكسة كبيرة, شبكة أمين الإعلامية على الرابط: http://blog.amin.org/mohamadk/2010/10/29/%D8%AD8%B9% 2/

[2] سناء عليان، الزهور تزرع للتصدير وتقدم للأغنام في غزة، جريدة الحدث الفلسطينية، على الرابط التالي: http://al7adath.com/ViewDetails3313.html

الأرباح تتدفق إلى جيوب المستوردين والمسوقين في الأسواق الخارجية، بينما لا يبقى سوى الفتات للمزارع المحلي.[1]

ومن الأمور الغريبة أن بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية ما زالت تعمل لصالح زيادة مساحات الإنتاج الزراعي الكمالي برغم تأثيراتها في تعميق التبعية والارتهان للأسواق الخارجية، والاضطرار إلى استيراد مدخلات الإنتاج الخاصة والمكلفة، وإلى تأثيراتها الأهم في عدم إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية التي يحتاجها الشعب. فالمساحات الصالحة للزراعة ستخصص لإشباع رغبة المستهلكين الأجانب على حساب إشباع حاجات الناس الغذائية الأساسية، كما أن الفوائد النقدية المتحققة من هذه الزراعات ستخصص في معظمها لتغطية تكاليف الإنتاج الباهظة.[2]

إن توريط المزارعين الفلسطينيين في الزراعات الكمالية، والتخلي عن الزراعات الأساسية ستكون نتائجه المزيد من تشوه القطاع الزراعي، وزيادة الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي، وسيكون للاحتلال اليد الطولى في التحكم بالتصدير، كما أن الموارد المائية الشحيحة والمستخدمة للشرب ستتحول لزراعات غير مضمونة ومكلفة وعوائدها المتحققة لن يستفيد منها إلا القلة.

ويعلق جورج كرزم على دور بعض الفلسطينيين الرسميين- سابقا- في تشويه القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال الدعوة لإحلال الزراعات الكمالية كبديل لزراعة الحمضيات في قطاع غزة، وقيام عدد من كبار الموظفين الفلسطينيين بتزوير شهادات المنشأ لصالح الحمضيات الإسرائيلية وغيرها، وبالتالي تسهيل تسويق الحمضيات والبضائع الإسرائيلية الأخرى في العالم العربي، أن هؤلاء" يساهمون مباشرة في توجيه ضربات موجعة إضافية لمزارعينا، بالإضافة للضربات التي يتلقونها من الاحتلال" ويتابع قائلا: " والغريب في الأمر أن بعض الجهات

---

[1] جورج كرزم، **الزراعات** العضوية مفتاح الأمن الغذائي الفلسطيني والانعتاق من التبعية الغذائية لإسرائيل، مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 25, أيار 2010, على الرابط التالي:
http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue25/topic6.php

[2] جورج كرزم، نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، على الرابط التالي:http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z9

والمؤسسات المحلية التي هبت في الماضي وتهب حاليا دفاعا عن زراعة الزهور، ودعت وتدعو المزارعين (خاصة في غزة) إلى التخلي عن زراعة الحمضيات، بادعاء أن لا مستقبل تصديري لحمضيات غزة، نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها، ولأن "الدولارات" التي يولدها الدونم الواحد من الزهور أكثر مما يولده دونم الحمضيات، إن هذا البعض يقف الآن صامتا إزاء انكشاف زيف الادعاء القائل بعدم جدوى زراعة الحمضيات، الادعاء الذي لم يكن سوى ذريعة لضرب هذا الفرع الزراعي الفلسطيني التقليدي، كما ضرب غيره، وبالنتيجة خلو الميدان لتصدير الحمضيات الإسرائيلية إلى الدول العربية، وبتسهيلات فلسطينية، بدلا من الحمضيات الفلسطينية".[1]

2.4.6.5 الاستغلال غير الرشيد للأرض الزراعية

التساؤل المبدئي المطروح هنا يدور حول دور السلطة الفلسطينية في الحد من تقلص الأرض الزراعية، خصوصا أن هذه الأرض تشكل جوهر الصراع مع العدو الاستيطاني الإحلالي، وعاملا مركزيا من أجل التحرر من التبعية الاقتصادية للاحتلال. فهذه الأرض تتقلص بصورة يومية، ليس بالاستيطان والمصادرة فحسب، ولكن بالاستغلال غير الرشيد للأرض في مجالات غير زراعية، دون بذل أي جهود لوقف ذلك، بل إن هناك إغفالا واضحا لهذا التناقص (أي الاستخدام غير الرشيد للأرض الزراعية) ولا تتم متابعته بالأرقام والإحصائيات، وهو دليل على عدم الاهتمام بهذا المعطى الأساسي والذي يشكل مشكلة المشاكل.

ونقصد بالأرض الزراعية هنا الأراضي المزروعة فعلا، أو القابلة للزراعة سواء للأشجار أو للمحاصيل الحقلية المختلفة. ويفيد بعض الخبراء إلى أن تناقص المساحة المزروعة بسبب الزحف العمراني نحو الأرض الزراعية يؤدي إلى تآكل الأراضي الزراعية بنسبة 3-3.5% سنويًا.[2]

---

[1] جورج كرزم، نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، على الرابط: http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z9

[2] محمود أبو سمرة، القطاع الزراعي والمشاريع الإنمائية وفق سياسة الاكتفاء الذاتي، موقع الجامعة الإسلامية، على الرابط التالي: www.iugaza.edu.ps/ar/ColgUpload/.../

وقد تحدثنا سابقا حول الاستهداف الصهيوني لـــلأرض الفلســـطينية عبـــر المصـــادرة والاستيطان، وعبر بناء الجدار الفاصل والمناطق العسكرية المغلقة، وهو الأمر الذي افقد الضفة الغربية أكثر من 60% من مجمل أراضيها، بما فيها بعض الأراضي الزراعية الأكثـــر جـــودة، ولكن الأمر لا يتوقف عند الاستهداف الإسرائيلي، بل إن اســـتخدام الأرض الزراعيـــة للبنـــاء السكني أفقد الفلسطينيين مساحات واسعة جدا، وهذا الأمر تتحمله السلطة بصورة أساسية، كونها هي من توفر البنية التحتية، وتمنح التراخيص للبناء على هذه الأرض الزراعية، وهـــذا الأمـــر يبدو غير مطروح لدى الأجهزة والمؤسسات المعنية بالحفاظ على الأرض ومن ضـــمنها وزارة الزراعة، فلا تتوافر أي إحصائيات توضح مساحات هذه الأراضي، ولذلك فقد عمـــدت بعـــض المؤسسات في محاولة منها لمعرفة نسبة تحول الأرض من زراعية إلى سكنية إلى اللجوء إلـــى صور الأقمار الصناعية.[1] وبالتالي فقد كانت النتائج تقريبية، ولا تشـــير إلـــى حجـــم المشـــكلة الحقيقي، وان استطاعت أن تلقي الضوء على بعض جوانبها.

وقد أوضحت دراسة أريج في العام 2005 أن مساحة المنطقة العمرانيـــة فـــي الضـــفة الغربية قد ازدادت من 63 كم2 إلى 145كم2 وذلك ما بين 1989–2000م. وتشير دراسة أريج إلى أن أكثر من 15% من سكان الضفة الغربية قاموا ببناء مساكن لهم على أراضـــي زراعيـــة يملكونها، وخصوصا في قلقيلية وبيت لحم وطولكرم وسلفيت وجنين. وذلك في الأعوام ما بـــين 1993–2003م.[2] والأراضي الزراعية التي يتم استغلالها لأغراض البناء هنـــا هـــي المنـــاطق الأكثر خصبا وجودة والأكثر قدرة على الإنتاج الزراعي الكثيف، وتتوفر فيهـــا مـــوارد مائيـــة معقولة، سواء المطرية أو الجوفية. وتبين صور الأقمار الصناعية أن التوسع السكاني عموما في الضفة الغربية يتم في الأراضي الزراعية وخاصة في المناطق المصـــنفة(أ) حســـب اتفاقيـــات أوسلو. وهذا التوسع أدى إلى تحويل عشرات الآلاف من الدونمات في السهل الغربي لطولكرم،

---

[1]– انظر: معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج،القدس، **أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدامات الأرض والمجتمعـــات الفلسطينية في الضفة الغربية**، 2005, و **تحليل النمو العمراني الفلسطيني واتجاهاته وواقع استخدام الأرض في قطـــاع غزة للسنوات (2005/2001)**.

[2]– معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، **اثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدامات الأرض والمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية**، 2005, ص 110.

وفي سهل مرج بن عامر في جنين، وفي سهول قلقيلية، من بيارات ومزارع خضار إلى غابة من المساكن والشوارع المعبدة والمناطق الصناعية.[1]

وبالرغم من أن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 تواجه مشكلة على صعيد توفير الأرض المناسبة للسكن والبناء والتعمير، فان بالإمكان حل هذه المشكلة عبر الإسكان العمودي، وعبر استغلال بعض المرتفعات الجبلية الجرداء، وإقامة البنية التحتية لها من شوارع ومؤسسات عامة لتوجيه المواطنين للسكن فيها بدلا من تخريب الأرض الزراعية.

3.4.6.5 مشكلة تفتت ملكية الأرض

مشكلة تفتت ملكية الأرض تعني تفتت حيازة الأرض الواحدة إلى عدة حيازات بفعل تقسيمها بين الورثة، وهذه المشكلة لها أبعاد مختلفة، فكلما زاد عدد المالكين أدى ذلك إلى صعوبة إنشاء مشاريع زراعية كبيرة تعتمد وسائل إنتاج كثيفة، فالحيازات ذات المساحات الصغيرة تكون غير مجدية لتنفيذ الاستثمارات الزراعية، علما بأن حوالي59% من الحيازات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتراوح مساحتها ما بين(1–10) دونم، إضافة إلى أن هذه الأراضي مرشحة لمزيد من التفتت وذلك من خلال تقسيم الأرض بين الورثة.

والصعوبة في تنفيذ المشاريع الزراعية الكبيرة تكمن في ضرورة موافقة جميع المالكين وإيجاد الآليات المناسبة لتجميعهم، كما أن الحيازات الصغيرة قد تكون غير مسجلة بأسماء مالكيها من الورثة، وهو ما يضيف صعوبات إضافية. وهذا الأمر أوجد فجوة قانونية استغلتها إسرائيل في العديد من الحالات لمصادرة بعض الأراضي. كما أن صغر الحيازات يؤدي إلى تأجيل تقسيمها بين الورثة لسنوات طويلة، وإلى خلافات عائلية قد تنشأ عن ذلك، وهو ما يعوق استثمار الأرض واستغلالها[2].

---

[1] يوسف عدوان، **الأراضي الزراعية في فلسطين: أسباب التقلص وسياسات الحماية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني / ماس، القدس و رام الله،2009 م، ص 53–67.

[2] المرجع السابق، ص 6–8.

إن حل هذه المشكلة يتم عبر النظر إلى الأرض ليس كمشروع يخص مالكه فقط، بل إلى ضرورة اعتبارها جزءا من مشروع إنتاجي يستند إليه الدخل الوطني، وضرورة دعم إنشاء المشاريع الزراعية الكبيرة من جميع النواحي، والتي تتكون من تجميع الحيازات الزراعية الصغيرة، وتشكيل الجمعيات التعاونية لتنسيق العمل والجهد، وتنظيم الإنتاج وتوفير المدخلات الزراعية، وتقديم كافة أشكال المساندة والدعم المادي والتسويقي لها.

4.4.6.5 مشكلة تسجيل الأراضي في الضفة الغربية

تمت المباشرة في عملية تسجيل الأراضي في قطاع غزة والضفة الغربية في فترة حكم الإدارة المصرية لقطاع غزة والإدارة الأردنية للضفة الغربية، حيث تم تسجيل ما نسبته (98%) من قطع الأراضي في قطاع غزة، في حين لم تتجاوز نسبة الأراضي التي تم مسحها وتسجيلها في الضفة الغربية ما نسبته (30%)، وهذا الأمر أدى إلى توسع الاستيطان في الأراضي التي لم يتم تسجيلها والتي اعتبرت من قبل الإسرائيليين على أنها أراضي دولة، ومن هنا فقد كان من المفروض أن تبادر السلطة بأوسع مشروع لإنجاز معاملات تسجيل الأراضي بأسماء مالكيها من الفلسطينيين، وذلك حماية لها من المصادرة الإسرائيلية، وحتى يمكن الاستفادة منها بصورة آمنة من قبل المواطن الفلسطيني، ونحن نرى لغاية الآن أن عوائق وعقبات عديدة تقف أمام التسجيل ومن أهمها:

أولا: العوائق القانونية وتتمثل في عدم وجود قانون موحد يحكم عملية التسجيل، فنحن بإزاء حوالي 47 قانون ونظام مختلف وذلك لاختلاف الحقب القانونية التي تعاقبت على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. أيضا فهناك الآن نقص في القوانين التي تسهل إجراءات التسجيل وتزيد كفاءتها وهي إجراءات معقدة وطويلة ومكلفة، وتجعل المواطن الفلسطيني غير قادر في أحيان عديدة على متابعة موضوع تسجيل الأرض وخصوصا عندما تكون الحيازة صغيرة. ويضاف إلى ذلك أن المحاكم الفلسطينية غير فعالة لمعالجة النزاعات على الأراضي والتي تصل إلى 25% من القضايا المنظورة أمام هذه المحاكم، وهذه النزاعات التي قد تستمر سنوات طويلة جدا تساهم أيضا في عدم تسجيل الأراضي.

ثانيا: العوائق المالية والاجتماعية التي تقف أمام التسجيل، حيث يعجز العديد من المواطنين عن دفع رسوم تسجيل العقارات، كما أن الحصول على براءة الذمة ودفع الضريبة يتسببان في عدم تسجيل الأراضي لغير القادرين عليها، خصوصا أن ذلك يتم وفق إجراءات طويلة ومعقدة ومرهقة ومكلفة. كما أن عدم إتباع آلية موحدة لتسجيل الأراضي أمام الجهات المختصة وغياب سياسات لتنظيم قطاع الأراضي, يساهم في بلبلة المواطن ويؤدي إلى محدودية تسجيل الأراضي.[1]

بالرغم من أهمية تسجيل الأراضي وإتمام عملية التسوية الخاصة بها لضمان عدم مصادرة إسرائيل لها – حيث أن إسرائيل لم تقم بمصادرة أراضي مسجلة قانونيا وبطريقة تامة منذ احتلالها للضفة الغربية عام 67م إلا للاعتبارات الأمنية– إلا أن السلطة الفلسطينية لم تعطي هذا الجانب الأهمية المطلوبة، ولم تضعه على سلم أولوياتها، علما أنه من الناحية القانونية والإجرائية فهي قادرة على إنهاء عمليات التسوية والتسجيل في المناطق الخاضعة لسيطرتها الإدارية.[2]

وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية أنشأت هيئة رسمية لمتابعة تسجيل الأراضي في الضفة الغربية وهي" سلطة الأراضي الفلسطينية" بعد العام 2002م، إلا أن هذه الهيئة تعاني من نواقص وقيود عديدة من أهمها: الإمكانات المادية المحدودة، وغياب الأتمتة والأرشفة الالكترونية، وافتقارها لدوائر قانونية، ونقص الكوادر البشرية وبالذات المؤهلة. وهذه النواقص تجعل عملها محدود الفاعلية.[3]

سياسات السلطة الفلسطينية التي لم تقدم أي مبادرات لحل مشكلة تسجيل الأراضي، اتسمت أيضا بالتخبط في موضوع أراضي الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وذلك كما

---

[1] هبة الحسيني, **الإطار القانوني لتسجيل الأموال غير المنقولة (الأراضي)**, المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص PALTRADE, أيلول 2008, رام الله، فلسطين, الصفحات:18-31-32-33.

[2] يوسف عدوان، **الأراضي الزراعية في فلسطين، أسباب التقلص وسياسات الحماية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني / ماس، القدس و رام الله،2009 م، ص 37.

[3] المرجع السابق، ص52.

جاء في تقرير أصدره المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 2004/1/6م. كما أن البنك الدولي اعتبر أن السلطة الفلسطينية تفتقر إلى سياسة رسمية معتمدة للأراضي على المستوى الوطني، بحيث تضمن الحفاظ على البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما جعل سياساتها في هذا المجال قائمة على أساس الأمر الواقع دون أن تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني.[1]

المطلوب من السلطة الفلسطينية وممن يضعون الخطط التنموية أن يدركوا أن حماية الأرض الفلسطينية من المصادرة عبر تسجيلها يتطلب التضحية ببعض العوائد المادية، واعتبار المسألة تخص الأمن القومي، وتخص الأرض والتي هي جوهر الصراع مع المحتل، كما أن الأراضي غير المسجلة تكون في العديد من الأحيان غير قابلة للاستثمار والاستغلال، نظرا لعدم توفر عنصر الأمان من المصادرة، وهو ما يساهم في تعطيل جزء كبير من الأرض عن حركة الإنتاج.

5.4.6.5 انعدام السيطرة الفلسطينية على مدخلات الإنتاج الزراعية

الواقع يقول إن سلطات الاحتلال تسيطر تماما على وصول المدخلات الزراعية للمزارع الفلسطيني من أسمدة، ومبيدات، وماكنات آلية، كما أنها تتحكم بدخول ووصول البذور إلى المزارع الفلسطيني، و الخطط التنموية الفلسطينية تجاهلت عمليا ونظريا أي تصور لإنتاج المدخلات محلياً، وهو أمر ممكن في جوانب كثيرة.[2]

إن الاعتماد على مدخلات إنتاج مستوردة من أسمدة ومبيدات كيماوية وأشتال وبذور سيكون له تأثير كبير على ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، إضافة إلى أن هذه المدخلات المستوردة قد لا تكون مطابقة للمواصفات الدولية الصحية الآمنة، وبالتالي فإن العمل على توفير هذه المدخلات من خلال تطوير أنماط زراعية محلية، منسجمة مع البيئة والطبيعة، سيعمل على الحفاظ على خصوبة التربة، وتوفير المقاومة الطبيعية الناجعة من الآفات

---

[1] يوسف عدوان، **الأراضي الزراعية في فلسطين، أسباب التقلص وسياسات الحماية**، مرجع سابق، ص49-50.

[2] محمد نجوم، **السياسات الزراعية بين أزمات الواقع الاستراتيجي لمستقبل من الأزمات**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين، 2010, ص1-5.

والأمراض الزراعية ومن الأعشاب الضارة. وستساهم هذه المدخلات في تحرر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته الشاملة للاقتصاد الإسرائيلي.

إن العمل على إنتاج واستخدام البذور البلدية أمر لا يمكن للمزارع القيام به في حالة النباتات النامية من البذور المهجنة المستوردة والتي تكون خالية من البذور، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البذور المهجنة تسبب تآكلا متواصلا في خصوبة التربة، وتحتاج إلى كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات لاستمرار نموها ولإعطاء إنتاج جيد، بينما تنمو البذور البلدية بصورة جيدة، نظرا لتوافقها مع السماد العضوي المصنوع من البقايا النباتية والحيوانية، وتتناسب مع الأجواء المناخية لفلسطين، وتحتاج إلى كميات مياه أقل بكثير من البذور المهجنة.

وبالرغم من أن البذور والأشتال البلدية تتميز بكونها أقل إنتاجا، إلا أنها أكثر مقاومة للأمراض، أي أنها أقل احتياجا إلى المبيدات الكيماوية، وهي المبيدات التي قد يمتد تأثيرها إلى الإنسان وتسبب له العديد من الأمراض وبالذات السرطان، الذي انتشر بصورة كبيرة في الضفة الغربية والقطاع نتيجة للفوضى السائدة في استخدام الكيماويات. وبالمحصلة فعلى الرغم من أن البذور والأشتال المهجنة تعطي إنتاجا أكبر، وزراعتها أكثر سهولة، إلا أن استهلاكها كمية كبيرة من المياه، وحاجتها الكبيرة إلى الأدوية والأسمدة الكيماوية الضارة بالتربة، واحتياجها إلى خدمة أكبر، تجعلها أكثر تكلفة، ويذهب الإنتاج الزائد لتغطية مدخلات الإنتاج المستوردة وليس إلى المزارع نفسه.[1]

ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن التربة الزراعية هي بيئة عامرة وتزخر بالحياة، فالغرام الواحد منها يحتوي على حوالي 2.5 مليون بكتريا، و 400 فطر، و 50 ألف طحلب، و 30ألف بروتوزوا، هذا عدا عن الحشرات والحيوانات والديدان، وتواجد النبات والحيوان والكائنات الدقيقة في التربة ضروري لخصوبتها، فهذه الكائنات تسهم مباشرة في خصوبة التربة من خلال تثبيتها للآزوت الجوي، وتعديلها لبناء التربة، وقد بينت إحدى الدراسات أن المبيدات تتراكم في التربة،

[1] جورج كرزم، **الزراعات العضوية مفتاح الأمن الغذائي الفلسطيني والانعتاق من التبعية الغذائية لإسرائيل**، مرجع سابق.

وأنها تبقى بها مدة طويلة، وتعمل بالتالي على قتل هذه المكونات الطبيعية المسببة لخصوبة التربة.[1]

عدا عن أن استخدام الأسمدة الطبيعية في الزراعة سيكون له تأثير إيجابي كبير على جودة المنتج الغذائي لخلوه من المواد الكيماوية، وسيكون لذلك مردود اقتصادي عبر إعادة تدوير النفايات العضوية المختلفة، وتقليل تلوث البيئة الفلسطينية، وعبر إيجاد فرص عمل لمن سيقومون بعمليات التدوير وتصنيع الأسمدة الطبيعية، وسيساهم في استغلال جميع الموارد الطبيعية التي يذهب قسم كبير منها سدى، وستوسع من نطاق العمل الزراعي ليشمل إعداد الأسمدة العضوية، أي أنها ستوفر فرص عمل إضافية تمتص جزءا من البطالة، والأهم أنها ستحرر الزراعة الفلسطينية من التبعية لمدخلات الإنتاج الخارجية، وهو ما يفترض بأن يكون المهمة المركزية للسلطة الفلسطينية.

6.4.6.5 تسويق المنتجات الزراعية عبر المعابر الحدودية

تخضع جميع المعابر الحدودية في الضفة الغربية للاحتلال الإسرائيلي بصورة مباشرة، وهذا الأمر قد يمنع المزارعين من تسويق فائض إنتاجهم خارج السوق المحلية، ومن الواضح أن السلطة الفلسطينية ليس لها أي تصور حول حل هذه المشكلة إلا عبر السعي لتحسين واقع الاتفاقيات مع إسرائيل[2], وهو ما لا يبدو ممكنا ضمن السياسات الفلسطينية العامة القائمة حاليا، وضمن التصور الإسرائيلي القائم على استمرار الضغط على الشعب الفلسطيني بحيث يضطر إلى الرحيل عن أرضه، في حين أن هناك حلولا ممكنة تحرر الفلسطينيين من الخضوع للإجراءات الإسرائيلية على المعابر الحدودية، وإن كانت لا تحقق أرباحا لكبار التجار، إلا أنها تضمن للمزارع الفلسطيني تسويق منتجاته داخل الأرض الفلسطينية. وتقوم هذه الحلول المقترحة على تنويع الإنتاج الزراعي، ووضع خطط تسويقية على مستوى المحافظة الواحدة، أو مجموعة

---

[1] محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 50, الكويت،شباط 1982م، ص 117.

[2] انظر: **الإستراتيجية الزراعية الفلسطينية**، مرجع سابق.

من المحافظات، وعدم الارتهان للزراعات التصديرية إلى الخارج. وبعبارة أخرى، الاعتماد على نظام إنتاجي معتمد على الذات في توفير مدخلات الإنتاج وعلى السوق المحلية في تصريف هذا الإنتاج، وبذلك يكون هذا النظام قادرا على دعم نفسه بنفسه، بحيث أن احتياجاته تُوفَّر من داخل النظام نفسه، ويقوم على الاستفادة من كل الموارد المحلية وعلى تدوير المخلفات بدلا من تحولها إلى ملوثات للبيئة وللصحة العامة.

سيحافظ هذا النظام على مستوى دخل مقبول للمزارع الفلسطيني، وإن تضرر منه بعض التجار الذين يعملون في تسويق مدخلات الإنتاج، وفي تسويق الفائض الزراعي من المنتجات الكمالية في الأسواق الخارجية، وهذه الفئة محدودة العدد، عدا عن أنها تستطيع ممارسة العمل نفسه مع بعض التعديلات داخل المناطق الفلسطينية المحتلة.[1]

إن هذا التصور بحاجة إلى تخطيط مركزي من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية المعنية، وهو ما يتناقض مع ما تطرحه السلطة عن اعتمادها مبدأ الاقتصاد الحر. ولذلك لا يبدو في الأفق القريب أي نظرة من جهة السلطة نحو اعتماد هكذا نظام، وهو ما سيبقي الواقع الفلسطيني يتراوح في المكان نفسه، أي الخضوع التام لإرادة الاحتلال مقابل مكاسب يحققها بعض كبار التجار، وتراجع مستمر ومضطرد للقطاع الزراعي الفلسطيني، بكل ما يعنيه هذا من ضعف الارتباط بالأرض، وتسهيل المهمة الصهيونية في الاستحواذ عليها، إضافة إلى فقدان القرار السياسي الحر، بعد أن تصبح لقمة الغذاء التي يحصل عليها المواطن مرتهنة إلى الرضا الإسرائيلي.

7.4.6.5 غياب التخطيط الوطني للزراعة

يعتبر التخطيط المهمة الأولى لإدارة أي مشروع سواء كان صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو خدميا، وتزداد أهمية التخطيط في عالم الزراعة لتحديد الهدف من المزروعات، وتحديد نوع الزراعة المطلوبة. التخطيط الزراعي يشمل سلسلة كبيرة من المهام والأنشطة،

[1] جورج كرزم، **الزراعات العضوية مفتاح الأمن الغذائي الفلسطيني والانعتاق من التبعية الغذائية لإسرائيل**، مرجع سابق.

ومنها: تنويع المزروعات، ودراسة التربة، والري حسب نوع التربة، وكذلك إمداد عالم الزراعة بالمال اللازم وبالمعدات والآلات المطلوبة لعملية الزراعة، وتحديد مصادرها، وكيفية تـدبيرها والحصول عليها، ووضع السياسات الزراعية التي تنطلق من الواقع لتحقيق إنجازات باسـتغلال كافة الموارد المتاحة. والتنمية الزراعية عملية ملازمة للتخطيط، فلا يمكن تصور تنمية زراعية بدون تخطيط زراعي.[1]

يشكل التخطيط الجزء الأساسي من العملية الزراعية، وذلك بهدف الوصول إلى أعلـى الإنتاجيات الممكنة، عبر استغلال الموارد المتاحة، والحفاظ على خصوبة التربـة وصـيانتها، وإتباع الدورات الزراعية التي تقوم على أسس علمية، وزراعة المحاصيل في المواعيد المحددة لها، ومكافحة الآفات الموجودة في التربة التي تؤثر على خصوبتها. ولحـل مشـكلة موسـمية الإنتاج الزراعي، حيث أن الإنتاج الزراعي يتم لمرة واحدة أو مرتين في العام، ولهـذا الأمـر بعض السلبيات والمشاكل المتعلقة بتسويق الإنتاج الزراعي، أو تخزينـه، ومواجهـة مشـاكل انخفاض أسعار المنتجات الزراعية، ومشاكل التمويل الزراعي، ومن خلال الخطـط المختلفـة يمكن تجنب الوقوع في هذه المشاكل عن طريق التنبؤ بها مسبقاً.

التخطيط الزراعي مهم لمعالجة التقلبات الإنتاجية، وهي التغيرات في كمية الإنتاج مـن عام إلى آخر، والتي قد تسببها العوامل الطبيعية المختلفة التي لا يستطيع الإنسان التحكم بها مثل تقلبات كمية الأمطار، حدوث الصقيع، حدوث الإصابة بالأمراض والآفات. وهـذه العوامـل لا يتحكم الإنسان بها، وإنما يستطيع التنبؤ بأوقات حدوثها، والاستعداد لمواجهتها.

فالخطط الزراعية عموما يفترض أن تتضمن كل التغيرات الهيكلية أو البنيوية الكبيـرة في القطاع الزراعي، وإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية والإشراف عليها ودعمهـا، وإنشـاء مصانع لتصنيع الإنتاج الزراعي، وإدخال التحسينات الفنية الواسعة في القطاع الزراعي، وزيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي عن طريق التكامل بين القطاعات، ووضـع نظـام علمـي للإنتاجين النباتي والحيواني، وتوزيع مناطق الزراعات المختلفة والتخصص في مجال الإنتـاج،

[1] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع،2010م، ص 15-25.

وإقامة مشاريع الري والصرف واستصلاح الأراضي وكل الأعمال التي لهـا علاقـة بتحسـين التربة ونوعية الأراضي الزراعية.

كما تبين عملية التخطيط الكميات المطلوبة من المنتجـات النباتيـة و الحيوانيـة لسـد احتياجات السكان والصناعة من المواد الأولية، وتصدير الفائض، وتحديد النواقص والتي يمكـن إيجاد بدائل لها أو استيرادها. أيضا يمكن من خلال التخطيط التعرف علـى حجـم مسـتلزمات الإنتاج التي يجب استخدامها، كالأسمدة و البذور ومواد المكافحة والأعلاف وغيرهـا، وتحديـد مصادرها المحلية والخارجية وتأمينها للمزارع بأسعار مناسبة، حتى لا يقع فريسة لجشع بعـض التجار.

كما أن التخطيط الوطني للزراعة يهدف للعمل من أجل توزيع الإنتاج الزراعـي علـى مدار السنة، بحيث لا تكون هناك فوائض كبيرة من المنتج، وبالتـالي تراكمـات تـؤدي إلـى انخفاض الأسعار وتدنيها عن تكلفة الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى انعدام الجدوى الاقتصـادية مـن العمل الزراعي، وإلى ضعف المردود الربحي لوحدة الأرض، وإلى عزوف الناس عن الزراعة كونها لا تشكل مصدراً آمناً وكافيا للرزق.

يبقي تنويع المحاصيل الزراعية على معظم الأصناف موجودة طوال العـام، وبكميـات معقولة تحقق للمزارع أسعارا مقبولة، وتضمن تسويق المنتج في الأسواق المحلية دونما حاجـة إلى التصدير والمرور عبر المعابر الحدودية التي تسيطر عليها إسرائيل، كما أن هـذا التنويـع المنظم والمخطط له يقلل من المخاطر الناشئة عن تراكم الفائض من المنتجات، ويمنح المزارع شعورا اكبر بالأمان النسبي، وهو ما سيدفعه إلى تطوير المنتج، وتحسين نوعيته.

هذا التخطيط بحاجة إلى خبراء والى إمكانات، ومن المفترض أن تكون وزارة الزراعة مثلا قادرة على القيام بهذا الأمر.

يبين جورج كرزم أن إحدى الإشكاليات الذاتية الهامة التي تواجـه القطـاع الزراعـي الفلسطيني هي ما يسميه" انعدام التمفصل القطاعي" بمعنى وضع جزء من قطاع اقتصادي معين

في خدمة جزء آخر من نفس القطاع أو من قطاع آخر، وبالمحصلة تحقيق الترابط بين جوانب القطاع الاقتصادي الواحد، من ناحية، وبين القطاعات المختلفة، من ناحية أخرى،[1]

يبدو هذا الأمر ممكنا عبر إقامة العديد من المشاريع الصناعية الغذائية المرتبطة بالمنتجات الزراعية المتوفرة بكثرة والتي يمكن تحقيق فائض إنتاجي منها، مثل صناعة المخللات، ورب البندورة، والألبان ومنتجاتها، وكذلك إمكانية إقامة مصانع الأسمدة الطبيعية والأعلاف من المنتجات المتوافرة في الأسواق المحلية، ومن خلال عملية تدوير النفايات والتي ستحقق أيضا إنتاجا طبيعيا خاليا من الكيماويات، إضافة إلى الحفاظ على البيئة. وهذا "التمفصل القطاعي" يحتاج أيضا إلى تخطيط اقتصادي ممن يضعون السياسات العامة ويوجهونها، فبدلا من أن تكون القطاعات الاقتصادية الفلسطينية مندمجة مع الاقتصاد الإسرائيلي، كان من الواجب تعميق التكامل الداخلي، وهو ما سينعكس على القدرات الإنتاجية عموما بالإيجاب.

أما بالنسبة لدور السلطة الفلسطينية في عملية التخطيط الزراعي، فإن بإمكاننا القول إن التخطيط الزراعي الفلسطيني الرسمي يكاد يكون مجرد شعارات لا تقدم ولا تؤخر في واقع الزراعة الفلسطينية، وتبقى مهمة التخطيط ملقاة على عاتق المزارع لوحده، دون أي دعم أو إسناد أو تنسيق، ويصبح المزارع مطلوبا منه التكفل بمدخلات الإنتاج كافة من بذور وأشتال ومياه وأسمدة ومبيدات وأجهزة وماكينات وعمل ومتابعة، ثم تسويق المنتج والذي قد يتراكم في السوق لكثرته، وتحمل الخسائر، والوقوع تحت طائلة الديون، وتصبح العملية الزراعية أقرب إلى المقامرة منها إلى عمل اقتصادي منتج وآمن.

8.4.6.5 الممارسات والسلوكيات الزراعية اللا مستدامة

السلوكيات الزراعية اللا مستدامة هي مجموع الممارسات التي أدت إلى فقدان الأرض الفلسطينية للخصوبة، وتراجع قدرتها الإنتاجية.

[1] جورج كرزم، نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، على الرابط: http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z9

البداية كانت في استخدام البذور المهجنة لإنتاج محاصيل مخصصة للتصدير، أو محاصيل خالية من البذور، ولها صفات جيدة من حيث الحجم والشكل، والبذور المهجنة تنتج نباتات قليلة المقاومة للأمراض النباتية المنتشرة في بلادنا، ولذلك كان الاستخدام المكثف للمبيدات الكيماوية السامة ضروريا لنجاح نموها، وهو ما أثر على خصوبة الأرض، حيث أن هذه المبيدات تقتل العديد من الكائنات المفيدة للتربة والتي تعمل على تثبيت النيتروجين الطبيعي فيها، كما أنها تقضي على التنوع الإحيائي وما يوفره من عناصر وأملاح هامة[1], وبالتالي أصبحت هناك حاجة ماسة للأسمدة الكيماوية لتغطية النقص الحاصل في الأرض من العناصر العضوية الأساسية، إضافة إلى أن النباتات المهجنة تحتاج كميات من المياه أكبر بكثير من النباتات البلدية. كما أن الآفات الزراعية وبمرور الوقت تكتسب مناعة ضد المبيدات المستعملة، فيضطر المزارع لزيادة جرعة المبيد، والبحث عن آخر ذي فعالية أعلى.[2]

وبذلك دخل المزارعون الفلسطينيون في دوامة متواصلة، فلا هم يستطيعون التوقف عن استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات السامة، ولا هم قادرون على تحمل تكلفة الإنتاج العالية والخسائر الكبيرة المحتملة، والمحصلة العامة كانت زراعة ذات تكلفة إنتاج عالية جدا، ومنتجات غير آمنة صحيا وغذائيا. كما أن الأرض والتي هي ذخر للحاضر والمستقبل باتت تفقد قدرتها على الإنبات وهذا الأمر فيه مخالفة تامة لأبسط قواعد التنمية الزراعية المستدامة. ويضاف إلى ذلك أن المواطن الفلسطيني بات اليوم مضطرا إلى تناول أغذية غير مضمونة صحيا، وبأسعار عالية نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها. وبات معرضا لانتشار الأمراض بسبب التراكم الكبير للمواد الكيماوية في المنتجات المباعة في الأسواق المحلية.[3]

---

[1] محمد بن عتيق الدوسري، أنواع المبيدات الزراعية وفوائدها ومخاطرها وطرق الوقاية منها، موقع آفاق علمية وتربوية، على الرابط: http://al3loom.com/?p=2584 وانظر: محمد عبد الله العبود، التأثير السمي لبعض المبيدات على البكتريا المثبتة للازوت الجوي في التربة اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية على الرابط: http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=9854

[2] هشام ذبيان، المبيدات الكيميائية وعلاقتها بتلوث البيئة، مجلة الجيش اللبناني، العدد 218 – أيلول، 2003, على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2631

[3] للمزيد حول المبيدات الكيماوية وأنواعها المستخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أنظر: جورج كرزم، **المبيدات الكيماوية والحرب القذرة**، مركز العمل التنموي/معا، 1999.

يشير بعض الباحثين " أن الفوضى والعشوائية في استخدام وتسويق الكيماويات الزراعية، تسببت به إغراءات كبيرة من قبل الشركات الإسرائيلية التي تزور المزارعين الفلسطينيين مباشرة، أو من خلال وكلائهم المحليين، وأن هذه الشركات تستخدم الفلسطينيين كحقل تجارب عبر تسويق مبيداتها الجديدة، سواء المنتجة إسرائيليا، أو المستوردة عبر إسرائيل إلى السوق الفلسطيني، ومن ثم تقرر تسويقها أو عدمه في السوق الإسرائيلي، وان نتائج هذا الأمر تتمثل في أن عشرات الأصناف من المبيدات السامة المستخدمة حاليا في الضفة الغربية والقطاع هي مبيدات سامة ومحظورة دوليا لتأثيراتها السامة على الإنسان ولكنها تستخدم بآلاف الأطنان سنويا، وتصل نسبة استخدام المبيدات الكيماوية المستخدمة في الزراعة الفلسطينية من إجمالي تكاليف الإنتاج إلى 35%، وهي نسبة مرتفعة جدا، وتشير إلى أن المستفيد الحقيقي من ارتفاع تكاليف الإنتاج هي الشركات الإسرائيلية، ووكلائها من تجار المبيدات، والغريب في الأمر "أن بعض النشرات الإرشادية الصادرة عن مؤسسات رسمية وغير رسمية، والموجهة للمزارعين، توصي باستخدام بعض المبيدات الكيماوية التي حظر استخدامها دوليا، أو منع استعمالها في العديد من دول العالم، بسبب أضرارها الصحية والبيئية الخطيرة، والأمراض المزمنة والمميتة التي قد تسببها للإنسان".[1] فمثلا حين أعلنت وزارة الزراعة الفلسطينية عام 1997عن حظر استخدام مبيد "جاوتشو", كانت نفس نشرات الوزارة توصي باستخدام مبيد "جاوتشو", ولكن تحت اسم تجاري اخر هو "كونفيدور".[2]

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن مصدر الحصول على المعلومات حول تأثير المبيدات الكيماوية على صحة الإنسان والحيوان يكون في العادة من قبل الشركات المصنعة أو المسوِقة، وليس شرطا أن تكون معلوماتها صحيحة تماما، وهي قد تكون معنية بالدعاية التجارية كهدف وحيد. كما أن تأثير العديد من الأصناف قد لا يظهر إلا بعد سنوات[3], وهنا نلاحظ أن دور وزارة الزراعة الفلسطينية وخبرائها غائب تماما عن هذا الموضوع، فمن المفترض أن لا تتم

---

[1] جورج كرزم، **نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات**، مرجع سابق.

[2] جورج كرزم، **المبيدات الكيماوية والحرب القذرة**، مركز العمل التنموي/معا، 1999, ص 34.

[3] المرجع السابق، ص 34-35

الأمور بهذه الشكل الفوضوي الذي قد ينتج أوضاعا كارثية على صحة البشر، وعلى خصوبة التربة وقدرتها على الإنتاج على المدى البعيد، وهو أمر يتنافى مع مبادئ الزراعة المستدامة. ويبدو أن ضعف الإمكانات المادية وقلة الخبرات لدى وزارة الزراعة، تساهمان في محدودية دورها رغم الخطورة الكبيرة الناشئة. كما أن السياسة العامة للسلطة الفلسطينية المهمشة للقطاع الزراعي كان لها دور كبير في انتشار هذه الممارسات الضارة بالزراعة وبالأرض وبالإنسان الفلسطيني.

9.4.6.5 استفحال النزعة الاستهلاكية

أدت السياسات الاقتصادية ومحاولة السلطة الفلسطينية تعميم نمط الاقتصاد الحر أدى إلى بروز واستفحال النزعة الاستهلاكية عموما، وهي نزعة دفعت العديد من المزارعين للبحث عن تحصيل أكبر قدر ممكن من الأرباح عبر أنماط زراعية قاتلة لقدرة الإنتاجية، ودفعت مزارعين آخرين لتحويل بعض الأراضي الزراعية إلى الاستخدام السكني، والتجاري والصناعي، وهي أمور في ضياع أجزاء جديدة من الأرض، وخروجها من دائرة الإنتاج.

إن الأجواء ذات الطابع الاستهلاكي والميالة إلى الترف والإنفاق البذخي، أدت إلى تدهور قيمة العمل المنتج وقيم الإخلاص والأمانة والإتقان لدى معظم الجيل الفلسطيني (الجديد), والذي بات يسعى نحو تحقيق الأرباح من أي مصدر سهل، وبات القطاع العام الفلسطيني يضم بين جنبتيه أعدادا ضخمة من القوى العاملة الفلسطينية التي لا تعمل، بل تعيش في الغالب حالة من البطالة المقنعة، وتخصص لها الموازنات الضخمة للصرف عليها. وبالمقابل فان الأرض الفلسطينية الجبلية، والتي يغزوها الاستيطان في كل لحظة لا تجد من يزرعها، أو من يعمل على استصلاحها، وان وُجد من يعمل على ذلك فانه لا يجد أحدا يقف إلى جانبه ويدعمه بالتمويل، والأراضي السهلية تحولت إلى مساكن ومنشآت مختلفة.

بات العزوف عن الزراعة وازدراؤها واعتبارها تقلل من المكانة الاجتماعية للشخص ظاهرة عامة ومنتشرة ليس في المدن الفلسطينية فحسب، بل وفي الأرياف كذلك. وانتشرت قيم السلبية والتواكل والاعتماد على الراتب الشهري الذي يأتي من الدول المانحة، كبديل عن العمل

الجاد، وأصبحت الزراعة مهنة لا تسمن ولا تغني من جوع، بل وبات العديد من المزارعين يفضلون العمل كعمال في مزارع المستوطنات وداخل الأراضي المحتلة عام 1948م لدى الإسرائيليين عن العمل في الأرض التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، فالعمل في "إسرائيل" يوفر دخلا صافيا وإن جاء مغمسا بالمهانة والذل.

10.4.6.5 ضعف الإرشاد الزراعي

تكمن أهمية الإرشاد الزراعي في كونه وسيلة لتزويد المزارعين بالمعلومات والمعارف حول الطرق والأساليب الزراعية المتناسبة مع ظروف البيئة والموارد المحلية، ومدهم بالمساعدات الفنية اللازمة والمتاحة، والعمل على تحديد المشاكل التي تواجههم في الزراعة والإنتاج، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

والإرشاد الزراعي وسيلة توصيل نتائج البحوث والتجارب الزراعية إلى المزارعين بعد تبسيطها ليتمكنوا من الإلمام بها وتطبيقها، ولتعريفهم بمستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة التي تتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم وبيئتهم المحلية، إضافة إلى نشر وتوصيل المستحدثات الزراعية والتكنولوجية إلى المزارعين، والعمل على وضعها موضع التنفيذ في مزارعهم لكي يتبنوها ويأخذوا بها. ولتعريف المزارعين بالشركات والمؤسسات الزراعية، وبموزعي مستلزمات الإنتاج الزراعي بالمنطقة، ومساعدتهم في اختيار ما يناسبهم من هذه المستلزمات، بهدف الحصول على مستوى إنتاجي جيد، وتشجيعهم على تبني زراعة الأصناف الجيدة من النباتات المختلفة التي تتلاءم مع البيئة المحلية. كما أن الإرشاد الزراعي يساهم بدور أساسي في التخطيط للزراعة ومتابعة التنفيذ، والقيام بالتغذية الراجعة والاستفادة من الأخطاء للحصول على مزيد من التطوير.[1]

إلا أن الواقع يقول أن هذا الإرشاد الزراعي في فلسطين يبدو مغتربا عن حاجات القطاع الزراعي، بل ويساهم بتشويهه عبر نشر التوجهات نحو الزراعة الكمالية، وزراعات التصدير،

[1] للمزيد حول الموضوع انظر: أحمد السيد العادلي، **أساسيات علم الإرشاد الزراعي**، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1983.

كما أن الإرشاد لا يساهم بأي توجيه للزراعة الفلسطينية نحو الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة، والبناء على خبرات المزارعين نفسها للنهوض بهذا القطاع بما يناسب الواقع الفلسطيني، بل باتت مهمة المرشدين الزراعيين في الغالب هي" دعم المزارعين الميسورين والقادرين على شراء التقنيات والمستلزمات الزراعية "الحديثة" التي يتم تطويرها لزيادة الإنتاج بهدف التصدير، كما أن غالبية التجارب الزراعية وظروف الإنتاج في مراكز الأبحاث ومحطات التجارب الزراعية لا علاقة لها بالأصناف البلدية أو المحلية المناسبة أصلا لظروفنا المناخية والبيئية، أو أنها لا تمس ظروف المزارعين الفعلية، يضاف إلى ذلك أن جهاز الإرشاد الزراعي الحالي لا يغطي كافة المناطق الزراعية، كما أن معلومات المزارع والمهندس الزراعي حول الكيماويات الزراعية تقتصر على ما تقدمه لهما شركات الكيماويات".[1]

[1] جورج كرزم، **نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات**، مرجع سابق.

الفصل السادس

المساعدات الدولية
وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين

الفصل السادس

المساعدات الدولية وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين

1.6 مقدمة

المساعدات الدولية: هي المنح التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وتشمل القروض الميسرة، والمعاملة التجارية التفضيلية، كإلغاء التعرفة الجمركية أو تخفيضها أمام الصادرات. وتخفي المساعدات الدولية في معظم الأحيان أهدافا ومصالح سياسية، حيث تميل الدول الكبرى إلى استخدام أسلوب المساعدات كوسيلة لتوجيه سلوك الدول الأخرى، والتأثير على سياساتها، وخلق مراكز قوى تابعة لها، وتعزيز تحالفاتها، بما قد يؤدي إلى تحقيق مصالحها وبسط وتوسيع نفوذها، خصوصا في المناطق التي تشكل لها محور اهتمام سياسي أو اقتصادي أو امني.

ارتبطت فلسفة المساعدات الخارجية في العلاقات الدولية بدوافع سياسية واقتصادية، فهي تُقدم للأنظمة الحليفة الموالية والتابعة سواء سياسيا أو اقتصاديا، ويتم إيقافها عن الأنظمة التي تختار سلوكا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا غير مرغوب فيه من قبل الدول المقدِمة لهذه المساعدات، ومثال ذلك: إيقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية والغربية لباكستان بسبب نشاطها النووي، ثم استئنافها بل وزيادتها بعد أحداث أيلول 2001 بسبب حاجة أمريكا لباكستان في موضوع "الحرب على الإرهاب", أيضا خفضت الولايات المتحدة سنة 1991 مساعداتها للفلبين عندما رفض مجلس الشيوخ الفلبيني تجديد المعاهدة مع أميركا بشأن وجود قواعد عسكرية أميركية في الفلبين. وبالرغم من أن الدول الغربية خصوصا تربط مساعداتها في العديد من الأحيان باحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد في الدول المتلقية، إلا أنه في معظم الحالات يتم تجاوز هذه الشروط، ويتم تقديم المساعدات للأنظمة الحليفة ولو كانت استبدادية ما دامت تقدم الخدمات السياسية والأمنية للدول الغربية، وأمثلة ذلك عديدة ومنها: المساعدات المقدمة من أمريكا إلى إيران في عهد الشاه، والفلبين في عهد ماركوس ونيكاراغوا في عهد سوموزا، وأيضا مساعدة أنظمة الحكم العربية الاستبدادية كالنظام المصري السابق والتونسي واليمني، بالرغم من كل الانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان التي مارستها هذه الأنظمة.

عدا عن المكاسب السياسية التي تحققها الدول المانحة بفضل المساعدات، فهناك مكاسب اقتصادية هامة، فالدول المتلقية للمساعدات قد تمثل مصدرا رخيصا للأيدي العاملة والمواد الأولية، وأسواقا لتصريف السلع والاستثمارات. ومن الأهداف الاقتصادية للمعونات: فتح الأسواق أمام الشركات الغربية الكبرى، وفسح المجال لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتدخل في كثير من السياسات والقرارات الاقتصادية وفرض شروطهما، مثل خفض قيمة العملة الوطنية، وتقليص الإنفاق العام، وتحرير الأسعار، وتقليص الأجور، وزيادة الضرائب. وبالتالي فان المساعدات قد تشكل احد وسائل العالم الرأسمالي لتشكيل البيئة الاقتصادية العالمية على النحو الذي تريده.[1]

2.6 الدول المانحة وفلسطين

بالنسبة لفلسطين، بدأ الحديث عن ضرورة توفير الأموال من الدول المانحة بعد توقيع إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل في 13 أيلول 1993، حيث عقد مؤتمر للدول المانحة في واشنطن في أوائل العام 1994 بهدف بحث تقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية الوليدة، ولتنفيذ مشاريع تأهيل البنية التحتية والصحة والتعليم وبناء المؤسسات، وتغطية المصاريف اللازمة لإدارة الحكم وحفظ النظام والأمن. ولاحقا عُرفت الدول والمؤسسات التي شاركت في مؤتمر واشنطن بالدول المانحة، وبلغ عددها حوالي 45 دولة ومؤسسة، وقد تم توضيح الخطوط العريضة المبينة لأهداف تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية والمتلخصة في دعم عملية التسوية بين إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق دفع عملية التنمية الاقتصادية في المناطق التي تديرها السلطة. والمساهمة في إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة، وإزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصادات السوق.[2]

---

[1] إبراهيم غرايبة، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/05087708-7F7A-4B0F-BFD0-9AA806665AAC.htm

[2] إبراهيم سالم جابر، **التمويل الأجنبي، الواقع والتحديات**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة " المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 – 9 مايو 2005م. ص485-508.

وقد جاءت هذه المساعدات لتساهم بتشكيل مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في سياق الدور الذي سيؤديه في إطار السوق الشرق أوسطية، والتي ستأتي كتتويج لعملية التسوية السياسية في المنطقة، وهو دور تابع للاقتصاد الإسرائيلي، ومن هنا فقد اعتبر البعض أن إشكالية المساعدات الدولية في فلسطين الأساسية تكمن في تناقض التوجهات بين أولويات البنك الدولي والدول المانحة من جهة، وبين الأولويات التي تتطلبها المصلحة الفلسطينية وحاجاتها التنموية من جهة اخرى، وهو ما أدى إلى أن تكون معظم هذه المساعدات عبارة عن دعم للموازنة المالية للسلطة من أجل تمكينها من الاستمرار والبقاء.[1]

3.6 المشاكل والعقبات أمام المساعدات الدولية

واجهت المساعدات الدولية لفلسطين سلسلة من المشاكل والتحديات تتعلق بكيفية استخدامها وتوجيهها، مما ساهم في تقليل فعاليتها، والحد من قيمتها الحقيقية، ويمكن أن نلخص هذه المشاكل بالنقاط التالية:

أولا: المشاكل المتعلقة بالإجراءات الإسرائيلية: وهي إشكاليات تتعلق بتحكم الاحتلال الإسرائيلي بالظروف الموجودة على الأرض وبقدرتها على إغلاق الضفة الغربية والقطاع، والحد من حرية تنقل ممثلي الهيئات المحلية والدولية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير تنفيذ المشاريع والبرامج لهذه الهيئات. كما أن كثيرا من هذه المساعدات مشروطة باستيراد أجهزة ومعدات من الخارج، وتتأخر غالبا نتيجة لإجراءات الفحص الأمني والجمارك والإغلاق، مما يزيد من تكلفتها ويقلل من جودتها. إضافة إلى أن المشاريع المصممة لخدمة المناطق التي تقع في الفئة (ب) وهي مناطق السيطرة الأمنية الإسرائيلية تحتاج إلى مصادقة وترخيص إسرائيلي، وهو أمر لا يتم الحصول عليه إلا بعد مماطلة وتأخير. كما أن التواجد الإسرائيلي الفعال في كافة هياكل تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، وفي الطواقم الاستشارية، وفي اللجنة المحلية لتنسيق

[1] صحيفة الحياة الجديدة، خبراء يؤكدون عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل تبعات وقف أموال المانحين، الأحد 26الثاني 2006 –26صفر 1426 هجري – العدد 3747 السنة العاشرة، على الرابط: http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=7&id=21609&cid=386

المساعدات[1], يجعل إسرائيل قادرة على توجيهها بحيث لا تخدم الاحتياجات التنموية الفلسطينية الحقيقية، بل تحقق الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني.

ثانيا: المشاكل المتعلقة بالسلطة الفلسطينية: وهي إشكاليات تتمحور حول ضعف التخطيط، وعدم وضوح الاستراتيجيات والخطط طويلة الأمد، كما أن غياب التراكم الإحصائي والبيانات اللازمة في السنوات الأولي للسلطة ساهم في إحداث تعارضات مختلفة في بعض المشاريع، إضافة إلى أن التنافس بين المنظمات الأهلية والسلطة أدى إلى ضعف التنسيق، كما أن غياب الرقابة المهنية الفعالة، والجهاز القضائي المستقل أديا إلى ضعف فعالية المساعدات، نظرا لانتشار ظواهر الفساد الإداري والمالي.[2]

ساهمت سياسة السلطة بتوسيع حجم القطاع العام بشكل هائل إلى أن تتوجه معظم المساعدات الدولية لدعم ميزانية الرواتب لموظفي السلطة، فهذه الأعداد الضخمة من الموظفين في الجهاز الإداري والأمني باتت تشكل عبئا ثقيلا يستنزف الميزانية، وتمثل في كثير من الأحيان بطالة مقنعة بدون إنتاج. مع العلم أن هذا التوسع الذي حدث تم بشكل أساسي في التوظيف بدلاً من أن يكون في الاستثمار في المشاريع الإنتاجية الزراعية والصناعية، فقد ازداد الإنفاق الحكومي في الفترة ما بين 1993- 1996 وقفز من 258 إلى 779 مليون دولار أمريكي، وازداد عدد الموظفين في جهاز الخدمة المدنية في نفس الفترة، فارتفع من 22 ألف إلى 75 ألف[3].

إن اشتراط المانحين شراء المعدات والخبرات التقنية من دولهم، والتي قد تصل إلى 85% من قيمة المنح التي توفرها وكالة التنمية الأمريكية كمثال، أو شراء معدات من الدول المانحة لتنفيذ أي مشروع، كما يشترط الاتحاد الأوروبي، أو فرض خبراء وفنيين أجانب لمتابعة

---

[1] عدنان العمد ، باسل عورتاني ، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية، المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية- الحالة الفلسطينية.** المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار/ بكدار، القدس- فلسطين- ط 2, 1999, ص 119 - 122

[2] المرجع السابق.

[3] اسحق ديوان ورضوان شعبان (تحرير), **تنمية رغم الصعاب المسار الانتقالي للاقتصاد الفلسطيني**،(ملخص) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس، القدس،1999م، ص7.

المشاريع الممولة، مع العلم أن رواتب هؤلاء الخبراء والتقنيين والمستشارين تصل إلى أربعة أمثال أعلى راتب في مؤسسات السلطة الفلسطينية، مما يخلق فرصا للفساد واستخدام النفوذ على الجانبين وخصوصا في ظل فرض أنماط معينة للتنمية تقوم على الاستهلاك ونمط الحياة الغربي.[1] وبذلك فإن المساعدات الأوروبية والأميركية لا يلمس تأثيرها المواطن الفلسطيني، نظراً لأنها لا تدخل قنوات تنموية حقيقية في الاستثمار في إطار الاقتصاد الفلسطيني.[2]

ويبين خليل نخلة أن هناك متلازمة مهمة للتمويل الأجنبي يطلق عليها "سماسرة التنمية" وهم الأشخاص المتواجدين بالنيابة عن حكوماتهم، ومنظماتهم غير الحكومية، والاتحادات المالية، وشركاتهم الاستشارية، وهم يقدمون "خبراتهم" للعمل من أجل الكيان الفلسطيني بينما هم يكسبون أموالا ضخمة من جراء ذلك، وفي معظم الحالات فإن ما يقدمونه للفلسطينيين ليس سوى التنظير لتجارب تنموية مختلفة، مع المساهمة بخلق بيئة تنموية مشوهة تحول دون إنجاز حقيقي.[3]

4.6 أهداف تقديم المساعدات الدولية

لقد حددت الدول والمؤسسات المانحة أهداف تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية خلال المؤتمر الذي عقد في واشنطن بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وتمحورت حول دعم عملية التسوية عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وتنفيذ مشاريع تعمل على تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للفلسطينيين، بحيث يكونون قادرين على لَمس آثار السلام على واقعهم الاقتصادي والحياتي.[4]

---

[1] هديل رزق- القزاز، فيضان التمويل، سدود التنسيق، وفرص الغرق في دوامة الفساد، الحالة الفلسطينية نموذجا، ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة إعادة الاعمار، عمان 5-6 مارس 2006, موقع شبكة الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة / أمان، على الرابط: http://www.aman-palestine.org/CombatingCorruption.htm

[2] الجزيرة نت، المعرفة، تحليلات، السلطة الفلسطينية والحد من أزمة المساعدات الدولية، بدون كاتب، الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/analysis/pages/f47942c0-a75b-4384-b4ed-4b58c9e68251

[3] خليل نخلة، نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي: في فلسطين – إلى أين نسير؟ مركز المعلومات الفلسطيني، على الرابط التالي:- http://www.idsc.gov.ps/arabic/economy/development/development-17.html#%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9%20%D9%86%D9%82

[4] عدنان العمد ، باسل عورتاني ، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية، المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية- الحالة الفلسطينية**، المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار/ بكدار، القدس- فلسطين- ط1, 1999, ص68-69.

هذه هي الأسباب المعلنة، والتي قد تخفي في طياتها أسبابا خفية تتعلق بدمج إسرائيل في المنطقة بعد حل القضية الفلسطينية وتصفيتها، وتحقيق حالة من السلام مطلوب منها إزالة العوائق التي تحول بين العرب والتطبيع مع إسرائيل، فهي بالمجمل تأتي في سياق الحفاظ على الأمن الإسرائيلي ودمجها في المنطقة من واقع المهيمن وليس الشريك، وأيضا الترويج للأفكار الاقتصادية الغربية ونشرها وتعميمها. وما يثبت هذه النظرة هو توقف هذه المساعدات عندما فازت حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية وشكلت حكومة فلسطينية جديدة غير منسجمة مع الرؤية الغربية والإسرائيلية، وباتت شروط الرباعية المتعلقة بالاعتراف بإسرائيل وتنفيذ الالتزامات الموقعة مع إسرائيل وخصوصا الأمنية منها شروطا واجبة التنفيذ لتقديم المساعدات، ثم عودة هذه المساعدات وبكثافة أكبر بعد مؤتمر أنابوليس، مع وجود حكومة فلسطينية جديدة في الضفة الغربية تنفذ كل الاشتراطات الغربية والأمريكية والإسرائيلية بصورة دقيقة وكاملة.

هذا الأمر يبين وبوضوح خطورة الاعتماد على هذه المساعدات، لأن المطلوب في المقابل ثمن كبير يتعلق بالحقوق الفلسطينية الأساسية، وستجعل الاقتصاد الفلسطيني يزداد ارتباطا وارتهانا للقرارات السياسية والاقتصادية والإدارية للآخرين، والذين هم الإسرائيليون والغربيون، أي العدو الوجودي ومن يساندونه.

5.6 قيمة المساعدات الدولية المقدمة ومصادرها

خلال الفترة الممتدة من عام 1994 وحتى نهاية العام 2001 تم تقديم مبلغ 3.74 مليار دولار أمريكي كمنح ومساعدات للسلطة الفلسطينية من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والنرويج وبعض الدول العربية.[1]

ومع بدء انتفاضة الأقصى الثانية بدأت تطرح العديد من الاستفهامات والتوجهات حول مستقبل المساعدات وأهدافها وأوجه إنفاقها، ونتيجة لتطورات الانتفاضة والاحتياجات المترتبة عليها، وعقد أكثر من اجتماع للدول المانحة لمناقشة تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، وأهم هذه الاجتماعات عقد في أوسلو يومي 2002 24 -4/25/والذي تقرر فيه تقديم نحو 1200 مليون

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير المساعدات الدولية**، الربع الثالث والربع الرابع، 2001 ، ص12.

دولار، منها 300 مليون دولار أمريكي على شكل مساعدات إنسانية طارئة، و900 مليون دولار لتمويل ما تم تدميره من قبل الجيش الإسرائيلي.[1]

تميزت هذه الفترة عموما بعدم انتظام التمويل خصوصا مع توجيه الاتهامات للسلطة بأنها قصرت في تطبيق الاتفاقيات الأمنية مع الإسرائيليين، وفي نفس اللحظة كان استمرار هذه المساعدات مهما للأطراف المانحة لإبقاء السلطة على قيد الحياة ومنع انهيارها، ولذلك فقد استمرت هذه المساعدات وتصاعدت الضغوط على السلطة لاستحداث منصب رئيس وزراء، وتحقيق المزيد من الشفافية المالية في صرف الأموال الفلسطينية وأموال المساعدات، وذلك حتى لا تصل إلى أيدي "المقاومين".

كانت نتائج الانتخابات الفلسطينية في 2006/1/25 على غير هوى الدول المانحة. ولكن المساعدات الدولية استمرت في التدفق في مرحلة الحكومة الفلسطينية العاشرة التي رأستها حماس، وكان يتم توجيهها إلى مؤسسة الرئاسة الفلسطينية، واتسمت بكون مصادرها في الأغلب عربية، وأنها جاءت لدعم موازنة الرواتب والأجور. وقد بلغت قيمتها 721 مليون دولار، 60% من هذه المساعدات جاءت من الدول والشعوب العربية.[2]

وبعد الانقسام الفلسطيني في 2007/6/15م وتشكل حكومتين، واحدة في غزة والأخرى في الضفة، باتت المساعدات الدولية للفلسطينيين تُوجه نحو الحكومة الفلسطينية في رام الله، وهي الحكومة الملتزمة بخريطة الطريق وبشروط اللجنة الرباعية، وكانت أهداف المساعدات دعم هذه الحكومة، وإعادة الزخم لعملية التسوية السياسية التي أصيبت بنكسات متوالية بدءا من الانتفاضة الثانية وحتى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية.[3]

---

[1] عماد سعيد لبد، ***تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003***، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثاني عشر – العدد الثاني، حزيران/ 2004 م، ص476.

[2] محمد يونس، المساعدات الخارجية للموازنة الفلسطينية تضاعفت بنسبة 207%في عهد حماس، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، على الرابط التالي:
http://www.dascsyriapress.net/ar/modules/news/article.php?storyid=37484

[3] الجزيرة نت، المعرفة، ملفات خاصة، انابوليس: بحث عن فرص ضائعة، الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4AA173D-3CD0-4A07-BD-1D6ACD2.htm

وقد تمخض مؤتمر المانحين الذي عقد في 2007/12/17 في باريس عن تعهد الدول المانحة بتقديم مساعدات مالية للفلسطينيين بقيمة 7.4 مليار دولار توزع على مدار 3 سنوات، وأعلن أن هدف هذه المساعدات هو تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وتقوية موقف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في الضفة الغربية في مواجهة حركة حماس في غزة، ولتعزيز محادثات السلام التي يجريها مع إسرائيل،[1] ولكن هذه المساعدات والمنح الدولية المقدمة إلى الحكومة الفلسطينية في رام الله بعد الانقسام، تميزت عمليا بأنها اتجهت نحو تغطية عجز الموازنة، وإلى البرامج الإغاثية الطارئة، واللذان استحوذا على 90% من مجملها.[2]

وفيما يلي جدول بأهم المانحين وقيمة المساعدات المدفوعة فعلا منذ العام1994 وحتى العام 2008 بالدولار الأمريكي.[3]

---

[1] – **المساعدات الدولية للفلسطينيين ليست أكثر من صدقات ما لم تقترن بأفق سياسي**، دويتشه فيله, على الرابط http://www.dw-world.de/dw/article/09603

[2] – نصر عبد الكريم، **العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي**، مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ConfZ/2010/EFP_Abdel-Karim.pdf

[3] جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008**, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، رام الله – فلسطين، 2009, ص 21.

جدول (7): أهم المانحين وقيمة المساعدات المدفوعة فعلاً منذ العام 1994 وحتى العام 2008

الدولة	إجمالي المدفوعات
المفوضية الأوروبية	3.230.002.683
الولايات المتحدة	.061.958.8171
السعودية	804.228.880
اليابان	714.084.293
المملكة المتحدة	537,018,778
السويد	469,647,898
النرويج	460,583,842
ألمانيا	400,632,219
الإمارات العربية	368,422,339
الجزائر	300,004,624
فرنسا	296,412,676
كندا	262,563,216
الكويت	239,274,673
ايطاليا	236,721,432
اسبانيا	227,146,006
البنك الدولي	220,242,931
هولندا	215,613,985
قطر	49,563,5611
سويسرا	6,244,38511
البنك الإسلامي	99,417,066

وفقا لوزارة التخطيط الفلسطينية، فإن المانحين العرب تصل أموالهم بشروط وقيود أقل من نظرائهم الغربيين، كما أنها تمنح السلطة الفلسطينية مساحة أكبر للتحكم بوجهة هذه المساعدات.[1]

[1] جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008**، مرجع سابق، ص 22.

والجدول التالي[1] يبين حصة الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من المساعدات الدولية الخارجية في الفترة ما بين 1999–2008.

جدول (8): حصة الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من المساعادات الخارجية في الفترة ما بين 1999–2008

السنة	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)
1999	183
2000	219
2001	288
2002	518
2003	301
2004	333
2005	322
2006	405
2007	506
2008	848

المصدر: جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008**, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، رام الله – فلسطين، 2009, ص 22.

وهنا نلاحظ أن المساعدات قد ازدادت قيمتها بعد العام 1999م، ثم تراجعت ما بين 2003–2005م مع اشتداد الضغوط الغربية على السلطة لتنفيذ بنود خريطة الطريق، لتعاود الارتفاع بعد الانقسام الفلسطيني وانسجام الحكومة الفلسطينية في رام الله مع المطالب الغربية والإسرائيلية بتنفيذ خريطة الطريق وملاحقة المقاومة، ولتعزيز السلطة في رام الله في مواجهة نظيرتها في غزة المتمردة على شروط الرباعية، والمنضوية تحت لواء ما يسمى بمحور الممانعة العربي الإسلامي.

[1] جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008**, مرجع سابق، ص24.

6.6 توزيع المساعدات الدولية على القطاعات الاقتصادية

بلغ متوسط إجمالي المساعدات التي تم الالتزام بها من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1994-2001) 486 مليون دولار سنويا، وقد ذهبت معظم هذه المساعدات للموازنة العامة كأجور ومرتبات ونفقات تشغيلية أخرى. [1]

إجمالا، تظهر التقارير الفلسطينية الرسمية أن الأموال التي قدمها المانحون إلى الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغت أكثر من 8 مليار دولار أميركي، وذلك خلال الفترة 1994-2007, وقد صرف منها على القطاعات الإنتاجية نحو 450 مليون دولار، أي 6.5% فقط من مجموعها.أما حصة القطاعات الخدماتية والاجتماعية والمؤسساتية والإغاثية فقد بلغت 75%، والباقي تم صرفه على البنية التحتية. الملفت هنا أن القطاع الزراعي لم يحصل إلا على ما نسبته 0.65% من مجموع الدعم المالي المقدم من قبل المانحين في فلسطين.[2] وهو ما قد يشير إلى أن السلطة الفلسطينية والدول المانحة لم تركز على هذا القطاع أو تعطه الأولوية ضمن برامج التمويل. وهو ما ساهم بتراجع قطاع الزراعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي من11 % عام 1994إلى 6% عام2000.[3]

كما أن الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم يبين أن إجمالي المساعدات الدولية للفلسطينيين خلال الفترة 1994-2003 بلغ حوالي 6.6 مليار دولار، بحيث كان متوسطها السنوي قبل عام 2000 500 مليون دولار، ومنذ ذلك العام ارتفع المتوسط السنوي إلى 1000 مليون دولار. وأن القطاعات الاجتماعية وبناء المؤسسات قد حصلتا على الحصة الأكبر من المساعدات، والتي بلغت حوالي 4.3 مليار دولار أو ما نسبته 66% من الإجمالي العام، فيما أُنفق على مجال البنية التحتية حوالي1.5 مليار دولار أي ما يعادل 22% من إجمالي

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير المساعدات الدولية**، الربعين: الثالث والرابع، 2001، ص12.

[2] معهد الأبحاث التطبيقية /أريج، **واقع القطاع الزراعي في فلسطين**، ص 5, نقلا عن وزارة التخطيط الفلسطينية.

[3] أسامة نوفل، أهمية الحسابات القومية وتأثير الحصار عليها، مركز التخطيط الفلسطيني، على الرابط التالي: http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_12.htm

المساعدات، فيما لم تتجاوز حصة القطاعات الإنتاجية ومن ضمنها الزراعة 7% من مجموع المساعدات.[1]

7.6 المساعدات ترسخ البنية الاستهلاكية وليس الإنتاجية

من الواضح لأي متابع لتوزيع المساعدات الدولية على القطاعات الاقتصادية أن القطاعات الإنتاجية وبالذات القطاع الزراعي لا تشكل أي أولوية بالنسبة للدول المانحة، مع أن المفروض أن تكون حصة كل قطاع اقتصادي من أموال المساعدات متناسبة مع حصته من الناتج القومي على الأقل، وذلك بعيدا عن أي اهتمام خاص.

كما أن الأموال المقدمة من المانحين، توزع بصورة تصب أساسا باتجاه تدعيم وترسيخ البنية الاستهلاكية والخدماتية للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي فستكون النتيجة تعميق حالة تخلف التنمية. جدوى المساعدات التنموية تقاس بمدى تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتحديدا الزراعة والصناعة، كما أن إيجاد حالة من الأمن الغذائي ترتبط بمقدار تنمية وتطوير هذين القطاعين الإنتاجيين، وكل من يريد دعم الاقتصاد الفلسطيني بصورة جدية يجب أن يركز على دعمهما ليكونا قادرين على امتصاص البطالة وإيجاد الأرضية لبناء القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إن ابتعاد الدول المانحة عن دعم الزراعة قد يعود لأسباب إستراتيجية وسياسية، فالزراعة مرتبطة بالأرض والمياه اللذين يقعان تحت سيطرة الاحتلال، وهما يشكلان جوهر الصراع بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، وتبدو الدول المانحة منسجمة مع الرغبة الإسرائيلية في حرصها على منع أي مساعدات تهدف إلى تطوير البنية الاقتصادية الإنتاجية وبالذات الزراعية، والتي تعني تأهيل مساحات واسعة من الأراضي، وزيادة كمية ونوعية في الإنتاج، وتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، وتحقيق الاستدامة والأمن الغذائي، وفي المحصلة تثبيت الإنسان الفلسطيني على أرضه، وهو ما يتناقض بصورة قاطعة مع أساس المشروع

[1] نصر عبد الكريم، دور التمويل الدولي في تمكين وتنمية المجتمع الفلسطيني، على الرابط التالي: http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2004/phdr050.html

الصهيوني الذي يسعى وبكل الطرق إلى تثبيت وتعميق السيادة الصهيونية على الأرض والموارد. كما أن الاكتفاء الغذائي الذاتي ولو بالحد الأدنى سيجعل من القرار الفلسطيني غير مرتهن لرغبة الدول المانحة وغير خاضع لضغوطها، وهو ما قد يعني قرارا وطنيا مستقلا متمسكا بالثوابت الأساسية للشعب الفلسطيني في الاستقلال والتحرر وعودة اللاجئين، وهذا الأمر يتناقض مع منهج التسوية السياسية القائمة على أساس إعطاء الفلسطينيين بعض المكاسب الشكلية مقابل إضاعة الحقوق الوطنية. ومن هنا فالمساعدات لم تنجح في تحقيق الاحتياجات الفلسطينية الحقيقية لتعارضها مع أولويات المانحين الساعين إلى إيجاد ودعم عملية تسوية سياسية، والمحافظة على استمرارها، وليس أكثر من ذلك، فمتطلبات إحداث تنمية حقيقية وشاملة في الضفة الغربية والقطاع ليست واردة في اعتباراتهم.

سلوك مؤسسات السلطة ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وعدم ترددهما في التكيف مع برامج شروط الحصول على المساعدات،ساهم بإضعاف أي تأثير ايجابي لها، وكان التسابق بينها لاقتناص فرص التمويل التي توفرها هذه المساعدات واضحا وباديا للعيان.[1] و تظهر دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس كيف أن طريقة تصرف المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية تجاه المساعدات اتسم "بالتسابق فيما بينها سعيًا منها لاقتناص الفرص التمويلية حتى لو كانت مغايرة لرسالاتها وبرامج عملها".[2]

يتناقض إغفال الدعم الدولي للقطاع الزراعي في فلسطين وتهميشه مع الأهداف المعلنة للمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وهي تحقيق التنمية، وهو بذلك يتوافق مع الإستراتجية الإسرائيلية والتي تهدف إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية، وخلق أمر واقع يصعب تغييره مستقبلا. فتهميش هذا القطاع بالذات سيضاف إلى سلسلة الجهود الإسرائيلية المستمرة لإبقاء الأرض الفلسطينية معطلة ومهملة، وبالتالي سهلة المصادرة. ولا ننسى أن تقويض القطاع

---

[1] نصر عبد الكريم، **دور التمويل الدولي في تمكين وتنمية المجتمع الفلسطيني**، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، على الرابط التالي: http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2004/phdr050.html

[2] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ماس، **نحو توظيف أنجع للمساعدات الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني**، القدس – فلسطين – 2005م، ص11.

الزراعي الفلسطيني سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك المائي الفلسطيني، وهو الأمر الذي يعزز من سيطرة الاحتلال المنفردة على المصادر المائية الفلسطينية.

إن تقليل الأهمية النسبية للأرض في حياة الشعب الفلسطيني عبر جعلها غير منتجة، وعديمة الفائدة لتحقيق الدخل للمواطن، سيعني المزيد من البعد عنها، والمزيد من تشوه الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعا بصورة كاملة للاقتصاد الإسرائيلي، وإلى استمرار الحاجة إلى المساعدات الدولية، وعدم القدرة عن الاستغناء عنها لتمويل المتطلبات الحياتية اليومية للفلسطينيين. وستنشأ عن ذلك آثار سلبية اخرى، مثل عدم قدرة القطاع الزراعي على امتصاص الصدمات الاقتصادية في فلسطين، وانكماش القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقات التبادلية مع القطاع الزراعي.

8.6 المسؤولية الفلسطينية في حرمان القطاع الزراعي من المساعدات الدولية

الدور الفلسطيني الرسمي المساهم بحرمان القطاع الزراعي من المساعدات الدولية يبرز من خلال الخطط التي تعدها السلطة الفلسطينية وتقدمها إلى الدول المانحة، فهذه الخطط لم تهتم فعليا بالقطاع الإنتاجي عموما والزراعي بالأخص، وركزت بشكل كبير جدا على مسائل أخرى كدعم الموازنة والتي تذهب في معظمها لدفع الرواتب، وبناء المؤسسات والبنية التحتية، وإن أي استعراض للخطط الفلسطينية التنموية المختلفة خلال السنوات السابقة وحتى الآن سيلاحظ تهميشا بينا للقطاع الزراعي، بل واعتباره قطاعا غير فعال اقتصاديا، وبالتالي فقد تم تجاهله بصورة كبيرة من الناحية العملية.[1]

كما أن سوء إدارة أموال المساعدات، وتهافت العديد من الوزارات والمؤسسات الفلسطينية للحصول على أموال الدول المانحة عبر مشاريع عديمة الجدوى، وغياب التخطيط الفعال والقائم على الإحصاءات والمعلومات والبيانات الدقيقة، والافتقار إلى المنهجية العلمية في الإعداد والتنفيذ، وتداخل مهام وصلاحيات الوزارات والمؤسسات الفلسطينية بعضها مع بعض، كل هذا أدى إلى هدر جزء كبير من المساعدات، وصرفها بصورة تتناقض مع أولويات التنمية

[1] جورج كرزم، **التنمية بالاعتماد على الذات**، مركز العمل التنموي / معا، أيار 1997, ص 132.

الفلسطينية. يضاف إلى ذلك كله غياب الرقابة القانونية والمحاسبية الفعالة من طرف السلطة الفلسطينية، وهو ما ساهم في انتشار ظاهرة الفساد وسوء الاستغلال.[1]

وبالعموم فقد ساهمت المساعدات الدولية في فلسطين بتوسع القطاع الحكومي، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي العام، وإلى زيادة الاعتماد عليها، وتقويض مبدأ الاعتماد على الذات، وزاد من تعطيل النمو والتنمية الاقتصادية، وساهم بزيادة معدلات الاقتراض من اجل الإنفاق على القطاع العمومي المتضخم، وهو ما أدى إلى توليد اعتماد متزايد على هذه المساعدات[2], بحيث بات استمرار السلطة الفلسطينية رهينة بدوام التمويل الدولي، وهو ما يقود إلى فقدان القرار المستقل والتبعية الكاملة للممولين وشروطهم. أي أن هذه المساعدات وبدلا من أن تكون رافعة للتنمية في فلسطين فإنها أضحت عبئا ثقيلا على الاقتصاد، وعلى المجتمع، وعلى القضية الوطنية، عبر تجذيرها لقيم الاستهلاك والتواكل والعجز بدلا من العمل الجاد والإنتاج.

وتبين دراسة "ماس" أن المساعدات الدولية فشلت في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني للخروج من تبعيته للمنظومة الإسرائيلية، كما أخفقت في تقليل اعتمادية المجتمع الفلسطيني على المساعدات الخارجية ذاتها لصالح عجلة النمو الذاتي، بل فعلت العكس من ذلك، ولم تفلح في نقل الفلسطينيين إلى وضع تمكيني فاعل ومؤثر في إدارة الشأن العام، كما لم تستطع الوصول بالبنى المؤسسية والقانونية والتنظيمية للسلطة إلى وضع يمكنها من العمل بكفاءة وفاعلية.

إدارة مؤسسات السلطة لهذه المساعدات حملت سمات الارتجالية والتداخل والتشرذم واللامنهجية في تحديد أولويات الإنفاق وشروطه، بعيدًا عن رؤية أو خطة تنموية شاملة ومتكاملة. وهذا السلوك ساعد في هدر جزء هام من هذه الموارد، وأعطى المانحين هامشًا واسعًا ومرونة عالية في تحديد أولويات الإنفاق بطريقة منسجمة مع برامجهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

---

[1] عماد سعيد لبد، ***تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003***, **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثاني عشر – العدد الثاني، يونيو 2004 م، ص 479 – 491.

[2] عدنان العمد ، باسل عورتاني ، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية، المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية- الحالة الفلسطينية**، المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار/ بكدار، القدس- فلسطين- ط1, 1999, ص90-98.

[3] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ماس، **نحو توظيف أنجع للمساعدات الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني**، القدس – فلسطين – 2005م، ص 33-40

الفصل السابع

بناء إستراتيجية
تنموية زراعية فلسطينية مستدامة
من أجل تحقيق الإرادة الوطنية الحرة

الفصل السابع

بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة

من أجل تحقيق الإرادة الوطنية الحرة

1.7 تعزيز مفاهيم الاعتماد على الذات

على من يريد أن يملك قراره السياسي أن يسعى نحو بناء مجتمع معتمد على نفسه، قادر على مواجهة الصعاب والتحديات، ودفع ثمن الحرية والإرادة المستقلة، وهو ما يتم عبر جعل الاعتماد على الذات إطارا فكريا عاما للتنمية الشاملة. هذا الإطار لا يتضمن الانغلاق والانعزال والتقوقع، أو قطع التعامل مع العالم، بل يعني ضرورة تعبئة الموارد المحلية، المتاحة والممكنة، بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس الراسخ والأساسي لبناء التنمية. وهذا لا ينفي طبعاً إمكان الاستعانة بالموارد الخارجية كعنصر مؤقت ومكمل للموارد المحلية، وبما يتوافق مع الإطار العام الذي تم تحديده. وإذا كان الاعتماد على النفس هو وسيلة بناء التنمية المستقلة، فإنه كذلك هدف من أهداف هذه التنمية.

إن تبني وتطبيق مقولة الاعتماد على الذات يُمكن المجتمع من نقل موقعه من مربع التبعية والتخلف إلى واقع الند والشريك، ويجعل الشعب قادرا على تحقيق طموحاته. وتعزيز الاعتماد على الذات شعبيا يعني بناء ثقافة جديدة تلتزم بالعلم والعمل والإنتاج، والنظام والانضباط، والمشاركة والحرية، والإخلاص والأمانة، والإتقان والشعور بالمسؤولية والمحاسبة، وترفض الخنوع والاستجداء والتوسل والتسول، وتُعلي من قيم التكافل والتضامن، وتنبذ الأنانية والمحسوبية، والفساد الإداري والمالي والرشوة والاحتكار، والاستبداد والقمع والقهر، والترهل الوظيفي والمفاخرة والمباهاة والانحراف الأخلاقي، والاستهلاك الترفي الباذخ والتواكل والسلبية، فهذه المظاهر السلبية هي العائق الحقيقي أمام التقدم والتنمية. ولا ريب أن المهمة الأساسية لأي سلطة وطنية أن تعلي من القيم النبيلة وتحارب القيم الخسيسة، ويكون هذا الأمر هو مقياس الوطنية الحقيقي، فثقافة الاعتماد على الذات بكل قيمها ستكون هي المحرك الأساسي للشعب الفلسطيني للنهوض والتقدم في مشروعه الوطني، وتحقيق مطالبه العادلة بالتحرر والعودة.

2.7 ضرورة بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة

الاستعراض الذي قدمناه في الفصول السابقة حول ملامح الاقتصادي الفلسطيني بعد أوسلو، يبين كيف أن خللا بنيويا وهيكليا يتغلغل فيه، وهو الأمر الذي انعكس تلقائيا على الواقع الفلسطيني عموما، فكان غياب الإرادة السياسية الحرة التجلي الأبرز فيه، كما أن الاحتلال بات متحكما بكل تفاصيل حياتنا حتى البسيطة منها، وهو ما سيؤدي تلقائيا إلى المزيد من الارتباط به، ارتباط التابع المتسول.

ونحن هنا عندما نطرح ضرورة بناء إستراتيجية تنموية فلسطينية، فإننا نفترض أن الهدف الأساسي لها سيكون فك رقبة الشعب الفلسطيني من العبودية التي يحياها، بحيث بات يتسول بعض غذائه من الآخرين، ويعاني الأمرين في حالة تأخر الرواتب التي تجود بجزء منها الدول المانحة، وجزءها الآخر تتحكم فيه إسرائيل، والواقع يقول انه من غير الممكن أن تقاوم عدوك وهو من يشرف على إطعامك، ومن غير الممكن أن تكون صاحب قرار وطني مستقل وأنت صاحب اليد السفلى، فمن يقدم الرواتب هو من سيملي القرار، ويحدد البرامج، وما على الذين يتلقون هذه الرواتب سوى السمع والطاعة.

تتوسع في الاقتصاد الفلسطيني الواردات الرأسمالية ذات الطابع الاستهلاكي، والتي لا تتوفر فيها فائدة استثمارية، وتظهر بعض الدراسات أن معدل الطاقة الإنتاجية المستغلة في المشروعات الاقتصادية في فلسطين لا تتعدى 40 %، كما أن الدراسات تبين أن حصة المنتج المحلي في الأسواق المحلية لا تتجاوز 20 %، أي أن 80% من المنتجات في السوق المحلي يتم استيرادها من الخارج وبشكل خاص من إسرائيل.[1] وهو ما يعني أن عشرات الآلاف من فرص العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 تضيع، وسيؤدي هذا إلى هجرات كبيرة لليد العاملة إلى الخارج بحثا عن الرزق. والخبراء الاقتصاديون يبينون أنه كلما زادت حصة السوق المحلي بنسبة مئوية واحدة فإن ذلك يعني خلق آلاف فرص العمل.[2]

---

[1] برنامج الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، تشرين الثاني 2008, ورقة عمل بعنوان" **تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني**، ص83.

[2] احمد أبو بكر، التنمية في فلسطين بين صعوبات الواقع وتحديات المستقبل، نشرة كنعان الالكترونية، موقع مجلة كنعان على الرابط: http://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=5869

أدى قيام السلطة الفلسطينية بفتح الأسواق المحلية أمام العالم إلى أن الكثير من القطاعات الإنتاجية الفلسطينية انسحبت من ميدان المنافسة وأغلقت أبوابهـــا، وبـــات الســـوق الفلســـطيني مستباحا أمام تدفق البضائع الإسرائيلية والصينية وغيرها، وهو ما يعني أن المجتمع الفلســـطيني بات مجتمعا استهلاكيا طفيليا غير منتج، فهذه القدرة الاستهلاكية الفلسطينية لم تنتج عن فـــائض العملية الإنتاجية المحلية، بل هي ناتجة عن التمويل الأجنبي.

كما أن المستثمرين الفلسطينيين اتجهوا إلى الاستثمار بقطاعات الاستهلاك الترفي وشبه الترفي، وتجنبوا القطاعات الإنتاجية لخطورتها، ولتذبذب الأوضاع الأمنية، وللانفتـــاح الكامـــل للسوق المحلية أمام العالم، بحيث لا يمكن للمنتجات الفلسطينية أن تشكل منافسا حقيقيا. إضـــافة إلى أن قسما كبيرا منهم توجه للاستثمار "بإسرائيل" وذلك في ظل تراجع القـــيم الوطنيـــة وقـــيم الصمود والتحرر، مقابل صعود قيم الرأسمالية والتي تبحث عن الربح في كـــل مكـــان وبـــأي طريقة.وبات هوس الأرباح القيمة العليا التي توجه سلوك العديد من السياســـيين والرأســـماليين المحليين، وهي نتيجة متوقعة لسياسات عامة لا تتبنى إستراتيجية تنمويـــة فلســـطينية تحرريـــة مقاومة. ولعل هذا الواقع هو الذي جعل العديد من الباحثين يعتبرون أن حديث السلطة الفلسطينية عن التنمية في فلسطين ليس سوى "وهم" وأسطورة لا معنى لها.[1]

لذلك وفي ظل هذا الواقع المتردي، لابد من العودة إلى الأساس وهي الأرض، لتكـــون منطلقا للإنتاج والعمل وتعزيز القيم الوطنية والاجتماعيـــة النبيلـــة، وحتـــى لا يبقـــى الشـــعب الفلسطيني يدور في دوامة عبثية من التنمية المصطنعة، والتي هي تنمية استهلاكية قائمة علـــى الاستجداء وعلى الارتباط بالمحتل، فالتنمية الحقيقية هي التي تنطلق من الإنسان، ويكون تحقيق الكرامة والحرية عنوانا لها.

[1] انظر على سبيل المثال: فراس جابر، آيلين كتاب، إياد الرياحي، وآخرون، "**وهم التنمية**", رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء. ط1, 2010.

1.2.7 لماذا تشكل التنمية الزراعية الأساس للتنمية

يعتبر الاهتمام بالزراعة حجر الأساس لبناء إستراتيجية تنموية فلسطينية، وبناء إستراتيجية وطنية فلسطينية مستدامة لتنمية الزراعة، تكون قاعدة لنهضة تنموية صناعية إنتاجية، وذلك أخذا بعين الاعتبار للمعطى الذي يقول إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة قضية محورية لا تترك للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستدام من خلال زيادة بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية، كما أن بناء هذه الإستراتيجية يعني في محور آخر توفير السبل الكفيلة بانفكاك الاقتصاد الفلسطيني من أسر الاقتصاد الاحتلالي، وتثبيت الإنسان الفلسطيني على أرضه المهددة، ومنع هجرته منها، وتوفير المقومات لنضال طويل ضد الاحتلال الإسرائيلي لاسترجاع كافة الحقوق الوطنية. ومن هنا فإن اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية المستدامة تلبي متطلبات الشعب الفلسطيني وحاجاته الأساسية، وتوفر له القدرة على الصمود، تعتبر جزءا أساسيا من المشروع الوطني الفلسطيني التحرري، والتنكر لهذه الإستراتيجية يعني ترك الأرض الفلسطينية لقمة سائغة للاحتلال الإسرائيلي، وجعل القرار الفلسطيني فاقدا للإرادة الحرة.

إن أي إستراتيجية تنموية تعمل لتحقيق الأمن الغذائي لابد من أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وهو ما يتم عبر العمل على تنمية القطاع الزراعي كونه المعني بتحقيق الأمن الغذائي في الدرجة الأولى، وذلك من خلال تعزيز جهود تحديث الزراعة، وتنمية قدرتها الإنتاجية وتنظيمها، وتنمية وصيانة واستغلال جميع الموارد الطبيعية مع المحافظة على البيئة، وتوفير مدخلات إنتاج محلية من بذور واشتال وأسمدة طبيعية، واستصلاح وزراعة الأراضي الصالحة للزراعة في الجبال والسهول، ومنع الاستخدام غير الرشيد للأرض الزراعية، وتوفير مقومات البحث العلمي الزراعي الذي يناسب البيئة الزراعية المحلية، ويلبي احتياجات الشعب الفلسطيني. كما أن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي.[1]

[1]– عبد الكريم صالح حمران، الأمن الغذائي، موقع الركن الأخضر على الرابط: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12948

3.7 القواعد الأساسية لبناء سياسة تنموية زراعية مستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة[1]

التنمية الزراعية المستدامة، والمستندة إلى العمل الشعبي والإرادة الجماهيرية الراغبة في التحرر من الاحتلال ومن التبعية له، تشكل الأساس الحقيقي لعملية بناء نموذج اقتصادي غير خاضع للاحتلال، ولرغبات الدول المانحة، وهو ما يتم عبر جعل الزراعة أساسا لتنمية اقتصادية إنتاجية واستغلال كامل للموارد المتاحة وتحقيق الأمن الغذائي وتثبيت الإنسان الفلسطيني على أرضه، ولتنمية اجتماعية وسياسية تتم عبر تفعيل المشاركة الشعبية وزيادة الوعي، وتعميق القيم الثقافية الجادة كالعمل والإتقان والإخلاص، واعتبار أن هذه التنمية جزء من عملية التحرر الوطني.

باختصار، فنحن نتحدث هنا عن بناء اقتصاد زراعي، يتيح آلية لاختيار البدائل، ويضع مجموعة من الأهداف تحقق إمكانيات لصمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه عبر الاهتمام بالزراعة، وجعلها قادرة على إنتاج ما يلزم من محاصيل لسد الفجوة الغذائية، وإحلال الواردات، والاعتماد على الذات في توفير مستلزمات إنتاج محلية ما أمكن، وأن يضمن هذا النظام استدامة الموارد الطبيعية في نفس الوقت الذي يضمن فيه حدا مقبولا من الأمن الغذائي غير المرتبط باقتصاد العدو، ويمنح الشعب الفلسطيني القدرة على مواجهة العدو والصمود في وجه مشاريعه دون ضغط من الحاجة إلى الغذاء. ونحن ندرك أن المهمة ستكون صعبة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ولكنها ليست مستحيلة.

إن بناء سياسة تنموية زراعية تكون منطلقا للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة يتطلب إقرار برنامج اقتصادي يخفض من تكاليف المعيشة، ولا يشجع العقلية الاستهلاكية، بل يكون مضادا لها، وذلك من أجل الوصول إلى سياسة متكاملة تسعى لتوجيه وتكييف السياسات الزراعية لدعم صمود الإنسان فوق أرضه، وهو ما يمكن أن يتم عبر انجاز أهداف محددة يمكن تلخيصها كالآتي:

---

[1] المصدر الأساسي الذي اعتمدت عليه في إعداد هذا المحور هو: وزارة الزراعة الفلسطينية /غزة، "**إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة**، الإطار العام2010–2020", غزة، كانون ثاني2010.

1.3.7 الاستخدام الرشيد للمياه المتوفرة والبحث عن مصادر جديدة

إن الاستخدام الرشيد للمياه يستدعي اتخاذ إجراءات عديدة أهمها:

- الابتعاد عن الزراعات التصديرية التي تستهلك كميات وفيرة جدا من المياه، وتحتاج إلى مدخلات إنتاج مكلفة جدا، وتكون فائدتها الحقيقية للمزارعين محدودة، وقد تتعرض لعقبات الإسرائيلية على المعابر الحدودية.

- تفعيل عمليات الحصاد المائي عبر آبار الجمع ذات الحجم الكبير، وعبر البرك.

- العمل على تنقية المياه العادمة وإعادة استخدامها في الزراعة.

- زراعة محاصيل أقل استهلاكاً للمياه كالزيتون واللوزيات والنخيل والتين والرمان والفطر، وهي مزروعات أكثر تحملاً للملوحة و الجفاف. وترسيخ زراعة البقوليات البعلية كالعدس والشعير والحمص والقمح في الأراضي الجبلية بدلا من تركها مرتعا للأعشاب.

- الاهتمام بالزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية للعديد من أصناف الخضار كونها تساهم في تقليل الكمية المستهلكة من المياه للزراعات المروية.

2.3.7 الاستغلال الرشيد للأرض الزراعية وحل مشاكل تفتت الملكية وتسجيل الأرض

يتم الاستغلال الرشيد للأرض عبر سلسلة من الإجراءات والخطوات الأساسية، وأهم هذه الخطوات:

- منع البناء السكني والتجاري والصناعي عليها، وما يستتبع ذلك من شق للطرق المعبدة والأرصفة، وتوفير البنية التحتية لأغراض السكن وللورش الصناعية في مناطق غير زراعية.

- حل مشكلة تفتت الحيازات الزراعية عبر إنشاء الجمعيات التعاونية التي توفر الميكنة والأدوات اللازمة للزراعة بصورة تعاونية جماعية.

- الاستغلال الكامل للأراضي الجبلية والتي يمكن زراعتها بالاشجار المثمرة كالزيتون واللوزيات والتين،والعنب، الخ.

- استغلال المساحات الواسعة في الحدائق المنزلية لزراعة الأشجار المثمرة، أما المساحات التي تضيع بجوانب الطرق والساحات فيمكن زراعتها بالاشجار غير المثمرة لتلطيف الجو وتحسين البيئة وامتصاص الغازات السامة، وبالأشجار المزهرة والتي تشكل بيئة مناسبة للنحل كشجر كينيا العسل.

3.3.7 توفير مدخلات الإنتاج الزراعي محليا

مدخلات الانتاج الزراعي متعددة، وتشمل البذور والاشتال والأسمدة ووسائل المكافحة للحشرات والأمراض، وتشمل أيضا الأعلاف الحيوانية وغيرها، وتوفيرها ممكن عبر اعتماد سياسات التكامل بين القطاعات المشكلة للعمل الزراعي، وبالذات القطاع الحيواني والنباتي، حيث يمكن استخدام الروث الحيواني ومخلفات الأوراق النباتية والنفايات العضوية المختلفة من بقايا الأطعمة كمواد أساسية لصنع السماد الطبيعي. كما أن جزءا من هذه المواد ومخلفات الزيتون والنخيل والموز ومخلفات الصناعات الغذائية والمسالخ والفطر والطحالب يمكن استخدامها لصنع العلف الحيواني. وبدلا من تلويث البيئة عبر حرق هذه المواد، فإنها يمكن أن تتحول إلى مصدر لتوفير فرص العمل والإنتاج.[1]

أما بالنسبة للبذور فيمكن توفيرها من خلال المزارع نفسه أو عبر إيجاد بنك للبذور المحلية، وهي بذور أكثر مقاومة للأمراض والآفات لتلاؤمها مع مناخ بلادنا، كما يمكن تهجينها من خلال إيجاد مراكز للبحث العلمي للحصول على إنتاج أكبر من بعض المواد. وبالنسبة لوسائل مكافحة الآفات الزراعية فهناك ضرورة لإنهاء الواقع الفوضوي في استخدام المبيدات الكيماوية، وتقليل استعمالها إلا للضرورة، والبحث عن بدائل عملية وفعالة وآمنة صحيا،

[1] للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: محمود الأشرم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء عالميا وعربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، كانون ثاني/2010م، ص 72-84.

كاللجوء إلى الزراعة العضوية، والى أسلوب المكافحة المتكاملة، والتعقيم الشمسي، والحفاظ على التنوع الحيوي الذي يساهم بدور كبير في مكافحة الآفات الزراعية.[1]

وبدون شك فإن تقليل استيراد مدخلات الإنتاج إلى الحد الأدنى سيكون له مردود كبير جدا على صعيد إيجاد فرص عمل جديدة، وتطور قطاع إنتاج صناعي مرتبط بمدخلات إنتاج الزراعة، إضافة إلى جعل العائد من الإنتاج أكثر جدوى اقتصاديا، وذلك لأن المدخلات المستوردة تستهلك الجزء الأكبر من العائدات. ويضاف إلى ذلك توفير أموال طائلة من الدخل الوطني المحلي، ولا ننسى أن إعادة تصنيع المواد ستساهم بتقليل التلوث وتحسين البيئة.

4.3.7 تحقيق الأمن الغذائي من المحاصيل الأساسية

نقصد بالمحاصيل الأساسية تلك المحاصيل التي تضمن حصول الأفراد على احتياجاتهم الغذائية الأساسية من مواد بروتينية وكربوهيدرات وفيتامينات وأملاح ودهون على مدار السنة، وبأسعار مناسبة وبجودة مقبولة، ويعتبر توفيرها بالاعتماد على الذات تحقيقا للأمن الغذائي.

يمكن لنا القول أن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 وببعض الاستثمارات القليلة قادرة على تحقيق الأمن الغذائي بصورة شاملة لبعض المحاصيل، كالخضار بمعظم أنواعها، والفطر(الغني بالبروتين) والعسل، والنباتات الطبية، والعديد من أصناف الفواكه كالعنب والرمان والتين والنخيل والموز والبرتقال والليمون، واللوزيات، إضافة إلى الزيتون الذي يزيد إنتاجه عن الحاجة كثيرا. كما أن بالإمكان تحقيق الاكتفاء الذاتي من الألبان والحليب ومشتقاتهما، ومن اللحوم الحمراء والبيضاء، وإذا تمت عمليات كبيرة لتمهيد الأراضي الجبلية واستغلالها في زراعة بعض البقوليات والحبوب، فيمكن عندئذ تحقيق اكتفاء جزئي كبير بعدد من المحاصيل كالقمح والشعير والفول والعدس والحمص والمحاصيل العلفية، وهي محاصيل يمكن زراعتها بجانب أشجار اللوزيات والزيتون. وهذا الأمر يحتاج إلى تخطيط زراعي مركزي، وإلى اهتمام متواصل للوصول إلى حالة تحقيق الاكتفاء، وتنويع الزراعة بحيث نضمن عدم إنتاج كميات

[1] عادل مشعان ربيع، **أساسيات التنوع الحيوي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1, 2008,ص: 150–154.

كبيرة من محصول معين وبالتالي كساده في الأسواق، بل يتم الأمر من خلال خطة إنتاج سنوية تراعي حاجات المجتمع الفلسطيني وبالذات في مجال الخضار، وليس إلقاء الأمر على عاتق المزارع وتركه يواجه كل الصعوبات منفردا.

5.3.7 ربط القطاع الزراعي بالصناعي

إن ربط القطاعين الزراعي والصناعي يشكل مدخلا لابد منه لتنمية كلا القطاعين الإنتاجيين وتطورهما، وهو ما يعني اعتماد إستراتيجية جديدة تقوم على إحلال الواردات ودعم المنتج المحلي، وهي إستراتيجية متناقضة مع سياسة السوق الحرة المفتوحة على العالم، وتطبيقها يتم من خلال التوجه لإنتاج محاصيل الفجوة الغذائية التي يتم استيرادها والتي يمكن إنتاجها محليا، بدلا من المحاصيل المخصصة للتصدير، وصناعة بدائل يمكن تصنيعها محليا بالاعتماد على القدرات الذاتية وعلى الموارد المحلية للمستوردات.

وهذا الربط قد يتم على مستويين، الأول: صناعة مدخلات الإنتاج الزراعي من أسمدة عضوية وأعلاف حيوانية ومستلزمات بلاستيكية ومواد تغليف وتعبئة وعدد وأدوات زراعية مختلفة، والمستوى الثاني تصنيع الأغذية كالتعليب والتخليل ومنتجات الألبان والحلويات والعصائر وتجفيف الفواكه ومسليات الصغار كالشيبس وغيره.

إن الربط بين القطاع الزراعي والصناعي يفيد القطاعين الزراعي والصناعي، حيث أنه سيقلل من قيمة تكلفة مدخلات الإنتاج لكلا القطاعين وسيمنحهما فرصة للنمو والازدهار، وسيعمل على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة بشكل كبير جدا، ولكن سنكون عندئذ بحاجة إلى سياسة عامة توفر الحماية للمنتجات الوطنية وتمنحها الأفضلية في الأسواق المحلية، وإلى تعزيز الوعي الشعبي بأهمية استهلاك المنتج الوطني، وإلى تخطيط مركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، وتفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وليتولى القطاع الصناعي إنتاج القسم الأعظم من

السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، بما يؤدي إلى بناء الأساس المادي للاقتصاد الوطني، والى تنمية باقي الفروع والأنشطة الاقتصادية.[1]

4.7 المحاصيل الأساسية لبناء إستراتيجية زراعية مستدامة

إن الطريق نحو جعل الخطط التنموية الزراعية تحقق الاستدامة، يتم عبر الاهتمام بزراعة المحاصيل المناسبة، تحقق القواعد الأساسية التي تحدثنا عنها في العنوان السابق، كترشيد استهلاك المياه، والاستفادة المثلى من الأراضي الزراعية سواء الجبلية أو السهلية، وتضمن تحقيق الأمن الغذائي ولو بالحد الأدنى للمواطن الفلسطيني، وتعمل على إيجاد الإمكانية لربط القطاعين الصناعي والزراعي، وهذه المحاصيل هي: الزيتون والنخيل والعنب والرمان والتين والصبار والفطر واللوزيات والبلوط والجوز وكينيا العسل، فهذه المحاصيل تتسم بالأمور التالية[2]:

- استهلاكها المائي قليل وتعتمد على مياه الأمطار مباشرة، وليست بحاجة إلى نظم ري، وبالتالي فيمكن زراعتها في كل المناطق الفلسطينية دون عناء كبير، كما أن مياه الصرف الصحي المعالجة تصلح تماما لريها وقت الحاجة.

- أن هذه المحاصيل قليلة الحاجة جدا للأسمدة وللمبيدات بفضل مقاومتها العالية للأمراض والآفات الزراعية وانسجامها مع المناخ في فلسطين، وهي بالتالي تحتاج إلى الحد الأدنى من مدخلات الإنتاج، كما أنها تتحمل الملوحة والجفاف.

- زراعتها وتكثيرها تتسم بالسهولة، وتحتاج إلى عناية كبيرة فقط عند بداية النمو، وبعد ذلك لا تحتاج إلا إلى الحد الأدنى من الاهتمام، كما أنها نباتات معمرة تستمر لأجيال طويلة.

---

[1] للمزيد حول هذا موضوع الربط بين القطاعين الزراعي والصناعي، انظر: جبر سلامة القريناوي، "**قدرة الصناعات الغذائية على إحلال الواردات- دراسة حالة قطاع غزة**", رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية/غزة، 2006م.

[2] وزارة الزراعة الفلسطينية /غزة، "**إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة،الإطار العام 2010-2020**, غزة، كانون ثاني2010, ص39-40.

- إمكانية زراعة محاصيل حقلية مرافقة لهذه الأشجار، كنباتات الحمص والفول والعدس والتي تفيد الأرض عبر تثبيت الازوت الجوي، أي أننا نحصل على استغلال مزدوج للأرض دونما استنفاذ لخصوبتها.

- أغذية غنية جدا بالعناصر الغذائية الأساسية كالبروتين، والكربوهيدرات، والدهون، والفيتامينات والأملاح المعدنية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها لتغذية الجسم الإنساني وإمداده بكل العناصر المطلوبة دون حدوث سوء التغذية.

- منتجاتها قابلة للتخزين لفترات طويلة وليست مرتبطة بفترة محددة للاستهلاك كالخضار مثلا، وهو ما يتيح الإمكانية لتسويقها بشكل مريح وأيضا تخزينها لفترات طويلة دون الحاجة إلى ثلاجات وتجهيزات خاصة، أي أن فائض الإنتاج منها لا يتحول إلى فاقد.

- يمكن إقامة مئات الصناعات على منتجاتها المختلفة، فشجرة النخيل مثلا تتيح المجال لإقامة 60 صناعة مختلفة عليها مثل: العجوة ودبس البلح وفطائر التمر والكحول الطبي والصناعي، والأعلاف، وبعض أنواع الأثاث. والزيتون يتيح المجال لصناعات مختلفة مثل: الأعلاف من مخلفات الزيتون، والمخللات، وتعبئة الزيت، وصناعة الأسمدة العضوية والفحم من الجفت، والصابون ومستحضرات التجميل.

- هذه المحاصيل تساهم بتحسين دخل المزارع، وزيادة دافعيته للعمل والإنتاج، كما أنها تساهم بإيجاد فرص عمل إضافية للعمال في الصناعات الغذائية وغير الغذائية التي قد تقوم على منتجاتها، خصوصا أن جميع منتجات هذه المحاصيل وحتى مخلفاتها يمكن استخدامها والاستفادة منها، فهي محاصيل نظيفة وغير مؤذية للبيئة.

- تساهم هذه المحاصيل في تحسين البيئة الفلسطينية وتخضيرها، وهو أمر هام له تأثيره الايجابي على الصحة العامة.

- تساهم هذه المحاصيل في تثبيت الأرض الفلسطينية، وجعل مهمة الاستيطان الصهيوني أكثر صعوبة، فالأرض المهملة في العادة تكون أكثر عرضة للاستهداف الاستيطاني.

إن التخطيط والدعم الحكومي المستمر والمتواصل للمشاريع الزراعية بما في ذلك تطوير الوسائل والأدوات، وتقديم التسهيلات بالقروض الميسرة، وتشجيع الحركة التعاونية في إدارتها، والقضاء على المشاكل التي تعيق الإنتاج، وتقديم الدعم الفني والتقني والعلمي المعتمد على استخدام وتطبيق نتائج البحوث الزراعية الحديثة والتي يتم تطبيق نجاحها محلياً, كلها أمور أساسية لنجاح أي إستراتيجية زراعية مستدامة، ولا شك أن هذا الدعم يحتاج إلى مبالغ كبيرة، والى دور كبير لوزارة الزراعة الفلسطينية، ولا اعتقد أن النسبة الضئيلة من المخصصات المالية التي تخصصها السلطة الفلسطينية ضمن موازناتها العامة للقطاع الزراعي كفيلة بتحقيق أي انجاز أو تطوير لهذا القطاع الحيوي، فما الذي ستفعله اقل من 1% من موازنة السلطة على هذا الصعيد؟ وهي أصلا تخصص كرواتب ونفقات لمن يعملون في مكاتب مكيفة في دوائر الزراعة المنتشرة في الضفة الغربية، وليس للعاملين في الأرض، أو للمزارعين أو للخبراء في معامل التجارب والبحوث.

النتائج والتوصيات

أضحى الحق بالتنمية أمرا معترفا به عالميا، وباتت الحكومات والأنظمة السياسية تُقيم بناء على قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات التي تقودها، ويبدو أن المشكلة التي تواجه الكثير من الشعوب ومنها الشعب الفلسطيني، تدور حول كيفية العمل لإيجاد وتنفيذ السياسات الملائمة والمناسبة للواقع المحلي للانطلاق نحو التنمية التي ترفع من مستواه المعيشي والاجتماعي، ومن الواضح أنه بدون الاعتماد على الذات فلا يمكن لقاطرة التنمية أن تنطلق، وسيبقى المجتمع يراوح مكانه.

تبين التجارب التنموية المختلفة أن الزراعة تشكل الأساس الذي تُبنى عليه عملية التنمية بكل تفصيلاتها، فهي توفر المدخلات الوسيطة للانطلاق نحو التنمية الصناعية والتبادل التجاري، كما أنها توفر التدفقات النقدية المطلوبة لبناء المشاريع الصناعية، عدا عن أن الزراعة توفر الأمن الغذائي للمجتمع، وهو ما يجعله غير مرتهن لإرادة الآخرين.

في الحالة الفلسطينية تبدو أهمية الزراعة مضاعفة، كونها مرتبطة بالأرض التي تشكل العنصر الجوهري في الصراع مع المشروع الصهيوني، ومن هنا فإن الاهتمام بالزراعة وتنميتها وتوفير كافة المقومات لذلك يعتبر عنصرا أساسيا في عملية مقاومة المشروع الصهيوني، وتثبيت الشعب الفلسطيني على أرضه، كما أن تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الفلسطيني ولو بالحد الأدنى، سيجعله غير خاضع لإرادة العدو ومن يقفون وراءه، وهو ما يعني تحرير الإرادة السياسية للشعب الفلسطيني، وامتلاكه لقراره المستقل، وزيادة تمسكه بحقوقه الوطنية الكاملة بالعودة والاستقلال.

النتائج

استعرض الباحث طبيعة العلاقة الجدلية بين التنمية الزراعية والإرادة السياسية الحرة، والأهمية التي يشكلها القطاع الزراعي على صعيد توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمع، وتوفير الموارد المالية، والمدخلات للقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، ثم دور الزراعة

في تنمية الشعور الوطني والارتباط بالأرض، والحفاظ على البيئة والطبيعة، ودورها في بنـــاء القوة، وتحقيق الأمن الغذائي كجزء من الأمن القومي.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

– التنمية المستقلة المعتمدة على النفس تُصنع بالجهد والإبداع الذاتي، وتغذي نفسها دون استجداء المعونات الخارجية والخضوع لشروطها، وفي هذا النوع من التنميـــة يـــتم الاهتمـــام بإشـــباع الحاجات الأساسية الضرورية لتحقيق إنسانية الإنسان، وتحقيق أكبر قدر من الاكتفـــاء الـــذاتي الغذائي، والتخفيف من حالة التبعية الغذائية، ومن العجز الغذائي. وتعمل علـــى ترســـيخ نمـــط استهلاك مناسب للواقع المجتمعي، ويبتعد عن الأنماط الاستهلاكية القائمة على إشباع الغرائـــز، واقتناء الكماليات، كون هذه الأنماط تشكل الأداة الاقتصادية الأخطر لفـــرض التبعيـــة للقـــوى المنتجة المهيمنة.

– تمثل الأرض جوهر الصراع العربي الصهيوني، فقد قام المشروع الصهيوني على أساس أن فلسطين ارض خالية وأنها وطن " الشعب اليهودي التاريخي", ومن هنا فان مسالة الحفاظ عليهـــا والصمود فيها والسعي لتثبيت الشعب الفلسطيني تشكل أولوية جوهرية فـــي ســـياق المشـــروع التحرري الفلسطيني، وتمثل الزراعة والعمل الزراعي الوسيلة المثلى لتعميق التجذر الفلســـطيني بالأرض والتمسك بها.

* عملت سياسات الانتداب البريطاني على تهيئة الأرضية المناسبة لتنفيذ المشروع الصـــهيوني الاستيطاني الاحلالي، وذلك من خلال استهداف القطاع الزراعي الفلسطيني بوســـائل مختلفـــة، أبرزها: تسهيل امتلاك اليهود للأرض العربية، وإرهاق المزارع العربي بالضرائب، وتشـــجيعه على الزراعات التي تخدم مصالحها، ومنح امتيازات خاصة للمزارع اليهودي. وقد ساهمت هذه السياسات في إفقار الفلاح الفلسطيني، وإلى تراجع القطاع الزراعي في فلسطين.

* تم استهداف القطاع الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غـــزة بصـــورة ممنهجـــة ومنظمة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتمثل هذا الاستهداف عبر السيطرة على مساحات واسعة

من الضفة الغربية، وإغلاقها كمناطق عسكرية يحظر على الفلسطينيين دخولها، كما قام الاحتلال بمصادرة مساحات شاسعة وأقام عليها المستوطنات، وجرف مساحات كبيرة من الأرض الزراعية لإقامة الطرق الالتفافية للمستوطنات، وعمل الاحتلال على السيطرة شبه الكاملة على مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية، وتحويل معظم المياه إلى المستوطنات الإسرائيلية والى داخل الأرض المحتلة عام 48. كما اقتطع الجدار الفاصل مساحات كبيرة من الضفة الغربية، يضاف إلى ذلك تجريف الأرض الزراعية، وقلع الأشجار، وتخريب الأرض عبر جعلها مكبات للنفايات السامة، وبركا للمياه العادمة، كما أن السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المعابر الحدودية للضفة الغربية خصوصا أدت إلى تحكم إسرائيلي كامل بعمليات الاستيراد والتصدير، وبالذات لمستلزمات الإنتاج الزراعي وللمنتجات الزراعية.

* ساهمت اتفاقية أوسلو وما انبثق عنها من اتفاقيات اقتصادية في زيادة تدهور القطاع الزراعي الفلسطيني، فقد تعاملت اتفاقية باريس مع المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية على أنها قانونية، وذلك عندما سمحت بجباية الضرائب من العمال الفلسطينيين في المستوطنات، كما أن السماح بالتبادل الحر للمنتجات الزراعية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وبدون جمارك، يعني أن الأسواق الفلسطينية أصبحت مستباحة أمام البضائع الإسرائيلية الزراعية، وكمحصلة عامة رسخت اتفاقية باريس واقعا مفاده أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح تابعاً بطريقة هيكلية، ومرتبطاً تماماً وبصورة مباشرة باقتصاد الاحتلال، كما أن ملامح الاقتصاد الفلسطيني تغيرت جذريا من اقتصاد إنتاجي إلى استهلاكي خدماتي. وهو ما جعل القطاع الزراعي الفلسطيني مهمشا ومتراجعا يوما بعد يوم.

* ساهم العامل الفلسطيني الذاتي في تدهور القطاع الزراعي وتراجعه المستمر، فالاتجاه نحو الزراعة الكمالية، والاستغلال غير الرشيد للأرض الزراعية في إقامة المباني والورش الصناعية والتجارية، وتفتت ملكية الأرض، ومشاكل تسجيل الأراضي في الضفة الغربية، ثم انعدام السيطرة الفلسطينية على مدخلات الإنتاج الزراعية، وغياب التخطيط الوطني للزراعة، وانتشار الممارسات والسلوكيات الزراعية اللامستدامة، كالاستعمال المفرط والفوضوي للكيماويات،

واستفحال النزعة الاستهلاكية، وضعف الإرشاد الزراعي، كل هذه العوامل ساهمت في تراجع الزراعة الفلسطينية بشكل كبير جدا.

* لم تقدم السلطة الفلسطينية للقطاع الزراعي الاهتمام الذي يستحقه، بل وهمشته في موازناتها المالية، ولم تجعل من التنمية الزراعية والاهتمام بالأرض والمزارع مسألة لها أولوية في برامجها، كما أن النظام الاقتصادي الحر الذي تتبناه السلطة والذي تبرر من خلاله عدم تقديم الدعم والمساندة للقطاع الزراعي، ساهم في ضرب الزراعة نظرا لعدم قدرتها على المنافسة الداخلية في الأسواق المحلية في مواجهة المنتجات المستوردة من إسرائيل، وساهم في التوجه نحو الزراعات التصديرية، واستيراد جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسواق الخارجية، وهو ما رفع من كلفة الإنتاج. يضاف إلى ذلك أن المستثمر الفلسطيني توجه نحو الاستثمار بالقطاعات الخدمية مدفوعا نحو تحقيق الأرباح السريعة السهلة في ظل تنامي النزعة الاستهلاكية، ولذلك لم نشهد وجود مشروعات زراعية كبيرة إلا ما ندر. وبات الفلاح الفلسطيني يعاني من الاستهداف الإسرائيلي المنظم، ومن ارتفاع تكاليف الإنتاج، وغياب الدعم والحماية، وانخفاض أسعار منتجاته بفعل المنافسة الخارجية.

* ارتبطت فلسفة المساعدات الدولية الموجهة للضفة الغربية وقطاع غزة بتحقيق المطالب الدولية والإسرائيلية الساعية إلى إيجاد ودعم عملية تسوية سياسية، والمحافظة على استمرارها، وليس أكثر من ذلك، ولم تقدم فائدة حقيقية للشعب الفلسطيني، وقد وُزعت بصورة تصب أساسا باتجاه تدعيم وترسيخ البنية الاستهلاكية والخدماتية للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي كانت النتيجة تعميق حالة تخلف التنمية. ولم تحصل القطاعات الإنتاجية عموما وبالذات القطاع الزراعي إلا على أقل القليل من هذه المساعدات، بل وحتى هذا القدر الضئيل الذي تم توجيهه نحو الزراعة أدى إلى تعميق التشوهات فيها من خلال التشجيع على الزراعات الكمالية، والموجهة نحو التصدير، واستثناء المشاريع الزراعية التي تصب في تلبية الحاجات الأساسية للشعب الفلسطيني، أو توفر له الأمن الغذائي.

كما أن سلوك مؤسسات السلطة ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التكيف مع برامج شروط الحصول على المساعدات، ساهم بإضعاف أي تأثير ايجابي لها، وإدارة مؤسسات

السلطة لهذه المساعدات حملت سمات الارتجالية والتداخل والتشرذم واللامنهجية في تحديد أولويات الإنفاق وشروطه، بعيدًا عن رؤية أو خطة تنموية شاملة ومتكاملة. وهذا السلوك ساعد في هدر جزء هام من هذه الموارد، وأعطى المانحين هامشًا واسعًا ومرونة عالية في تحديد أولويات الإنفاق بطريقة منسجمة مع برامجهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أولويات متعارضة مع مصلحة الشعب الفلسطيني وأولوياته.

* بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة بات مسألة حيوية لتعزيز الصمود الفلسطيني، وهذه الإستراتيجية تُبنى عبر مجموعة من الإجراءات أهمها: الاستخدام الرشيد للمياه المتوفرة، والبحث عن مصادر جديدة، والاستغلال الرشيد للأرض الزراعية، وحل مشاكل تفتت الملكية وتسجيل الأرض، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي محليا، ثم العمل على تحقيق الأمن الغذائي من المحاصيل الأساسية، وربط القطاع الزراعي بالصناعي، وزراعة المحاصيل الملائمة للواقع الفلسطيني، أي المحاصيل الشجرية الأقل استهلاكا للمياه، والتي يمكن الاستفادة من ثمارها للأكل، ومخلفاتها لتصنيع الأعلاف والسماد الطبيعي وغيرها، وأقل احتياجا إلى المبيدات للوقاية من الأمراض، وتكثيرها سهل، ومنتجاتها قابلة للخزن لفترات طويلة.

التوصيات

– ضرورة إعادة صياغة التنمية الفلسطينية على أسس جديدة، بحيث تكون أهداف التنمية تعزيز صمود الفلسطينيين وترسيخ وجودهم على أرضهم، وإعادة الاعتبار لفكرة الاقتصاد المقاوم الذي يقوم على توفير الاحتياجات الأساسية للجماهير بما يمكنها من الدفاع عن حقوقها الوطنية. وتعزيز مفاهيم الاعتماد على الذات وثقافة الادخار والتعاون والمشاركة عبر برامج عملية بعيدا عن التنظير والشعارات.

– إعادة ترتيب الأولويات الوطنية بحيث يكون للعمل الزراعي والتنمية الريفية دورا مركزيا، ويتم تخصيص الموازنات الكافية لاستنهاض القطاع الزراعي، ووضع الاكتفاء الذاتي الغذائي كإحدى الأولويات الأساسية للشعب الفلسطيني.

– بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة عبر تعزيز مفاهيم وثقافة الاعتماد على الذات، وتعبئة الموارد المحلية المتاحة والممكنة، بأعلى درجة من الكفاءة، واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس لبناء التنمية. واعتبار التنمية الزراعية أولوية وطنية تخصص لها الموارد الكافية. وصياغة برنامج تربوي يعزز القيم الوطنية النبيلة وقيم التحرر والكرامة على حساب قيم الاستهلاك والترف التسول. وأن تأخذ هذه الإستراتيجية بعين الاعتبار المشكلات الذاتية، والمشكلات التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي، وتعمل على تجاوز هذه العقبات بما يحقق الحفاظ على الأرض واستثمارها، وتشغيل الأيدي العاملة، وتحقيق الأمن الغذائي.

– قيام السلطة الفلسطينية ووزاراتها المختلفة بدور حيوي ومركزي في التخطيط والإرشاد والاستصلاح الزراعي، وربط القطاعين الزراعي والصناعي، وتوفير الحماية للمنتجات الفلسطينية، وحل مشكلات القطاع الزراعي الذاتية، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي محليا، وتخصيص الموازنات الكافية والملائمة لذلك.

– العمل لتوجيه أموال المساعدات الدولية بما يتلاءم مع الأولويات الفلسطينية الحقيقية المتمثلة بالحفاظ على الأرض وتثبيت الجماهير عليها، والاهتمام بالمشاريع الزراعية التي تساهم بتوفير الأمن الغذائي وليس الزراعات التصديرية، والسعي الحثيث لتحقيق مشاريع الحصاد المائي وتكرير المياه العادمة، وتدوير النفايات لتصنيع السماد العضوي والأعلاف.

– إلزام المستثمرين الفلسطينيين على تخصيص جزء من استثماراتهم لصالح القطاع الزراعي– الأقل ربحا من القطاعات الخدمية– واعتبار ذلك جزءا من العمل الوطني. وإلزام البنوك بتقديم التسهيلات في القروض البنكية لصالح المزارعين.

– ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بإنشاء بنك زراعي يقدم القروض للاستصلاح الزراعي والمشاريع المرتبطة بالزراعة بدون فوائد.

– سن التشريعات التي تكفل حماية السوق الفلسطينية من الإغراق بالمنتجات الزراعية الخارجية، و خصوصا الإسرائيلية، وتعزيز الأنماط الاستهلاكية المناسبة لواقع شعب يسعى نحو التحرر من الاحتلال.

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر الاولية:

القران الكريم

لسان العرب لابن منظور

معجم المصطلحات الفلسفية

المعجم الوسيط.

معجم اللغة العربية المعاصر

ب- المصادر الثانوية:

1. الكتب

ابن خلدون، **مقدمة بن خلدون**، دار القلم، بيروت، ط 5, 1984م.

أبو كريشه، عبد الرحيم تمام، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية2003.

الأشرم، محمود، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء عالميا وعربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، كانون ثاني/2010م.

الحسيني، هبة، **الإطار القانوني لتسجيل الأموال غير المنقولة (الأراضي)**, المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص PALTRADE, أيلول 2008, رام الله، فلسطين,

جابر، فراس، آيلين كتاب، إياد الرياحي، وآخرون، "**وهم التنمية**", رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء. ط1, 2010.

الجصاص، أحمد بن علي الرازي، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ج2, بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1405هـ.

الجوهري، عبد الهادي وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999م.

حسين، عادل، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**، دار المستقبل العربي، القاهرة.1985م.

ديفوير، جوزيف وعلاء ترتير، **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008**, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، رام الله – فلسطين، 2009.

ديوان، اسحق ورضوان شعبان (تحرير), **تنمية رغم الصعاب المسار الانتقالي للاقتصاد الفلسطيني**،(ملخص) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس، القدس،1999م.

ربيع، عادل مشعان، **أساسيات التنوع الحيوي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1, 2008.

السامرائي، نعمان عبد الرزاق ، **النظام السياسي في الإسلام**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1999م.

سروجي، فتحي وحنين غزاونة، **المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس، رام الله- فلسطين،2009.

سعيد، إبراهيم احمد، **أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية**، منشورات جامعة حلب،1997م.

سمارة، عادل، **التنمية تحت الحماية الشعبية**، المشرق للدراسات الاقتصادية والتنموية، رام الله، فلسطين.

سيد مرعي، **الطعام الرخيص هل انتهى عصره، في مشاكل الغـذاء والتنميـة والتكامـل**، دار المعارف، سلسلة اقرأ، الكتاب رقم 385 القاهرة، 1974م.

السيد، جمال عويس، **الملوثات الكيميائية للبيئة**، ط 2, القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2002.

شديد، عمر، **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر، رام الله، 1999.

شفيق، محمد ، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، الإسـكندرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر.

صايغ، يوسف، **التنمية العصية، من التبعية إلى الاعتماد على النفس**، بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربية، 1992م.

الصوراني، غازي، **محاضرات في التنمية والمقاومة**، جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 2002م.

الطرابلسي، عبد القادر، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي في "دراسات فـي التنميـة العربيـة: الواقع والآفاق"**, سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 13, مركز دراسات الوحدة العربيـة، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.

العادلي،أحمد السيد، **أساسيات علم الإرشاد الزراعي**، دار المطبوعات الجديـدة، الإسـكندرية، 1983.

العارف، جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع،2010م.

عبد الرازق، عمر وعودة شحادة الزغموري، **الاقتصاد الفلسطيني 1967-1990**, مركز العمل التنموي/معا، 1992م.

عبد الرحمن، أسامة، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، خلاصة نتائج المشروع الدراسي الأول**، الكويـت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982, سلسلة عالم المعرفة57.

عبد الرحمن، أسامة، **تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1, حزيران 1997.

عبد الرحمن، إسماعيل وحربي عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، عمان، ط1, 1999.

عبد السلام، محمد السيد، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 230, شباط 1998م،

عبد السلام، محمد السيد،**التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 50, الكويت، شباط 1982,

عبد العزيز، أمير، **دراسات في الغزو الفكري والتبعية الفكرية**، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1994.

عدوان، لورا، **زراعة في مواجهة الاقتلاع**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين، 2011م.

عدوان، يوسف، **الأراضي الزراعية في فلسطين، أسباب التقلص وسياسات الحماية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني / ماس، القدس و رام الله،2009 م.

العمد، عدنان ، باسل عورتاني ، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية، المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية– الحالة الفلسطينية**. المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار/ بكدار، القدس– فلسطين– ط 2, 1999.

الفرا، محمد علي، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم 21, 1979م.

فلندرزبتري، سير و.م، **الحياة الاجتماعية في مصر القديمة**، ترجمة: حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحافظ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م، الفصل الأول: نشأة المجتمع المصري.

القاسم، صبحي، **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1982.

القرنشاوي، حامد، **تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي**، ندوة التعليم والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1978م.

كالفرت، بيتر و سوزان كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م.

كرزم، جورج، **التنمية بالاعتماد على الذات**، مركز العمل التنموي / معا، أيار 1997, ص 132.

كرزم، جورج، **المبيدات الكيماوية والحرب القذرة**، مركز العمل التنموي/معا، 1999.

الكواري، علي خليفة، **تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م.

كوب، كاتي وهارولد جولدوايت، **إبداعات النار**، ترجمة: فتح الله الشيخ، سلسلة عالم المعرفة، 266, الكويت، شباط2001م.

لابيه، فرانسيس مور وجوزيف كولينز، **صناعة الجوع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم 64, 1983م.

لوب، جاك، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة:احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 104, الكويت.

محمود، منال طلعت، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

نجوم، محمد، **السياسات الزراعية بين أزمات الواقع الاستراتيجي لمستقبل من الأزمات**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين، 2010.

نخلة، خليل، **فلسطين وطن للبيع**، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط1, 2011.

نصر، محمد، **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ماس،القدس ورام الله، حزيران 2003.

هارون، علي احمد، **جغرافية الزراعة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1, 2000م.

الهيتي، صبري فارس، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1, 2000م.

الوزان، صلاح، **تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

يوسف، ناصر، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1, .2010

2. تقارير ومنشورات ومؤتمرات

الأمم المتحدة، **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، "**دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2000**".

الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية**، لعام 1997م.

برنامج الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، تشرين الثاني 2008, **ورقة عمل بعنوان**" **تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني.**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2008**, رام الله– فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2011**, رقم12, رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. **التعداد الزراعي 2010** ، رام الله – فلسطين.

السلطة الوطنية الفلسطينية، **إقامة دولة فلسطين، قصة نجاح**،2011/9/18.

السلطة الوطنية الفلسطينية، **خطة الإصلاح والتنمية: 2008–2010**, وزارة التخطيط الفلسطينية،30 نيسان 2008.

اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد،1987, الجزء8.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار /بكدار، دائرة السياسات الاقتصادية، **مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني**، 2008.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس), **نشرة الأمن الغذائي، العدد** 5, شتاء 2011.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس), **نشرة الأمن الغذائي، العدد 3**, شتاء 2010.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ماس، **نحو توظيف أنجع للمساعدات الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني**، القدس – فلسطين – 2005م.

معهد الأبحاث التطبيقية أريج، **روزنامة الإنتاج الزراعي الفلسطيني وإمكانيات التسويق للأسواق المحلية والإسرائيلية والخارجية(دراسة حالة محافظة طوباس)**,2008م.

معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، القدس، **أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدامات الأرض والمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية**، 2005.

معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، القدس، **تحليل النمو العمراني الفلسطيني واتجاهاته وواقع استخدام الأرض في قطاع غزة للسنوات (2005/2001)**.

معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية الإستراتيجية، " **في الطريق إلى عصر المجاعة**", بيروت، 1976.

المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني "الجهاز المركزي للإحصاء", برنامج الغذاء العالمي/WFP ،منظمة الأغذية والزراعة /الفاو. **مسح الأمن الاجتماعي والاقتصادي والغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2010.**

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير المساعدات الدولية، الربعين: الثالث والرابع**، 2001.

وزارة الزراعة الفلسطينية /غزة، "**إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، الإطار العام2010-2020**", غزة، كانون ثاني2010.

وزارة شئون البيئة- **الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، أيلول 2000.

اليونسكو، **دليل عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية** 1988-.1997

3. أبحاث ودراسات ومقالات

أبو الحسن، محمد حسين، **أزمة الغذاء العالمية ونهاية عصر الوفرة، الحلول والمخاطر**، صحيفة الدستور المصرية 11\1\2010.

بريمة، محمد الحسن، ***رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية***، **فصلية إسلامية المعرفة**، السنة السابعة، العدد 26, خريف 2001, المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

جابر، إبراهيم سالم، **التمويل الأجنبي، الواقع والتحديات**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة " المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م. ص485-508.

حداد، مروان، **الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية**، صحيفة الأهرام المصرية، الجمعة، 18 فبراير/ شباط 2000م، العدد41346.

فتحي، سامي السيد، ***الوطن العربي والمشكلة الغذائية***، **مجلة الوحدة العربية**، العدد 84 أيلول 1991.

القريناوي، جبر سلامة، "**قدرة الصناعات الغذائية على إحلال الواردات- دراسة حالة قطاع غزة**", رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية/غزة، 2006م.

لبد، عماد سعيد، ***تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003***, **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثاني عشر – العدد الثاني، حزيران/ 2004 م، ص.476

4. المواقع الالكترونية

أبو بكر، احمد، التنمية في فلسطين بين صعوبات الواقع وتحديات المستقبل، نشرة كنعان الالكترونية، موقع مجلة كنعان على الرابط: http://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=5869

أبو سمرة، محمود، القطاع الزراعي والمشاريع الإنمائية وفق سياسة الاكتفاء الذاتي، موقع الجامعة الإسلامية، على الرابط التالي: www.iugaza.edu.ps/ar/ColgUpload/.../

أحمد, أحمد عبد الله، تاريخ وأهمية الزراعة، موقع وحدة المعرفة على الرابط: http://knol.google.com/k/

الأمم المتحدة: الأراضي الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتدهور حاد في صحة السكان،, 2008, موقع فلسطين المستقبل على الرابط: http://palestinefuture.net/news.php?action=view&id=880

الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2010, موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الرابط التالي:-http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2010/hdr-a.pdf

الأمم المتحدة، قمة الأرض، موقع الأمم المتحدة على الانترنت على الرابط:
http://www.un.org/geninfo/bp/envirp2.html

الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة (فاو), تقرير بعنوان: الموارد الطبيعية، على الرابط التالي: http://www.fao.org/docrep/014/am859a/am859a12.pdf

الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، ما هو الأمن الغذائي على الرابط:
http://www.fao.org/spfs/spfs-home/ar/

أمين، أميل، هل تتحول المجاعة إلى ظاهرة عالمية؟ موقع نضوب الموارد على الرابط:
http://www.nodhoob.com/index.php/food/767-famine-global-phenomenon

الأمين، محمد محمد، أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0754C6F8-55B0-460E-AD18-B943E24DDC8A.htm

برنامج الأغذية العالمي، مكافحة الجوع في العالم، على الرابط http://ar.wfp.org/hunger-related-questions

البطمة، ناديا، فلسطين التاريخية أرض اللبن والعسل، على الرابط:-http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue7/torath/torath1.htm

بن أعراب، عبد الكريم، السياسات الاقتصادية الجزائرية، منتدى الأوراس القانوني على الرابط التالي:http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1496-topic

تزو، سون، فن الحرب، ترجمة: رءوف شبايك، موقع لولو، على الرابط التالي:
http://www.freewebs.com/shabayek/

جامعة الكوفة، كلية الآداب، منطقة نشوء الحضارات، بدون كاتب، على الرابط التالي:
http://www.arts.kufauniv.com/Arsehf/lecuter%20teaching/khalid.html

جرادات، علي، الأرض في يومها الفلسطيني، موقع الحوار المتمدن على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252854

جرعتلي، مجد، أهمية الغابات في الحفاظ على صحة الإنسان والبيئة، موقع عالم نوح على الرابط: http://www.nouhworld.com/article/

الجزيرة نت، السلطة الفلسطينية والحد من أزمة المساعدات الدولية، بدون كاتب، موقع الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/analysis/pages/f47942c0-a75b-4384-b4ed-4b58c9e68251

الجزيرة نت، انابوليس: بحث عن فرص ضائعة، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4AA173D-3CD0-4A07-BD-1D6ACD2.htm

الجزيرة نت، ملفات خاصة، ملف المياه في فلسطين، موقع الجزيرة نت على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C1B319BC-2F98-480A-8290-394EC7ACE489.htm

الحاج موسى، إسماعيل، مفاهيم الحرية على خلفية الميراث المعرفي الماثل اليوم، مركز التنوير المعرفي، على الرابط:
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=62

حرز الله، رشا، إسرائيل تحارب الفلسطينيين بالمياه، سلطة المياه الفلسطينية، على الرابط:
http://www.pwa.ps/desktopmodules/NewsScrollArabic/newsscrollView.aspx?ItemID=536&mID=11705

حمران، عبد الكريم صالح، الأمن الغذائي، موقع الركن الأخضر على الرابط:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12948

خالد، محمد، تعذر التصدير الى اوروبا اصاب زراعة الزهور في غزة بنكسة كبيرة, شبكة أمين الإعلامية على الرابط:
http://blog.amin.org/mohamadk/2010/10/29/%D8%AD8%B9% 2/

الدوسري، محمد بن عتيق، أنواع المبيدات الزراعية وفوائدها ومخاطرها وطرق الوقاية منها، موقع آفاق علمية وتربوية، على الرابط: http://al3loom.com/?p=2584

ذبيان، هشام، المبيدات الكيميائية وعلاقتها بتلوث البيئة، مجلة الجيش اللبناني، العدد 218, أيلول، 2003, على الرابط:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2631

الرميحي، محمد، التنمية الشاملة والتنمية السياسية، على الرابط:
www.alrumaihi.info/tanmy

روبرتس، ج.م., موجز تاريخ العالم، ترجمة: فارس قطان،على موقع شبكة التنمية الريفية على الرابط التالي:
http://www.reefnet.gov.sy/reef/index.php?option=com_content&view
=section&id=15&Itemid=197

الزين، علي، حصار غزة بالأرقام الفعلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط التالي:http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=134&a=110346

سعيد، جودت، كتاب العمل قوة وإرادة، الفصل الثالث، على الموقع الشخصي،على الرابط:
http://jawdatsaid.net/index.php?titl

السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، " أثر المستوطنات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية", على الرابط التالي:
http://www.idsc.gov.ps/arabic/palestine/settel_12.html

السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة المياه الفلسطينية على موقعها الالكتروني على الرابط:
http://www.pwa.ps/ar/index.php?option=com_content&view=section&id=14&Itemid=57

سليم، مزهود، الأمن الغذائي، على الرابط التالي:
http://salimprof.maktoobblog.com/1158328/

سمان، أمجد ، المياه الفلسطينية المحتلة، ع.10982-2008/2/20, صحيفة السفير على الرابط التالي:
http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=868&WeeklyArticleId=35368&ChannelId=4695&Author

شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، مبادرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة،2002م، على الرابط التالي:
http://www.rdfs.net/news/interviews/0210in/0210in_SARD_ar.htm

شبكة نور الإسلام، 60 مليار دولار حجم الفجوة الغذائية العربية سنويا،على الرابط التالي:
http://islamlight.net/index.php?option=content&task=view&id=21950

شحاته، أمين، آثار الحصار على العراق، الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CAF416BC-4C5E-4A6A-818E-19E7E973DEF5.htm

صحيفة الحياة الجديدة، خبراء يؤكدون عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل تبعات وقف أموال المانحين، الأحد 26الثاني 2006 –26صفر 1426 هجري – العدد 3747 السنة العاشرة، على الرابط: http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=7&id=21609&cid=386

صحيفة القدس، في دراسة لبكدار: القطاع الزراعي الفلسطيني مهمش وموازنته أقل من 1% من موازنة السلطة الوطنية، على الرابط: http://www.alquds.com/news/article/view/id/2

صحيفة القدس، مؤشرات أساسية على دور الزراعة والريف الفلسطيني في مكافحة الفقر والجوع، على الرابط التالي: http://www.alquds.com/news/article/view/id/113394

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009, على موقع صندوق النقد العربي على الرابط التالي:http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010

الصوراني، غازي، المسألة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2006, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/data/attachments/2007/study-agriculture-baheth-17022007.pdf

عارف، نصر، مفهوم التنمية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، على الرابط التالي: http://iefpedia.com/arab/?p=22461

عبد الحافظ، مصطفى، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية، موقع الحوار المتمدن، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.ap

عبد الدايم، محمد ولد، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي،الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C5C4F51-74D4-40B9-A119-AD6F4EB44AAB.htm

عبد الكريم، نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ConfZ/2010/EFP_Abdel-Karim.pdf

عبد الكريم، نصر، خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، على الرابط:http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=iqtsad17

عبد الكريم، نصر، دور التمويل الدولي، في تمكين وتنمية المجتمع الفلسطيني، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، على الرابط التالي:
http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2004/phdr050.html

العبود، محمد عبد الله، التأثير السمي لبعض المبيدات على البكتريا المثبتة للازوت الجوي في التربة اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية على الرابط:
http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=9854

العربية نت، دراسة: استثمارات الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات تصل إلى 2.5 مليار دولار، موقع العربية نت على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/26/179248.html

عليان، سناء، الزهور تزرع للتصدير وتقدم للأغنام في غزة، جريدة الحدث الفلسطينية، على الرابط التالي: http://al7adath.com/ViewDetails3313.html

عمر، دينا، الرأسمالية.. الجوع في زمن الوفرة، موقع نضوب الموارد على الرابط:
http://www.nodhoob.com/index.php/food/755-capitalism-hunger-in-times-of-plenty

غرايبة، إبراهيم، التنمية على أساس الثقافة والعدالة الاجتماعية، الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/58B2F118-7957-45E9-84EB-5D9ED358D2B4.htm

غرايبة، إبراهيم، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، الجزيرة نت على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/05087708-7F7A-4B0F-BFD0-9AA806665AAC.htm

غطاس، روبينا باسوس، الوعي البيئي حول التنوع الحيوي في فلسطين، صحيفة نجمة بيت لحم الأسبوعية الالكترونية، جامعة بيت لحم، على الرابط التالي:
http://campus.bethlehem.edu/news/star_of_bethlehem/issues/issue14/roubina-plants.htm

غطاس، روبينا باسوس، واقع الأمن الغذائي في فلسطين، معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، القدس 2009, على الرابط:
http://www.arij.org/publications(9)/Papers/2009/food%20securityn%20palestine.pdf

الغنية، شمس، الأراضي المحتلة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، موقع تجمع المبادرة الطلابي على الرابط:http://www.tagamo3.ps/vb/archive/index.php/t-2865.html

قاسم، عبد الستار، الحرية في الإسلام، مدونة الكاتب، على الرابط:
blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article-56/file/ISLAM1.pd

قاموس المصطلحات، الإرادة السياسية، موقع المؤسسات المالية الإسلامية على الرابط:
http://www.ibisonline.net/Research_Tools/Glossary/GlossaryDisplayPage.aspx?Te

قديح، وائل، تحليل مؤشرات القطاع الزراعي الفلسطيني، مركز التخطيط الفلسطيني، على الرابط: http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new11-13-14.htm

القرعاوي، عبد العزيز عبد الله، الإنسان والزراعة، جامعة الملك سعود، على الرابط التالي: http://faculty.ksu.edu.sa/Alqarawi/Documents/الانسان%20والزراعةpdf.

القزاز، هديل رزق، فيضان التمويل، سدود التنسيق، وفرص الغرق في دوامة الفساد، الحالة الفلسطينية نموذجا، ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة إعادة الاعمار، عمان 5-6 مارس 2006, موقع شبكة الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة / أمان، على الرابط: http://www.aman-palestine.org/CombatingCorruption.htm

كرزم، جورج، التحرر من تحكم الاحتلال الإسرائيلي في عملية إطعامنا وتجويعنا، مجلة آفاق البيئة والتنمية، على الرابط: http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue7/main_topic/topic1.htm

كرزم، جورج، الزراعات العضوية مفتاح الأمن الغذائي الفلسطيني والانعتاق من التبعية الغذائية لإسرائيل، مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 25, أيار 2010, على الرابط التالي: http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue25/topic6.php

كرزم، جورج، نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، على الرابط التالي: http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z9

الكفري، مصطفى العبد الله، معوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي، موقع الحوار المتمدن، على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13987

لوتزنبيرغر، جوس، نقص المعلومات حول تطبيقات البيو تكنولوجي، موقع الرشيد على الرابط التالي: http://www.alrasheed-group.com/Articls_7.htm

مجلة آفاق البيئة والتنمية، الضخ الإسرائيلي الهائل للمياه الفلسطينية هو السبب الحقيقي لأزمة المياه وتلوثها وليس شح الأمطار، العدد 16, تموز 2009,, موقع آفاق البيئة والتنمية على الرابط: http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue16/main_topic/topic1.htm

محمد، المصطفى ولد سيدي، تشخيص أزمة الأمن الغذائي، الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/380D28B7-EC64-4ECD-8DF5-FF3808EE7380.htm

محمود ياسين، الاقتصاد الغذائي، المركز الوطني للتوثيق، على الرابط التالي: http://www.abhatoo.net.ma/index.php/Maalama-Textuelle/

مركز الشرق العربي، المياه في المنطقة الجنوبية لبلاد الشام، على الرابط التالي: http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-miaah.htm

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، الأخطار التي تواجه المياه في فلسطين، على الرابط: http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=117&table=pa_documents&

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين، على الرابط التالي: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2514

مركز وطن للإعلام، وهم "السيادة على الغذاء" في ظل اقتصاد التسول وتضخم غير المنتجين، على الرابط التالي: http://www.wattannews.net/news_printable_page2.cfm?id=a7126900a2

مسعد، نيفين عبد المنعم، الدليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية، على الرابط: http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_9.htm

المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، مفاهيم التنمية والتنمية البشرية والاجتماعية، على موقع المعهد على الرابط التالي: http://www.alsader-sis.net/a8tsad/mfa.pdf

المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، النشاط الزراعي في فلسطين، على الرابط: http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z10

مكي، محمد علي، من يملك الزراعة يملك المستقبل، موقع الحوار المتمدن على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234351

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، موقع منظمة الفاو على الرابط:http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، روما 2011م، على الرابط التالي: http://www.fao.org/docrep/015/i1688a/i1688a00.pdf

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، على موقع المنظمة على الرابط التالي: http://www.aoad.org/strategy/summary.htm

موسوعة المعرفة، إرادة حرة، على الرابط:/http://www.marefa.org/index.php

موسوعة ويكيبيديا، تاريخ الزراعة، موسوعة ويكيبيديا على الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki/

موقع الأهرام الرقمي، الاستعمار الجديد الزراعي والأمن الغذائي، بدون كاتب، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=723870&archid=7

موقع البريج، الأراضي والمياه، بدون كاتب، على الرابط:
http://www.alburayj.com/geo%20zer%20mawared%202aradi%20wa%20meyah.htm#

موقع البوابة، فلسطين: انعدام الأمن الغذائي، على الرابط: http://www.albawaba.com/ar/

موقع الحياة البرية، الإنسان ودوره في البيئة، على الرابط:-http://www.wildlife-pal.org/Environment.htm

موقع دويتشه فيله, المساعدات الدولية للفلسطينيين ليست أكثر من صدقات ما لم تقترن بأفق سياسي، على الرابط http://www.dw-world.de/dw/article/09603

نائف، نبيل حاجي، ما هو مفهوم الحرية، وهل الإنسان حر، على الموقع الشخصي للكاتب:
http://arabic.nabeelnayef.com/index.php?option=com_content&task=view&id=94&Itemid=27#

نخلة، خليل، نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي: في فلسطين – إلى أين نسير؟ مركز المعلومات الفلسطيني، على الرابط التالي:
http://www.idsc.gov.ps/arabic/economy/development/development-17.html#%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9%20%D9%86%D9%82

نوفل، أسامة، القطاع الزراعي الفلسطيني"تحليل للمؤشرات", على الرابط:
http://www.oppc.pna.net/mag/mag7-8/new_page_1.htm

نوفل، أسامة، أهمية الحسابات القومية وتأثير الحصار عليها، مركز التخطيط الفلسطيني، على الرابط التالي: http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_12.htm

وزارة الزراعة الفلسطينية، إستراتيجية القطاع الزراعي، رؤية مشتركة2011-2013", موقع وزارة الزراعة على الرابط التالي:
http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat_id=20

وزارة الزراعة الفلسطينية، الإستراتيجية الزراعية، على الرابط:
http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat_id=18

وزارة المالية الفلسطينية، الموازنة العامة، موقع وزارة المالية على الرابط:
http://www.pmof.ps/index.php?pagess=balance

وزارة المالية الفلسطينية، مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرابط:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/mashro3%20mowzna.pdf

وزارة المالية الفلسطينية، موازنة وزارة الزراعة على الرابط:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/budget2011/3102.pdf

ولد الطالب جدو، الغوث، وسعدبوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة علي الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، موقع الاقتصادي الموريتاني، على الرابط التالي: http://www.ecorim.net/index.php/2011-0-

يونس، محمد، المساعدات الخارجية للموازنة الفلسطينية تضاعفت بنسبة 207%في عهد حماس، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، على الرابط التالي:
http://www.dascsyriapress.net/ar/modules/news/article.php?storyid=37484

An-Najah National University
Factulty of Graduate Studies

The Association Between Agricultural Development and Free Political Will "Palestine as a Model"

By
Maher Tahseen Nayef Saleh

Supervised by
Prof. Abdul Sattar Kassem

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning & Development , Faculty of Gradute Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2012

The Association Between Agricultural Development and Free Political Will "Palestine as a Model"

By
Maher Tahseen Nayef Saleh
Supervised by
Prof. Abdul Sattar Kassem

Abstract

The association between agricultural development and free political will is a controversial issue, achieving free political requires agricultural development that provides food security, and form the basis for comprehensive economics and social growth, in return cannot move towards agricultural development without the free political will, and the nation remains depends in food security on the others, with the threat for loss of independent decision.

First, the study focus at the theoretical level, in order to build a base we can build on them to understanding the reality dialectic of the relationship between free political will and agricultural development, then the study discus the Palestinian reality as a model for the loss of free political will and its relation to the absence of agricultural development.

The study is looking for the importance of agriculture to achieve food security as part of national security, and its role for building strength, and its economic role as a biggest economic operating segments, and the base for the industrial development.

The study explain the importance of agriculture in Palestine, as The best way to keep the land in the face of the Zionist project, which defined

its strategic objectives in making Palestine as an empty land of its inhabitants, the study is looking for problems of agriculture reality in Palestine, and introduce some basic rules to build a strategy for agricultural development in Palestine, that gives the Palestinian people an able to achieve the minimum food security, which would enable them to bear the pressure exerted on them by the occupation forces to dissuade them from their national rights.

The study assumed that the Palestinian resolution to be independent, and the Palestinian national will could not be free without the development of the agricultural sector to ensure food security, and operation of the labor force in the productivity works, that install the Palestinian people over their land, by providing food, employment and emotional attachment to the land.

The researcher adopted a descriptive approach to describe and review the basic concepts, a concept of self-reliance, and agricultural development of self-reliant, and sustainable agricultural development, and free political will, as well as describe the various classes. Then using the analytical approach to provide an analysis about the ways to achieving free political will by sustainable agricultural development and self-reliant, and analyze the possibilities in a Palestine, and things required for this development.

The study concludes that building a sustainable agricultural development strategy in order to achieve the national free will has become as the compulsory way towards strengthening the steadfastness of the

Palestinian people over their land, and promoting adherence to their national rights, or subjected to blackmail from the occupation and the donor countries, this is can be done by promoting the self-reliance culture, and mobilization of local resources that are available and possible, at the highest degree of efficiency and rational use and effective as the basis for building development. and consider an agricultural development as a national priority and allocate sufficient resources to achieve it.